

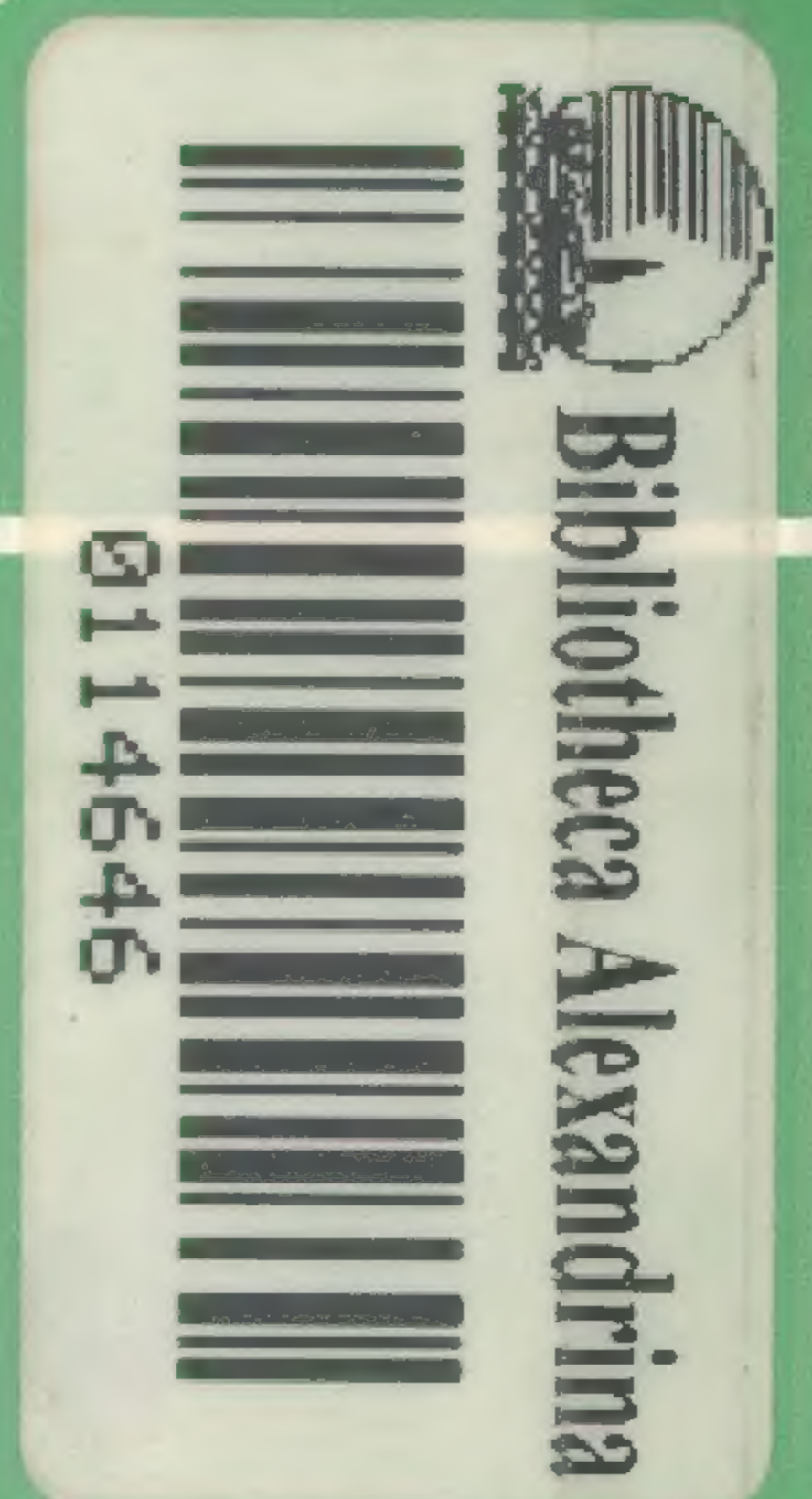
مركز وثائق وأبحاث مصر المعاصرة

# مصر النهضة

## الطليعة الوفدية والحركة الوطنية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

د. إسماعيل محمد زين الدين







مركز وثائق و تاريخ عصر المعاصر

إشراف: د. يونان لبیب رزق  
مكتبة التعمير: خلف عبد العظيم المير

DL

**الإخراج الفني : أسامه سعيد**

---

# الطليعة الوفيرة والحركة الوطنية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

تأليف

د. إسماعيل محمد زين الدين  
كلية الآداب - جامعة القاهرة





## تقديم

هذه الدراسة عن « الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » التي أعدها الدكتور اسماعيل محمد زين الدين مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة من الدراسات التي سعى القائمون على السلسلة وراءها !

فبالرغم من الشهرة العريضة التي اكتسبتها جماعة « الطليعة الوفدية » ورموزها ، محمد مندور وعزيز فهمي ، فإنه لم تتوفر دراسة حول هذه الجماعة ، ومن ثم فإن ما فعله الدكتور اسماعيل زين الدين وفر ما كان مطلوبا .

وتصدر قيمة « الطليعة الوفدية » من مجموعة من الاعتبارات :

١ - فهي تجسد تلك الظاهرة التي ظل « وفد » ما قبل ١٩٥٢ حريصا على تأكيدها ، وهي أنه جبهة وطنية تتجمع تحت مظلتها سائر أجنحة العمل الشعبي .

٢ - وهي تؤكد أن « اليسار » كان موجودا دائما تحت

العباءة الواسعة للحزب الشعبى الكبير ، واذا كان هذا الجناح  
ذا طابع سياسى قبل عام ١٩٣٦ ، فقد اخذ طابعه الاجتماعى  
بعد ذلك .

٣ - ان اليسار الوفدى سواء فى ثوبه السياسى قبل ١٩٣٦  
يقوده الأفندية ، احمد ماهر والنقراشى ، او فى ثوبه الاجتماعى  
بعد ذلك ، يقوده مندور وعزيز فهمى كان العنصر الديناميكى فى  
الحزب الكبير ، فهو الذى يقود وينظم . . باختصار هو الذى كان  
له وجود حقيقى فى الشارع السياسى المصرى ، الامر الذى افتقده  
(« يمين ») الوفد ، وبامتداد عمره التاريخى .

وتأسيسا على هذه الاعتبارات تأتى أهمية هذه الدراسة  
التي نأمل أن يشاركنا القارئ فى قيمتها .

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

## المقدمة

بالرغم من الدراسات الجادة العديدة التي تعرضت لحزب الوفد منذ نشأته عذب ثورة ١٩١٩ ، ودوره في مسار الحركة الوطنية ، باعتباره طليعة الأحزاب التقليدية التي ظهرت على الساحة السياسية عقب دستور ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فإن أحدا من الباحثين لم يلق اهتماما بافراد دراسة خاصة نتناول ذلك التبار التقدمي الذي خرج من تحت عباءة الوفد ليشكل ، بدوره ، جماعة أطلقت على نفسها « الطليعة الوفدية » ، بعد أن فشل الحزب ، وخصوصا بعد توقيع معاهد ١٩٣٦ التي دافع عنها مكرم عبيد دفاعا شديدا باعتبارها « معاهدة الشرف والاستقلال » ، في اعطاء مضمون اجتماعي يتيح له قيادة الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها (١) .

---

(١) مما هو جدير بالذكر أنه قد وجد تنظيما للقمصان الزرق تابع للوفد في ثلاثينات تلك الفترة برئاسة زهير صبرى ومحمد بلال ويوسف الجندي وقد أطلق على نفسه « شباب الوفد » غير أنه كان يحمل السمة السياسية واستخدامه الوفد كسلاح ضد معارضيه .

وقد لعبت الطليعة الوفدية دورا هاما ومؤثرا في أحداث الحركة الوطنية التي شهدتها البلاد فيما بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، كما قدمت لحزبها من خلال العديد من المقالات والدراسات مضمونا اجتماعيا للاستقلال الوطنى ، وأساسا اجتماعيا للحركة الوطنية ، حيث ربطت بين الاستقلال الوطنى وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين (٢) . كذلك وقف هذا التيار بالمرصاد لكل من قام - سواء من رجال حزب الوفد أو حكومات الأقلية - بمحاولة للاعتداء على الحريات العامة أو الدستور ، إضافة الى طرح صورة تقدمية لحزب الوفد ، تمثل هذا في انتهاج بعض السياسات الاجتماعية كتقرير مجانية التعليم وإقرار مشروع الضمان الاجتماعى ، هذا الى جانب الضغوط المستمرة التى مارسها هذا التيار التقدمى على قيادته التقليدية ، وفى تعبئة الجماهير لحملها على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعى للطليعة الوفدية عن قيادات الحزب من الجناح اليمينى المحافظ ، إلا أنها لم تفكر ، ولعديد من العوامل والأسباب ، فى الانفصال أو الانشقاق عن الوفد ، كما فعلت بعض الفصائل الأخرى أثناء رحلة خروجها عن الحزب ، وارتضت لنفسها الارتباط بالتيار الأصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه ، على أمل أن تدفعه الى سلوك سياسة أكثر تقدمية وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية ، غير أنها عجزت ، بدورها ، ولأسباب عديدة ، على أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب من الجناح اليمينى المحافظ ، وأن تضع الأهداف التى سعت الى تحقيقها

---

(٢) مما هو جدير باللاحظة أننا قد افردنا دراسة خاصة تتناول محمد مندور وفكره السياسى والاجتماعى انظر : المؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

موضع التطبيق والتنفيذ العملى ، لتجنب البلاد حدوث ثورة اجتماعية قد تعصف بالنظام السياسى برمته ، وهو ما حدث بالفعل فى يوليو ١٩٥٢ .

وقد قسمت هذه الدراسة الى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة .

تعرضت فى التمهيد الى ملامح الأزمة الاجتماعية وظروف تدهور حزب الوفد ، ثم بدايات ظهور هذا التيار وتواجهه على الساحة السياسية ، وفقا لآثاره التنظيمى الذى حددته الجماعة .

أما الفصل الأول ، فقد تناولت الحديث عن الدور الذى لعبه هذا التيار فى مسار الحركة الوطنية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، ثم محاولة التقارب والاندماج بين بعض الجماعات الماركسية وهذا التيار ، بهدف سلخه عن الحزب . واختص الفصل الثانى ببيان موقف الطليعة من المسألة الاجتماعية والسياسية . وافردت الفصل الثالث لايبراز دورها فى الدفاع عن الحريات ، وموقفها من تشريعات الصحافة وقانون المشبوهين السياسيين ومحاولة الانتقال - من جانب حكومة الوفد الأخيرة - من سلطات مجلس الدولة . وجاء الفصل الرابع والأخير ليوضح مواقف الطليعة فى آخر برلمان شهدته تجربة مصر الليبرالية قبل الثورة التى عصفت بالنظام ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ) . واختتمت الدراسة بعرض تقييم شامل لسلبيات وإيجابيات هذا التنظيم ، ودوره فى مسار الحركة الوطنية ، ثم موقفه من ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد تضمنت الدراسة نماذج لبعض المقالات العديدة التي كانت تعبر عن أفكار وتوجهات هذا التيار التقدمي ، إضافة الى تراجم لبعض الشخصيات التي قدر لها أن تلعب دورا هاما خلال هذه الفترة موضوع الدراسة .

واخيرا أرجو أن أكون قد وفقت في اجلاء هذه الصورة الفامضة لفصيل هام من فصائل الحركة الوطنية .

**وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز ٢**

**دكتور اسماعيل محمد زين الدين**

**القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٩**

## **التمهيد**

---

### **الأزمة الاجتماعية وتدهور الوفد**

- بدايات ظهور التيار .
- الاطار التنظيمى للطبيعة الوفدية .



عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كان المجتمع المصرى يعانى ازمة اجتماعية حادة ، حيث كان نحو ثلثى مساحة الاراضى الزراعية فى مصر يتركز فى ايدى بضعة مئات من كبار الملاك ، بينما كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك لا يزيد ملكية الواحد منهم على بضعة قراريط .

ففى عام ١٩٣٧ ، كان كبار الملاك يبلغون نحو نصف بالمائة ويملكون حوالى ٣٩٪ من مساحة اراضى مصر الزراعية ، ومتوسط الملكية الزراعية فى هذه الشريحة ١٨١ فدانا ، بينما الشريحة الأكثر عددا من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون اقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو ٩٣٫٣٧٪ من جملة عدد الملاك ولا يملكون سوى ٢١٪ من مساحة الاراضى الزراعية ولا يتجاوز متوسط الملكية الفردية بينهم ٢١ قيراطا . وبين طبقة النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك لا يتجاوز نسبتهم ٦٪ من عدد الملاك يملكون ٣٠٪ من مساحة الارض الزراعية بمتوسط ملكية الفرد نحو ١٢ فدانا .

فاذا سلمنا بأن الارض الزراعية أداة الانتاج فى مجتمع عماد حياته الزراعة ، وعلمنا بأن نحو ٨٠٪ من سكان مصر كانوا يشتغلون بالزراعة ، وان تعداد سكان مصر عام ١٩٣٧ بلغ

٥٢٥ر٩٠٤ر١٥ نسمة ، فان ذلك يعنى ان سكان الريف كانوا يزيدون قليلا على ١٢٥ مليون نسمة بينما لا يزيد عدد الملاك بينهم عن ٨٣٥ر٤٠٠ر٢ نسمة ، أى ان نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت ٧٦٪ من جملة عدد السكان ، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر فى الريف المصرى عندئذ (١) .

وترتب على اعتبار الأرض مجالا لاستثمار الأموال وليس مجرد أداة للانتاج ، تجمع الأراضي فى أيدي شريحة النصف بالمائة من اصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء وحرمان المنتج الحقيقى ( الفلاح ) من أداة الانتاج الزراعى ( الأرض ) . فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء لدى كبار الملاك أو النزوح الى المدن التماسا للرزق ، كما لم يكن أمام صغار الملاك مفر من ان يلجأوا الى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا فى ربوع الريف المصرى ، وكثيرا ما كانوا يعجزون عن الوفاء بديونهم ، فيسلبون أرضهم ، وينضمون بذلك الى جيش المعدمين أو يستأجرون أرضا يفلحونها ويعيشون على فترات انتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الربح (٢) .

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفى والصناعى مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية ، فالفلاحون فى الريف بمختلف فئاتهم كانوا يعانون الكثير . فعمال الزراعة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثة قروش فى اليوم ، ولا يحظون

---

(١) د.عوف عباس حامد : جماعة النهضة القومية ، القاهرة ١٩٨٦ ،

ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨ .

بفرصة عمل دائمة ، وصغار مستأجرى الأراضي كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الإيجارات الزراعية ارتفاعا لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية ، بل ان حرية التعاقد على الإيجارات كانت مفقودة نظرا لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير من جانبهم (٢) .

ولم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالا من اخوانهم اهل الريف . حقيقة أن فرص العمل قد زادت امامهم بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة سواء منها المحلى او التابع للقوات البريطانية ، فانتعشت احوالهم المادية شيئا ما ، ولكن هذا الانتعاش لم يكن ظاهرة عامة تمتع بها العمال ككل وانما اقتصر فقط على من كان يعمل بمعسكرات الجيش الانجليزى وعلى من كان يعمل فى المصانع التى كانت تنتج سلعاً تتطلبها الحرب والتى اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بهذه المتطلبات وكان ثمة انتعاش استثنائى مرتبط بالظروف الاستثنائية ايضا التى أوجدتها الحرب . وعندما انخفض الانتاج الصناعى فى أواخر الحرب وهو الانتاج الذى لم يكن يهدف الى زيادة رخاء الجماهير ، وانما كان يهدف الى توفير احتياجات الجيوش فى المنطقة بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشارا ملحوظا حتى بلغ عدد العاطلين منهم ٣٧٦ ألف عامل (٤) .

وكان من بين مظاهر سوء توزيع الثروات ، استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد من ٩٦ جنيها فى العام خلال الفترة من ١٩٣٥ - ١٩٣٩ الى ٩٣ جنيها فى العام

---

(٣) حاصم أحمد الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة

١٩٧٦ ، ص ٢٢٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

خلال الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ ، وفقا للأسعار الثابتة ، أى الأسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ فى الأسعار ، اُضيف الى هذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات المجتمع (٥) .

وإذا نظرنا الى توزيع الدخل القومى لوجدنا أن ٦١٪ من هذا الدخل يذهب الى كبار الملاك والراسماليين ، فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٤٥ بمبلغ ٥.٢ مليون جنيه ذهب منه ما يزيد على ٣.٨ مليون جنيه على شكل ايجارات وأرباح وفوائد ، بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيهاً وفق احصائيات ١٩٥٠ ، ولو راعينا ارتفاع تكاليف وأعباء المعيشة لكان الأجر الحقيقى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام ، كما أن متوسط الأجر السنوى لعمال المدن وفق احصائيات ١٩٤٢ لا يزيد عن ٣٥ جنيهاً ، أى ثمانية جنيهات أجر حقيقى فى العام الواحد (٦) .

وحتى هذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على مقدار ما كانت تعانيه مصر ، فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام ١٩٤٢ أن ما يلزم لعامل وزوجته وأربعة أولاد ، لا يقل عن ٤٣٩ قرشاً فى الشهر طعاماً وكساءً ، وذلك وفق الأسعار الرسمية ، لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى هذا الوقت . ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى عام ١٩٤٢

---

(٥) وفقاً لتقرير اللجنة المالية بمجلس النواب لعام ١٩٣٩ ، قدر متوسط دخل الفرد فى مصر سنوياً بمبلغ تسعة جنيهات أى بما يعادل ٧٥ قرشاً شهرياً لنفقات المأكل والملبس والسكن ، مما يوضح بجلء مدى احتدام الأزمة الاجتماعية .

(٦) شهادى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ،

ص ٩٢ .

لا يتجاوز ٢٩٣ قرشا في الشهر ، أى أن الأغلبية العظمى للطبقة العاملة في المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريبا . وكانت أحوال عمال الزراعة أسوأ حالا من عمال المدن . هذا في الوقت الذي زادت فيه الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة في مصر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه في عام ١٩٤٢ الى نحو عشرين مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، يذهب أغلبها الى جيوب الاحتكاريين من أجانب ومصريين . كما ارتفعت ايجارات الأراضي الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، يذهب معظمها الى جيوب كبار ملاك الأراضي الزراعية (٧) .

وقد يقال ان بعض الحكومات ازاء هذه الأزمة الاجتماعية الملحة لجأت الى ايجاد بعض الحلول بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة عن طريق منح الموظفين اعانة مالية لمواجهة الغلاء ووضع نظام للتسعيرة الجبرية وتقييد الاستيراد ومنع التصدير للسلع التي يحتاجها السكان بغير تصريح خاص منها ، الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل السريع لأن الزيادة لم تكن توازي الارتفاع الملحوظ في أسعار الحاجات والسلع الضرورية ولم تنجح التسعيرة الجبرية بسبب تلاعب المنتجين والتجار وضعف الرقابة الحكومية ، بل وتدخل بعض المسؤولين على أعلى المستويات في خدمة هذا التلاعب . وكانت الطبقات ذات الدخل العالية بفضل مواردها الكبيرة من أهم العوامل في عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التي تكفل بدورها عدالة التوزيع والحد من ارتفاع الأسعار (٨) .

---

(٧) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٨) محمد أنيس : تطور المجتمع المصري من الانطباع الى ثورة

٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٢٢٠ .

وتكشف المناقشات التي دارت بالبرلمان خلال تلك الفترة عن مدى غياب الوعي الاجتماعى عند كبار الملاك والرأسماليين المصريين الذى جعلهم يرون فى ابقاء الطبقات الفقيرة تعيش فى فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها ، وبالتالي وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها فضلا عن التفكير فى الحلول الجذرية . وزاد من حدة هذا الاتجاه أن الأحزاب السياسية التى تعاقبت على الحكم - على اختلاف اتجاهاتها - كانت ترى أن أمامها مسألة تفوق ما عداها أهمية هى المسألة المصرية ونعنى بها تحقيق استقلال مصر التام وجلاء قوات الاحتلال عن أرض الوطن ، أما المسائل الأخرى الاجتماعية وغير اجتماعية فعليها أن تنتظر حتى تحين ساعة الاستقلال ، عندئذ يبحث القوم عن حل لها . وهكذا تقاعست كل تلك الأحزاب عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقم (٩) .

ومع تفاقم المسألة الاجتماعية وبقائها بلا حل بحجة التفرغ لتحقيق الاستقلال الوطنى التام وجلاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر ، كانت الحاجة ماسة الى إعادة تغيير هذه الأوضاع . وقد لعب المثقفون من أبناء الطبقة الوسطى ، الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية التى شاعت خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، وبالحركة الوطنية ذات المضمون الاجتماعى ، دورا هاما فى طرح الأفكار الخاصة بعلاج الأزمة الاجتماعية من خلال الصحف والمجلات وتقديم بعض الدراسات التى تتعلق بتنظيم الملكية الزراعية وتعديل نظام الايجارات وزيادة أجور العاملين بحقلى الزراعة والصناعة . وحمل فريق آخر من هؤلاء عبء المطالبة

---

(٩) رءوف عباس حامد ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

باصلاح النظام القائم على الاستغلال والفهر الطبقي للحيولة دون حدوث هزات اجتماعية ، قد تعصف بالنظام القائم بأكمله ، وهو ما حدث بالفعل في يوليو ١٩٥٢ . وكان من بين هؤلاء جماعة « الطليعة الوفدية » التي أعلنت رسميا عن تواجدها على الساحة السياسية في مارس ١٩٤٧ ، وهو ما سوف نعرض له من خلال تتبعنا لظروف نشأتها ، ودورها في مسار الحركة الوطنية ، وما طرحته من أفكار تتعلق بعلاج الأزمة الاجتماعية آنذاك ، إضافة الى موقفها من الديمقراطية السياسية ومسألة الحريات العامة .

وقبل أن نتعرض لظهور هذا التيار التقدمي وتواجده داخل الحزب يجدر بنا أن نقف قليلا لنتعرف على الظروف التي مر بها الوفد منذ توقيع المعاهدة وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى تتضح لنا بجلاء معالم تلك الفترة ، وما حدث بها من تطورات على الساحة السياسية .

فمنذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي صورت على انها « معاهدة الشرف والاستقلال » وخطوة هامة نحو الاستقلال التام ، بدأت التناقضات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الظهور ، وعجز الوفد عن طرح برنامج اجتماعي تقدمي يواجه به هذه المشاكل التي طفت على السطح أو يقدم حلولاً لها ، كما فعلت احزاب وتنظيمات الرفض التي ظهرت على يمين الوفد ويساره .

وقد شهدت الفترة التي تلت توقيع المعاهدة عديداً من التطورات الهامة ، أدت بدورها الى ضعف بناء الوفد التنظيمي وتدهوره ، وفقدان التجانس بين صفوفه ، مما ترتب عليه انفضاض كثير من الجماهير عنه ، بحثاً عن مجالات أخرى للعمل السياسي .

وقد بدا التمزق الداخلي ينخر في كيان الوفد وبنائه التنظيمي

مع بداية حركة الانشقاقات التي شهدتها الوفد آنذاك ، والتي بدأها السعديون عقب خروجهم من الحزب ، لكي ينشئوا الحزب السعدى عام ١٩٣٧ . وكان لهذا الانشقاق اثره فى اضعاف الوفد وقوته التنظيمية ، لأن ثلاثة من هؤلاء المنشقين كانوا يمثلون أقطاب الحركة الثورية الوطنية فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢٤ . فأحمد ماهر ، أحد هؤلاء الخارجين ، أو المنشقين ، كان مسئولاً عن حركة الاغتيالات السياسية ، ومحمود فهمى النقراشى كان مسئولاً عن حركة العمال . أما ابراهيم عبد الهادى ، فقد كان مسئولاً عن حركة الطلبة وتوجيهها . وبذلك خرج ثلاثة من أقطاب الوفد كان لهم ماضيهم فى صفحة الجهاد الوطنى الذى لا يمكن اغفاله سواء فى دوائر الوفد نفسه أو بين الجماهير الشعبية .

ومن الملاحظ على هذا الانشقاق ، انه لم يحدث فى اطار وطنى ضد سلطة الاحتلال البريطانى كما كان يحدث من قبل ، ولكنه حدث نتيجة الصراع على السلطة داخل قيادة الوفد .

كذلك كان لخروج مكرم عبيد من الوفد فى عام ١٩٤٢ ، وانضمامه ، بدوره ، الى المعارضة ، ثم تكوينه جماعة سياسية جديدة اطلق عليها « الكتلة الوفدية المستقلة » مما ترتب عليه زعزعة قواعد حزب الوفد ، نتيجة لشخصية مكرم عبيد الذى كان لسنوات طويلة السكرتير العام للحزب ، والابن الروحى لسعد زغلول ، وبالتالي فقد كان لديه دراية ومعرفة تامة بكافة شئون الوفد وخباياه . كما كان نفوذه داخل الحزب قويا ، لما اكتسبه من سمعة طيبة ونزاهة أدبية ، وهى سمعة من شأنها أن تعطى لهجمات ضد رئيس الوفد النحاس باشا ، والسياسة التى كانت تنتهجها حكومته ثقلا خاصا بين الأوساط السياسية والشعبية .

ففى بداية عام ١٩٤٣ ، ألف مكرم عبيد كتيباً جرى تداوله سرا على الفور . وهذا الكتيب الذى صدر باسم « الكتاب الأسود » عبارة عن « وثيقة اتهام » الهدف منها - بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة - بذر الشكوك فى نزاهة رئيس الوزراء وفى اخلاص المحيطين به وارسلت نسخ منه الى القصر الملكى وسفارات بعض الدول الأجنبية . وكان للاتهامات التى ساقها مكرم عبيد عن المحسوبية والاختلاس واستغلال النفوذ من جانب المسئولين فى الوفد قد أثارت نحوه تعاطفا عميقا لدى الأوساط الشعبية (١٠) .

وفى الوقت الذى كان يعانى فيه الوفد موجة الانشقاقات هذه ، وخروج تلك العناصر التى كان لها وزنها داخل الحزب ، كان يتعرض على الجانب الآخر لكثير من النقد نتيجة لعقده معاهدة ١٩٣٦ ، التى جرت على مصر الكثير من المتاعب ، ودفعت ثمن توقيعها ، بما قدمته البلاد « للحليفة بريطانيا » من تضحيات أضرت الاقتصاد المصرى ، وأدت الى معاناة فئات عديدة من المجتمع خلال الحرب العالمية الثانية . هذا بالإضافة الى الشكوك التى أثارت حول مجيئ الوفد الى الحكم عقب حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، والذى وصفه البعض بأنه كان على أسنة الحراب البريطانية . وأهم من هذا أن أسلوب الوفد فى العمل الوطنى لم يكن قد تغير فى كثير أو قليل ، أسلوب المفاوضة مع الجانب البريطانى كوسيلة لحل القضية الوطنية بالطرق السلمية ، دون طرح فكرة الكفاح المسلح من أجل الحصول على الاستقلال

---

(١٠) مارسيل كلومب : **تطور مصر** ، ترجمة زهير الشايب ، ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ ، حول الاستثناءات والمحسوبية التى تضمنها الكتاب الأسود ، انظر استحواف مكرم عبيد لحكومة الوفد ورد النحاس رئيس الوزراء عليه . مضابط مجلس النواب الجلسة الرابعة عشرة ، يونيه ١٩٤٢ ، ص ١٤٥٥ - ١٤٧٤

الوطني ، اضافة الى موقفه المتخاذل تجاه بريطانيا ، وخصوصا خلال فترة توليه الحكم اثناء الحرب ، بعدم اثارته القضية الوطنية استغلالا واستثمارا لظروف الحرب .

وقد زاد من حدة الأزمة الداخلية التي كان يتعرض لها الوفد آنذاك ، أن خروج هذه القيادات البارزة قد رافقه دخول عناصر من كبار ملاك الأراضي الزراعية الى قياداته ، والتي أدت بدورها الى حدوث تغييرات هامة في تكوين الوفد ، فبدلا من تدعيم هذه القيادة بدماء جديدة من العناصر الشابة التقدمية كعزيز فهمي ومحمد مندور ، ضم اليها اشخاص وفقا لمعايير الثراء والعصبية دون اعتبار لدورهم الوطني أو لماضيهم السياسي ، فكانت هذه العناصر الجديدة تمثل القوة الضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء الملك وتقديم بعض التنازلات له ، ودعم من تأثيرها طبيعة تنظيم الوفد التي لم تكن تأخذ بقاعدة الانتخاب ولكن كان رئيس الوفد يقوم بتعيين عضو الوفد المصري وهو اللجنة القيادية العليا وهكذا (١١) .

وكان من الطبيعي أن يؤدي تدهور الوفد وهو في ثورة القيادة المركزية للحركة الوطنية الى ظهور تيارات جديدة في أقصى اليمين واليسار . ففي اليمين ظهرت جماعة الإخوان المسلمين بزعامة الشيخ حسن البنا وحزب مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين . وفي اليسار ظهرت الجماعات الماركسية المختلفة ، كما تأثرت بعض التيارات التقدمية داخل الوفد بالاتجاهات الاشتراكية ، وعبرت عن تواجدها على الساحة السياسية بتكوين « جماعة الطلبة الوفدية » ، محور دراستنا .

### **بدايات ظهور هذا التيار :**

إذا أردنا تحديدا زمنيا لظهور هذا التيار التقدمي وتواجده

---

(١١) محمد زكي عبد القادر : مجلة الدستور ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .

داخل حزب الوفد ، نستطيع القول انه في بدايات عام ١٩٤٤ ، انتقلت قيادة الطلبة الوفديين كتنظيم يرتبط بتقاليد الوفد في الدفاع عن الدستور والحرية والاستقلال ، منذ نشأته عقب ثورة ١٩١٩ ، الى الطالب مصطفى موسى (١٢) .

ففي خلال المؤتمر الطلابي الذي حضره صبرى باشا أبو علم سكرتير عام الوفد ووزير العدل آنذاك ، لاعادة تنظيم لجان الوفد في الأقاليم ، بالاضافة الى الاهتمام بتنظيم لجان الطلبة الوفديين بالجامعة والمدارس والاشراف على جهودها ، برزت شخصية الطالب مصطفى موسى ، لما كان يتميز به من سمات الشخصية القيادية والنزوع الى الفكر التقدمي ، اضافة الى ما قام به من مواقف نقدية واعية لسياسة الوفد ، وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية وقضية العدالة الاجتماعية . وفي خلال هذا اللقاء الذي تم بين لجنة الطلبة وسكرتير عام الوفد ، طالب

---

(١٢) ترجع جذور مصطفى موسى الاجتماعية الى الطبقة الوسطى ، الى الرأسمالية الوطنية ، حيث كان والده من كبار مقاولي الأعمال الصحية في مصر ، وقد التحق مصطفى موسى بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ ثم فصل نهائيا منها نظرا لميوله الوطنية التقدمية ، وكان من بين المعتقلين في فبراير ١٩٤٥ ثم أفرج عنه ، وأعيد اعتقاله مرة ثانية بحجة تدبير مؤامرة ضد أحمد ماهر . وبعد ذلك تزعم طلبة الجامعة في معارضة معاهدة صدقي - بيفن . وكان من بين الذين تم القبض عليهم في قضية الشيوعية التي لفقها اسماعيل صدقي لخصومه السياسيين في ١١ يوليو ١٩٤٦ ، وبعد خروجه من السجن ، ألف بالاشتراك مع مجموعة من الشباب الوفدي التقدمي جماعة الطلبة الوفدية ، ثم قبض عليه في قضية القنابل الشهيرة في مايو ١٩٤٧ وكان المتهم السابع في تلك القضية . صوت الامة ٣١/١٠/١٩٤٨ ، محضر تحقيق قضية القنابل . وقد وُشِّح في الانتخابات البرلمانية التي جرت أواخر عام ١٩٤٩ عن دائرة باب الشعرية ، واستطاع أن يكسب المعركة الانتخابية لما لقيه من تأييد من جانب الطلبة ، غير أنه بدت عليه الميل الاعتدالية في مواقفه خلال المناقشات التي دارت بالمجلس ابان تلك الفترة .

مصطفى موسى باستقلالية اللجنة ومواقفها بعيدا عن توجيهات قيادة الوفد ، مما ترتب عليه احتدام الخلاف بين أغلب أعضاء اللجنة وصبرى أبو علم . وعقب هذا اللقاء العاصف آلت زعامة لجنة الطلبة الوفديين تنظيما الى مصطفى موسى ، على الرغم من الضغوط التي مورست من جانب بعض قيادات الوفد على الطلاب لتأييد ترشيح يسى سراج الدين ، الذى كان يطمع فى رئاسة اللجنة ، ويلقى تأييدا من جانب البعض ، استثمارا لاسم عائلة سراج الدين (١٢) .

ومنذ اقالة حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ ، بدأت القيادة الجديدة للطلبة الوفديين وشباب الخريجين تعبر عن نفسها وتواجهها على الساحة من منظور عملى للسياسة ، بعد أن كان يغلب عليها التلقائية والانتفاع من وراء العمل السياسى الحزبى . وقد تزايدت قوة وتأثير هذا الجناح داخل الحزب بعد أن لعب دورا هاما ورئيسيا فى قيادة الحركة الوطنية التى شهدتها البلاد عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، حين قرروا بأنفسهم أسلوب النضال والكفاح الوطنى ضد الاحتلال البريطانى وممارساته ، والقوى الرجعية داخل البلاد ، ودعوا الجماهير بكافة انتماءاتهم الى الالتفاف حول القيادة الجديدة وتأييد مطالبهم فى الحرية والاستقلال والاستجابة لنداءاتهم ضد القهر والاستغلال الطبقي من جانب السلطة الحاكمة .

وقد استمدت الطليعة الوفدية أفكارها التقدمية من بعض الأحزاب الأوروبية الغربية مثل حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى الفرنسى ، أو من الحركة الشيوعية ، التى أخذت

---

(١٣) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمودة أحد قيادات الطليعة الوفدية بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨ .

الطليعة الوفدية عنها الفكرة القائلة بأن هناك تحالفا بين الاستعمار والطبقة الحاكمة ذات النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية على مقدرات الجماهير الكادحة ، وانطبقت هذه الفكرة أيضا على قيادة حزب الوفد نفسه ذات الاتجاه اليميني المحافظ . وبدأت المواجهة حتمية والصدام متوقعا بين التيارين حين استطاع هذا الجناح التقدمي داخل الحزب الحصول على بعض الصحف والسيطرة عليها ، كصوت الأمة ورابطة الشباب والبعث ، تمكن من خلالها نشر أفكاره التقدمية بين الجماهير .

فعلى سبيل المثال ، احتج هذا التيار على وقوف قيادة الحزب موقف العطف والسلبية من التغفل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ادراكا ووعيا من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطاني في المنطقة ، مستخدمة في ذلك شتى الأساليب ، وبدعوى مقاومة الخطر الشيوعي ، الى جانب تأييدها لاقامة ربيبتها اسرائيل لكي تكون شوكة في قلب العالم العربي ، هذا بالإضافة الى تطلعها لتحقيق السيطرة والاستغلال الاقتصادي لمصادر الثروات الطبيعية في المنطقة (١٤) . كان هذا التيار متمسكا بمبادئه تمسكا أشد في موقفه من القوى الاستعمارية . وقد رأى أن التضامن الدولي مع نضال الشعوب المقهورة الأخرى ضد هذه القوى المستغلة لابد أن يكون المبدأ المرشد في السياسة . ولهذا اهتم بمقاومة وكفاح الشعب

---

(١٤) انظر المقال الذي نشر برابطة الشباب في ١٧/٤/١٩٤٧ بعنوان « الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكي » حيث يوضح أسس السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة والتي كانت تتجه بخطى حثيثة نحو تأسيس الشركات الاستغلالية ، تدممها القواعد الحربية ، وتقوى من نفوذها عن طريق إثارة الفتن والاضطرابات والحروب في المنطقة .

الفلسطينى ضد الاحتلال الاسرائيلى اهتماما فاق قيادة الحزب نفسه التى تمسكت بمفهوم مصرى ضيق للوطنية (١٥) . وعلى نقيض قيادة الحزب ، وكافة الأحزاب المصرية التقليدية - باستثناء الحزب الوطنى - رفض هذا التيار أيضا أن يضع كل أمله فى المفاوضات كوسيلة للحصول على الاستقلال التام ، اقتناعا منه بعدم جدوى المفاوضات لتحقيق ذلك ، وتعبيرا عن الرفض التام للاحتلال البريطانى للبلاد .

فعلى سبيل المثال أيضا ، حين اضطرت القوات البريطانية ، تحت ضغط الحركة الوطنية وحدها ، الى الجلاء عن القاهرة ، كان نداء رابطة الشباب - لسان حال الطليعة الوفدية - يحمل عنوان « أيها المصريون لا تنسوا أن الانجليز مازالوا فى منطقة القناة » . وقد دعت فى هذا المقال الى ضرورة تعبئة جماهير الشعب ضد الاحتلال البريطانى حتى يتم الجلاء التام عن البلاد دون أية شروط مسبقة ، ونبهت الى عدم اتخاذ هذا الانسحاب الناقص المحدود موضوع للدعاية ، وعارضت أن تظهره الحكومة وأبواق دعايتها المأجورة للشعب المصرى على أنه انتصار كبير للقضية الوطنية على العدو ، مؤكدة ، وبعدد من الأدلة التى ساقتها ، أن الانجليز مصممون على البقاء بمصر والسودان ، وأن أجلاءهم عن وادى النيل يتطلب صراع شديد وكفاح أشد من جانب جماهير الشعب (١٦) .

وحين الفت حكومة الوفد الأخيرة معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ - استجابة لضغط الراى العام والحركة الوطنية -

---

(١٥) رول ماير : الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، ترجمة

احمد صادق سعد ، ص ٨٠ - ٨٢ .

(١٦) رابطة الشباب ، ١٩٤٧/٤/٣ . وكذلك الجماهير ، ١٩٤٧/٤/٧ .

ساهم هذا التيار بدور هام ومؤثر في حركة الكفاح المسلح بمنطقة القناة ، كما قام فريق منهم ، بإمداد الفدائيين بالأسلحة والذخائر والقنابل ، بل شارك البعض ، كعزيز فهمي ، في المعارك التي دارت ضد قوات الاحتلال البريطاني .

### الاطار التنظيمي للطليعة الوفدية :

ويقودنا هذا الى التساؤل عن الاطار التنظيمي للجماعة ، ومدى استمرارية هذا النظام ، وهل سعت الجماعة الى تحقيق الاستقلال الذاتي والانفصال عن الحزب أم التزمت بالاطار العام الذي رسمته وحددته قيادة الوفد ؟

عندما طرحنا هذا التساؤل على الدكتور عبد المحسن حمودة - أحد أعضاء التنظيم البارزين - أجاب على ذلك بقوله : انه وجدت قيادتان للطليعة الوفدية ، تولت القيادة الأولى مهام العمل السياسي بين دوائر الجماهير والاتصال بالرأى العام في أوسع صورته وأشكاله ، والنزول الى الميدان لتوعية ومخاطبة كافة فئات المجتمع المصري ، وخصوصا الطبقات الفقيرة من الفلاحين والطلبة والعمال والتي كانت تتعرض لشتى أساليب القهر والذل والحرمان ، من خلال الأفكار التي كانت تطرحها الجماعة ، فيما يتعلق بالقضية الوطنية وأبعاد الأزمة الاجتماعية التي كانت تمر بها البلاد خلال تلك الفترة ، والعمل بقدر الامكان على ربط هذه الأفكار وابعادها في صورة واضحة ، بهدف خلق تيار وطني بشارك في حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد تولى مسئولية قيادة وتنظيم هذا النشاط وتحمل عنه مصطفى موسى وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للطلبة والعمال ، كعبد المحسن حمودة وكيل لجنة الطلبة التنفيذية العليا ، وأحمد عبد الجواد وهبه سكرتير اللجنة ، وأمين الكاشف ،

وأحمد كمال عبد الرازق ، وعبد الرؤوف أبو علم ، ووجيه راضي ، إضافة الى بعض أعضاء الهيئة الوفدية ، الذين كانوا ينتمون فكريا الى الطليعة الوفدية ، وفقا لمواقفهم الوطنية التقدمية كالمهندس محمد حنفى الشريف ( نائب سوهاج ) ورفيق الطرزى ( نائب أسيوط ) ومحمد حسنين ( نائب بولاق ) وعبد اللطيف المردنلى ( سكرتير دائرة وحيد يسرى باشا ) والذي يقال انه - أى وحيد يسرى - كان يقوم بمساعدة الجماعة والانفاق على بعض أفرادها كتابة فى سراج الدين . وأخيرا الدكتور عزيز فهمى الذى كان يعد واحدا من أبرز العناصر التقدمية الشابة داخل الهيئة الوفدية . أما القيادة الثانية للتنظيم ، فقد تحملت عبء التنظيم الفكرى للجماعة ، من منطلق اصلاح النظام القائم على الاستغلال والقهر الطبقي ، دون العمل أو الدعوة الى هدم الأسس التى كان يستند عليها . وتولى هذا العبء الدكتور محمد مندور (١٧) . وقد استمر هذا العمل السياسى يمثل الإطار الرئيسى لنشاط الجماعة ، حتى تم القاء القبض على أغلب أعضاء التنظيم فى مايو ١٩٤٧ ، بعد أن وجهت اليهم تهمة الاشتراك فى القاء القنابل التى انفجرت بدارى هبثى الاستعلامات والأغذية التى كانت تابعة لسلطات الاحتلال البريطانى (١٨) .

---

(١٧) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمودة بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٩ . وقد أكد بعدم وجود مستندات أو وثائق خاصة بالتنظيم ، نظرا لتعرضهم للمطارادات والاعتقالات المستمرة من جانب الحكومة والبوليس السياسى . وحول نشاط التنظيم بين الجماهير ، انظر رابطة الشباب ، الاعداد ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ بتاريخ ١٧ ، ٢٤ أبريل ، ٨ مايو ١٩٤٧ . وقد صودرت الصحيفة بعد ذلك وحتى أواخر نوفمبر ١٩٤٧ .

(١٨) صوت الأمة ، ٢٢/١٠/١٩٤٨ . وكان من بين المتهمين فى هذه القضية من أعضاء الطليعة الوفدية مصطفى موسى ، وعبد الرؤوف أبو علم ، وأمين الكاشف ، وعبد اللطيف المردنلى ، ورفيق الطرزى . وقد تم الافراج عن كل

ولكن ، هل كانت الطليعة الوفدية تنشد الاستقلال الذاتى ، والانفصال عن الحزب ، نظرا لاختلاف رؤاها وأفكارها ، وانتماءات أعضائها الاجتماعية ، عن القيادة المسيطرة على توجهات الحزب ، وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية ؟

لم يكن للطليعة الوفدية ، لعديد من الأسباب ، لعل أهمها قصور الامكانيات المادية ، ونقص الكوادر السياسية المتمرسنة لمثل هذا العمل ، هدف الوصول ، ولو بالاشتراك والتعاون مع التنظيمات الثورية الأخرى التى ظهرت على الساحة السياسية الى الحكم ، كما انها لم تفكر ، ونتيجة للأسباب السابقة ، فى ان تتخذ عملا حاسما وثوريا للحلول محل قيادتها التقليدية ، بل اقتصر نشاطها فى الضغط على قيادة الوفد من الجناح اليميني المحافظ ، للعمل على دفعها الى سلوك وانتهاج سياسة أكثر تقدمية تتلاءم وطبيعة المرحلة ومدى ما حدث فيها من تغيرات اجتماعية واقتصادية ، حتى لا تفلت الأمور تماما من يديها - وهو ما حدث بالفعل - مع الحرص على ابقاء علاقتها الودية بتلك القيادات ذات الهيبة والنفوذ والثقل السياسى ، ضمانا لاستمرارية نشاطها بين الجماهير ، استثمارا واستغلالا لهذه الامكانيات المتاحة داخل الحزب (١٩) .

---

= من مصطفى موسى وعبد الرؤوف أبو علم وأمين الكاشف فى ٩ ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد ان عدل المتهم الأول فى القضية ( سعد زغلول فؤاد ) من أقواله واعتراؤهاته التى أدلى بها الى النيابة من قبل بدعوى انها كانت صادرة عن طريق التهديد من جانب البوليس السياسى . صوت الأمة ، ٢١/١٠/١٩٤٨ ، محضر تحقيق قضية القنابل ، كذلك رابطة الشباب ، العدد ١٦٦ ، ٤ ديسمبر ١٩٤٧ .

(١٩) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . مقال بعنوان كلمة الطليعة . ومما هو جدير بالذكر أن الدكتور عزيز فهمى كان قد تقدم بملكرة موقعا عليها حوالى مائة عضو من الشباب الوفدى التقدّمى فى أوائل عام ١٩٥٢ الى النحاس باشا ، طالب فيها أن يعود الوفد الى مبادئه الأولى =

على أن هذا الوضع غير الطبيعي أبقى الطليعة الوفدية تيارا يقتقد ضمانات الاستمرار الذاتي ويرتبط في حدوده ونشاطه ومستقبله بموقف قيادة الوفد منه وسلطاتها على كافة تشكيلات الحزب ، وجعلها تقف تحت رحمة ونفوذ الاتجاه اليميني الشديد المحافظ في قيادة الوفد (٢٠) . وقد ظهر ذلك بوضوح ، حين تولى سراج الدين سكرتارية الوفد خلفا لعبد السلام فهمي جمعة ، وأراد أن يسيطر - بحكم منصبه هذا ونفوذه وثرائه داخل الحزب - على تنظيمات لجان الوفد ، وعلى نشاط اللجنة العليا والتي كان من بين أعضائها مصطفى موسى ، زعيم الطلبة الوفديين ، وواحد من أبرز قيادات الطليعة . كذلك دارت خلافات حادة وعنيفة بين مصطفى موسى وسراج الدين ، حين حاول الأخير تجريد زعيم الطلبة من سلطاته المخولة له من قبل اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، وأتبع ذلك بالتدخل في اختصاصه ، عندما أصدر قرارا يقضي بفصل خمسة من الطلاب الوفديين من اللجنة التنفيذية ، بعد أن وجه اليهم تهمة الشيوعية . ووصل الخلاف الى نهايته ، حين فكر سراج الدين في اتخاذ قرار آخر يقضي بفصل مصطفى موسى من الهيئة الوفدية ، لتعنته ، وهجومه المستمر على تلك السياسة التي كان ينتهجها سراج الدين (٢١) .

---

في حماية الحريات والدفاع من الدستور وتثبيت أركانه . ثم عرجت المذكرة على الانتهازين الذين يلتفون حول الوفد كلما جاء الى الحكم لاستغلال مراكزهم أسوأ استغلال على حساب سمعة الوفد ورئيسه والأخيار فيه . وقد طالب عزيز فهمي بإبعاد هؤلاء عن الوفد حتى تعود اليه ثقة الشعب به وبإخلاصه ونزاهته . فكان هذا تلميحا من هؤلاء بتطهير الحزب من الجناح اليميني المسيطر على توجهاته آنذاك .

(٢٠) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،

ص ١٥٧ .

(٢١) روزاليوسف ، العدد ١١٨٢ ، ٥ فبراير ١٩٥١ .

وفى البداية ، اتخذت « الطليعة الوفدية » من دار صحيفة « صوت الأمة » والتي كان يشرف على تحريرها خلال تلك الفترة الدكتور محمد مندور ، مقرا لعقد اجتماعات الجماعة ، الى ان اتحل بعض أعضاء الهيئة الوفدية بالنحاس وابلغوه أن فريقا من شباب الوفد يعتنق المبادئ الشيوعية ويروج لها بين الجماهير، وأن هذا الفريق يتخذ من دار « صوت الأمة » مقرا له يعقد فيه اجتماعاته ، فما كان من النحاس الا ان قام باستدعاء الدكتور مندور وأمره بمنع مثل هذه الاجتماعات فى دار الصحيفة (٢٢) . وقد ترتب على ذلك قيام الجماعة بالبحث عن مكان آخر ، يضمن لهم الاستمرار فى عقد مثل هذه الاجتماعات ، بعيدا عن أعين وموضع رقابة البوليس السياسى ، فاهتدوا الى تكوين لجنة أطلقوا عليها « لجنة القاهرة للتأليف والنشر » ، واتخذوا من الطابق الأول من العمارة الكائنة بميدان الخديو اسماعيل مقرا لها . وقد انضم الى هذه الجماعة - فيما بعد - بعض العناصر اليسارية من جماعة الفجر الجديد كصادق سعد وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال وأبو سيف يوسف ، بعد اغلاق صحيفتهم ، إضافة الى عدد كبير من الصحف والمجلات التقدمية الأخرى ، فى أعقاب الحملة التى قام بها اسماعيل صدقى فى يوليو عام ١٩٤٦ (٢٣) . ثم حاولت الطليعة - فيما بعد - إصدار صحيفة

---

(٢٢) روزاليوسف ، العدد ٩٨٧ ، ١٤ مايو ١٩٤٧ . مقال بعنوان الوفد يتبرا من شباب الوفد . وفى حوار لنا مع السيدة ملك عبد العزيز الشاعرة المعروفة وزوجة الدكتور محمد مندور أشارت الى أن بعض كبار الملاك من أعضاء الهيئة الوفدية أيدوا قلقهم للنحاس من محمد مندور ، وقالوا له : الى أين يسير بنا هذا الرجل ؟ - أى مندور - على انها - كما روت لنا - أشادت بموقف النحاس من مندور وباعجابه بمقالانه الوطنية وتشجيعه على الاستمرار فى توجيه النقد غير المباشر الى الحزب .

(٢٣) بعد القاء القبض على كافة الفصائل المعارضة لسياسة اسماعيل صدقى داخليا وخارجيا واغلاق صحفهم فى حملة يوليو الشهيرة ( ١٩٤٦ ) ، =

خاصة بهم لتعبر عن أفكار الجماعة بعيدا عن سيطرة قيادة الحزب ، غير أن وزارة الداخلية رفضت التصريح لهم باصدار مثل هذه الصحيفة . ومن هنا فقد اختمرت في ذهن الجماعة الاتفاق مع ابراهيم الروبي المحامى واحد الأعضاء المناضلين بالهيئة الوفدية على اصدار مجلته « رابطة الشباب الوفدية » (٢٤) .

وقد أشار ابراهيم الروبي الى ذلك بقوله : « كنا جمعاً حاشداً بدار الزعيم مصطفى النحاس نتذاكر حال الوطن الذى نكب بهذا العهد المشؤم . وكان من بيننا كثير من الطليعة الوفدية التى عرف عنها الايمان بحقوق الوطن والتضحية بأغلى ما تملكه فى سبيل رفع نير الاستعباد . . . وقد تحدث البعض منهم حديثاً وطنياً رائعاً . وتبين لى انهم الفوا من انفسهم تشكيلة جديدة تضاف الى تشكيلات الوفد المصرى الا وهى الطليعة الوفدية وانهم راغبون فى اصدار مجلة او صحيفة لتكون ملتقى

---

= وقف اسماعيل صدقى فى ١٥ يوليو يعلن فى مجلس الشيوخ ان اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لها هدف مستتر هو الترويج للشيوعية ، وان احد أعضاء مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد أرسل برقية يستنجد فيها بدولة اجنبية ، وان مجلة البعث التى كان يقوم باصدارها الدكتور محمد مندور وفدية شيوعية ، دون أن يواجه بمعارضة من جانب زعيم المعارضة الوفدية داخل المجلس آنذاك مما يؤكد تخطى قادة هذا الجناح اليميني فى الحزب عن أعضاء الذين كانوا ينتمون للطليعة الوفدية والقى القبض عليهم فى تلك الحملة كمحمد مندور ومصطفى موسى .

(٢٤) كان ابراهيم الروبي من بين المعتقلين فى حوادث عام ١٩٣٥ عقب تصريح هور الشير ، كما وجهت اليه أثناء رئاسته لتحرير صحيفة المصرى تهمة العمل على قلب نظام الحكم والعيب فى الملك . وقد سجن بسببها ما يقرب من أربعة شهور وأفرج عنه بالضمان فى عام ١٩٣٩ . وكان عضواً فى كل اللجان الوفدية التى شكلت لمواجهة الاستبداد والاعتداء على حرية الشعب ، ولذلك فانه كان هدفاً لاضطهاد البوليس السياسى كلما حكمت الاقليات . وقد توفى فى ٢١ يوليو ١٩٥٢ . رابطة الشباب ، العدد ٢٥٠ ، ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .

لأفكارهم ومنبرا يذيعون منه آراءهم ولتكون أداة اتصال ليس بينهم وبين شعب وادي النيل فحسب بل بينهم وبين شعوب الدول العربية جمعاء . وقد صادف هذا الرأي هوى في نفسى فقدمت لهم مجلتى « (٢٥) .

على كل حال ، اتخذت الطليعة الوفدية من صحيفة رابطة الشباب الأسبوعية منبرا لأفكار الجماعة . فقد صدر العدد ١٥٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة « لسان حال الطليعة الوفدية » وبصدره صورة لمصطفى النحاس « زعيم الأمة وقائد الشباب » . ثم كلمة لسكرتير عام الوفد صبرى ابو علم يرحب فيها بتولى الشباب تحرير هذه الصحيفة ، لتتخذ منها منبرا عاليا تسمع به الأمة صوتها . وقد اشار فى هذه الكلمة ايضا الى واجب الشباب النضالى فى دفع الحكومة الصامتة الى الكلام وايقاظ نواب الأمة . كذلك اوضح محمود سليمان غنام فى هذا العدد ايضا ما تقوم به حكومات الأقلية التى لا تتمتع بتأييد الأغلبية الشعبية من كبت الشعور وتزييف ارادة الأمة فى اختيار ممثليها . وحذر مثل هذه الحكومات من شعور الأمة المكبوت ، والذي لابد من الانفلات يوما ما (٢٦) .

وحرصا على استقلالية الجماعة بعيدا عن مسميات التنظيمات الوفديه الأخرى ، والتى كانت قد اوغلت فى يمينيتها بتبعيتها لبعض قيادات الوفد ، كتنظيمات الشباب الوفدى والشبان الوفديين ، تم التوقيع على عقد شهرى لاستئجار المقر بين الطليعة الوفدية ممثلة فى مصطفى موسى وبين ابراهيم الروبى صاحب

---

(٢٥) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠ مارس ١٩٤٧ . وما هو جدير بالملاحظة أن الصحيفة قد بدأت فى الاهتمام بتتبع ورصد اخبار السودان ونشاط الحركة الطلابية فيه ، وكذا اخبار العالم العربى وحركات التحرر فيه .

(٢٦) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠ مارس ١٩٤٧ .

الصحيفة (٢٧) . وقد استمرت الصحيفة تعبر عن افكار الجماعة منذ مارس ١٩٤٧ ، وحتى اغلاقها في نهاية ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد ان تعرضت الجماعة لموجة من المطايردات المتلاحقة من قبل الحكومة والبوليس السياسى ، أدت ائى احتجاج الصحيفة عن الصدور فيما بين منتصف مايو ونوفمبر ١٩٤٧ ، نتيجة القاء القبض على اغلب قيادات التنظيم ، عقب حوادث القنابل الشهيرة (٢٨) . ثم عادت « رابطة الشباب » الى الصدور مرة أخرى في مايو ١٩٥٠ ، ولكنها كانت تعبر عن السياسة العامة التى انتهجها الوفد آنئذ ، بعد أن تم احتواء اغلب قيادات تنظيم الطلبة اثناء وزارة الوفد الأخيرة كعبد المحسن حمودة الذى سافر الى الخارج للعمل كملحق صحفى لسفارتنا بواشنطن ، وأحمد كمال عبد الرازق الذى عمل سكرتيراً للنحاس للشئون البرلمانية ،

---

(٢٧) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩ . وجدير بالذكر أن رابطة الشباب قد أشارت في عددها الأول ، بعد أن أصبحت تعبر عن افكار الجماعة ، الى انها تلفت نظر القراء الى ان ادارتها الجديدة الآن لا ترتبط بشعادات الادارة القديمة ، وأنها غير مسئولة عن سببق اتصالاتها وأعمالها ، ورجت القراء أن تكون المعاملات مستقبلا مع مدير الادارة الجديد رأسا ، وهو عبد الرؤوف أبو علم ، لدى أصبح - فيما بعد - رئيسا للتحرير ، وتولى أحمد كمال عبد الرازق المحامى مهام الادارة . وقد أكد عبد المحسن حمودة اثناء لقاءنا به على عزوف الطلبة عن تلقى دعم مالى من جانب قيادات الوفد ، وانها اعتمدت على التمويل الذاتى من جانب الأعضاء وخصوصا مصطفى موسى ، ووفقا لقدراتهم المادية .

(٢٨) كانت قيادة الطلبة الوفدية تتولى العبء الأكبر لاصدار الصحيفة ، حيث اختصر مصطفى موسى بكتابة همودا اسبوعيا بعنوان « منا .. اليكم » . وأحمد كمال عبد الرازق مقالا بعنوان « نحو الحرية » . أما أحمد عبد الجواد وهبه فقد تولى تحرير ركن الطلبة ، وعبد الرؤوف أبو علم اخبار العمال ، وتناول كل من وجيه راضى وعبد المحسن حموده متابعة القضايا السياسية والرد على خصوم الطلبة من الاتجاهات الأخرى .

ومصطفى موسى الذى بدأت تظهر عليه علامات الاعتدال فى خطه السياسى المعادى لقيادات الوفد ، حتى تمكن من الفوز فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عن دائرة باب الشعرية ، مما ترتب عليه اضعاف الطليعة كمنظم ومحرك للوفد (٢٩) .

---

(٢٩) جدير بالملاحظة انه ، ونتيجة للضربات المتلاحقة التى تعرض لها مصطفى موسى ، وأثرت على وضعه الذاتى والعائلى ، مما دعاه الى التفكير فى بناء الذات وتحقيق أكبر قدر من الإمكانيات المادية لتكون معيناً له فى حركة النضال ، فانشأ - فيما بعد - شركة الصيد للمقاولات . ويبرر عبد المحسن حموده عملية الاحتواء هذه بمجيئ الوفد الى الحكم وبالتالي توقف حركة النضال الوطنى خلال تلك الفترة بعد أن أبعد الوفد عن الحكم أكثر من خمس سنوات .



## **الفصل الأول**

---

### **الطليعة واللجنة الوطنية للطلبة والعمال**

- - اتصال المثقفين بالعمال
- - محاولات التقارب من جانب اليسار



فى يونيو ١٩٤٥ ، ونتيجة للضغط المتزايد من جانب الحركة الوطنية ، أعلنت الحكومة القائمة رفع الرقابة عن الصحف ، وانتهاء منع الاجتماعات العامة ، والغاء اجراءات الاعتقال الوقائى، ثم اتبعت ذلك بالغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من نفس العام ، مما كان له أثره على الأحوال الداخلية فى البلاد ، فبرزت على الفور المسألة الوطنية على مسرح الأحداث السياسية فى مصر ، لتفرض نفسها ، ولتحدد مستقبل العلاقات المصرية البريطانية .

فقد شهدت هذه الفترة العديد من المؤتمرات والاجتماعات السياسية والعزبية ، فى محاولة لايجاد صيغة ملائمة لتحقيق جلاء القوات البريطانية والاستقلال التام بعيدا عن ربط البلاد بعجلة السياسة البريطانية الجديدة التى كانت تهدف الى عقد محالفة عسكرية جديدة ، تضمن لانجلترا اتخاذ مصر قاعدة عسكرية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، بدعوى مقاومة ومواجهة الخطر الروسى الذى يهدد سلامة المنطقة المرتكزة على المنشآت والمواصلات الحربية . وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تأليف هئتين لقيادة الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة البريطانية الجديدة ، سياسة الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك .

وكانت الهيئة السياسية الأولى والتى تألفت من الأحزاب

السياسية التقليدية المشتركة في الحكم آنذاك هي التي تولت مفاوضة الحكومة البريطانية ، حول امكانية تغيير معاهدة ١٩٣٦ ، نتيجة لتغير الظروف الدولية والداخلية ، بمعاهدة جديدة تتفق وما قدمته مصر من توضيحات مادية وبشرية للحلفاء خلال الحرب ، وتحقيق مصر من خلالها ، وبالطرق السلمية ، دون طرح فكرة الكفاح المسلح ، الاستقلال التام ووحدة وادي النيل . وقد حظيت هذه الهيئة بالرعاية والتوجيه وكانت موضع اهتمام وتأيد من قبل الحكومة القائمة والسراى .

اما الهيئة الثانية - موضوع دراستنا - فقد كانت بمثابة تجمع وطنى ، ضمت كافة العناصر الوطنية التقدمية من شباب الوفد والكتلة ، وبعض القوى الأيديولوجية الأخرى التي برزت على الساحة السياسية آنذاك كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة والجماعات الماركسية بمختلف اتجاهاتها وانتماءات أعضائها .

وقد رأى هذا التجمع الوطنى الذى انفصل عن القيادات السياسية التقليدية التي ارتضت بالمفاوضات ، أن التحرر الوطنى من الاستعمار والحصول على الاستقلال التام لا يمنحان بل يؤخذان بالقوة ، وذهبوا الى أن السلطات البريطانية لن تتنازل بمحض ارادتها عن الحقوق التي خلعتها عليها معاهدة ١٩٣٦ ، خاصة وأن الوعود البريطانية بالجلء افاقت الثمانين وعدا (١) .

وكان من أبرز هذه القطاعات تقدما وثورة في قيادة الحركة الوطنية الطلبة والعمال . وبدأ النشاط يدب في هذين القطاعين

---

F.O. 371/45932, Weekly Report from 20 — 26.

(١)

September, 1945.

حيث قدم حزب الفلاح الاشتراكى مذكرة الى السفارة البريطانية ، اشار فيها الى مساهمة مصر في المجهود الحربى ، وطالب بالاستقلال التام ، لمصر والسودان .

بالذات . أما بالنسبة للعمال فقد حدث في أواخر عام ١٩٤٥ ، أن أعلن الاتحاد العالمى لنقابات العمال عن مؤتمره التأسيسى الأول وأهاب باتحادات العمال ونقاباتهما أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر وكان ان قامت فى مصر هيئتان للعمال ، اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وأرسل العمال المصريون الى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات الذى عقد فى باريس فى أكتوبر ١٩٤٥ بوفدين . وقد يمثل اللجنة التحضيرية ووفد يمثل المؤتمر وفى باريس توحد الوفدان وفى أثناء انعقاد المؤتمر طرح وفد العمال المصرى عدة موضوعات كان أهمها : المطالبة بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل ، واثـر السياسة البريطانية فى تأخر الصناعة المصرية ، والمشكلة الزراعية ، بالإضافة الى محاربتها للحركة النقابية والحياة الديمقراطية فى مصر .

وكان من الآثار الهامة المترتبة على ذلك أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات قرار يندر بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر (٢) .

أما الطلبة فقد عرفوا أيضا الاجتماعات المتواصلة لتنظيم صفوفهم استعدادا لجولة جديدة من العمل الوطنى عند بداية العام الدراسى فى أكتوبر ١٩٤٥ . وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تشكيل اللجان التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة ووضعوا برنامجا من ثلاث نقاط :

**أولا - النضال من أجل الاستقلال الوطنى ومكافحة الاحتلال العسكرى والسيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية .**

---

(٢) محمد انيس : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة يوليو ١٩٥٢ ،

ثانيا - العمل على تصفية عملاء الاستعمار المحليين ، من  
الاقطاعيين وكبار المالين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية .

ثالثا - توحيد كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار .

وكان من أهم الشعارات التي رفعتها اللجنة « المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة » وهو شعار ينبىء بنهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى كانت المفاوضات فيها هى الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية ويتضمن أى تنازلات يمكن أن تفرط بها الحكومة فى حقوق الوطن ورفض شروط تقرر مقابل الجلاء ، كما أنه شعار يفضى برافعه متى بقى مصرا عليه الى امساك السلاح لطرد المحتلين . وبهذه المثابة كان هذا الشعار يفوق حزب الوفد الذى قام أسلوبه التقليدى على المفاوضات ويفوق شعار الحزب الوطنى « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » (٣) .

وقد دعت ، اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة ، الى اجراء انتخابات بين الطلبة من ممثلى اللجان الوطنية فى الكليات والمعاهد المختلفة ، وتكونت بهذه اللجنة التنفيذية العليا ، حيث تم انتخاب الطالب مصطفى موسى زعيم الطلبة الوفديين بكلية الهندسة وأحد قيادات الطليعة رئيسا للجنة التنفيذية العليا للطلبة فى ديسمبر ١٩٤٥ . وكان من بين أعضاء اللجنة المنتمين للطليعة الوفدية عبد الرؤوف أبو علم وأمين الكاشف وأحمد عبد الجواد وهبه وعبد المحسن حمودة (٤) .

وعلى الرغم من غلبة العناصر الوفدية التقدمية ، ممثلة فى

---

(٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٤) مما هو جدير بالملاحظة أن الدكتور قواد محيى الدين قد لمع نجمه السياسى فيما بعد وأصبح رئيسا للوزراء من خلال انضمامه فترة وجيزة الى اللجنة الوطنية للطلبة .

الطلبة ، والدور المؤثر والفعال الذي لعبته داخل اللجان المختلفة ،  
وفي تعبئة جماهير الطلاب ضد الاحتلال البريطاني للبلاد والقوى  
الرجعية الأخرى ، فان رفعت السعيد يحاول أن يؤكد على أن  
الطبعة اليساريين كانوا القوة الدافعة الحقيقية وراء الحركة  
الطلابية الوطنية في هذه المرحلة ، ويستند في ذلك الرأي ، على  
أن الأفكار التي صاغتها اللجنة التنفيذية الوطنية للطلبة كان يغلب  
عليها الفكر اليساري ، لما تضمنه البرنامج المطروح من مطالب  
اشتراكية الى جانب المطالب الوطنية التي تتعلق بالجلد التام  
ووحدة وادي النيل (٥) .

وعلى ضوء المذكرة المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ الى الحكومة  
البريطانية ، والتي طلبت فيها الدخول في مفاوضات بين الدولتين  
لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، نظرا لتغير الظروف الدولية  
والمحلية ، والرد البريطاني عليها في ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، ليؤكد  
« بأن المبادئ الأساسية التي قامت عليها المعاهدة سليمة في  
جوهرها ، وأن سياسة الحكومة البريطانية هي أن تدعم بروح  
من الصراحة والود والتعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة  
الأمم البريطانية والامبراطورية في أثناء الحرب » (٦) . تحركت

---

(٥) رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ،  
ص ٢٦٦ . وهذا الرأي يعتبر انحياز من جانبه لهؤلاء ، حيث تجاهل ما قام  
به يسار الوفد ممثلا في محمد مندور في الدعوة مرارا الى تحقيق العدالة  
الاجتماعية والتحرر من الاستعمار والاستغلال الاقتصادي . انظر مقالنا بعنوان  
« محمد مندور وفكره السياسي والاجتماعي » ، المؤرخ المصري ، العدد الثاني ،  
يوليو ١٩٨٨ .

(٦) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، ص ١٧٩ .  
وبعد أعاد هذا الرد الى الاذعان تصريح « هور » الشهير وزير خارجية بريطانيا  
في نوفمبر ١٩٣٥ ، والذي اشار فيه أن مصر ليست جديرة بالحياة النيابية  
ولا بالاستقلال ، فكان لذلك اثره في تحريك الشعور الوطني المعادي للسياسة  
البريطانية .

اللجان التنفيذية للحركة الوطنية ممثلة للطلاب للأعداد لعقد مؤتمر عام بجامعة القاهرة ( جامعة فؤاد ) في التاسع من فبراير ١٩٤٦ ، حضره حشد كبير من طلاب الجامعات والأزهر والمدارس الثانوية ، وأسفر هذا المؤتمر على القيام بمظاهرة ضخمة من الطلاب تحركت نحو قصر عابدين لإبلاغ الملك القرارات التي استقر عليها الطلبة لمواجهة الموقف المتخاذل من جانب حكومة النقراشي فيما يتعلق بقضية الاستقلال والتحرر الوطني ، والاعراب عن احتجاجهم من تلك السياسة البريطانية التي اتسمت بالمرأوغنة والمطل والتسويق ، تلك السياسة التي اتصفت بها بريطانيا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ . وهنا حدثت مذبحة كوبرى عباس الشهيرة ، حين تصدت قوات الأمن والبوليس لاعتراض الطلبة ، ومنعهم من مواصلة المسير ، وانهالت عليهم ضربا ، فلجأ بعض الطلاب الى القفز من فوق الكوبرى هروبا من الضرب الشديد فسقطوا في النيل . وقد أصيب من الطلاب في تلك الحوادث نحو المائة باصابات مختلفة ، كما تم القبض على أعداد أخرى منهم حيث نقلوا في لوريات تابعة للشرطة الى محافظة الجيزة وهناك تولت النيابة التحقيق معهم (٧) .

وقد أشعلت مذبحة كوبرى عباس النار في جموع الشعب بمختلف طوائفه وحدثت مصادمات أخرى عنيفة بين البوليس والعناصر الثائرة من الطلبة والشباب الوطنى في كافة أنحاء البلاد ، واستمرت المظاهرات في الأيام التالية تهتف بسقوط الاستعمار والاستبداد ، وانضم اليها العمال بعد أن أضربوا عن العمل في الكثير من المصانع . وتظهر روح هذه الأيام في أسلوب عزيز فهمى الجياش ، وهو كما نعلم واحدا من أقطاب الشباب الوفدى التقدمى « انه وطننا فاحصدوا أرواحنا حصدا واحشرونا

في السجون حشراً واستعينوا على خطف جثث الشهداء بالكلب  
نمر وبغيره من الكلاب ، وحرّموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبيحوا  
دماءنا فما أهون القداء . لن ننزل عن شبر من الوطن المقدس  
ولن نفرط في ذرة من وادي النيل أو نفنى عن بكرة أبينا . انه  
وطننا وسنحميه بسواعدنا وانها أرضنا وسندفع عنها  
بأيدينا (٨) .

ولكبت هذا الشعور الوطني الفياض ، سلكت الحكومة  
وأجهزة الأمن مسلك العنف والشدة تجاه تلك المظاهرات ،  
كما صودرت أعداد كثيرة من الصحف التي كانت تقوم بتتبع ونشر  
أخبار المظاهرات أو التحقيقات التي كانت تجريها النيابة مع  
المقبوض عليهم من هؤلاء ، مما ترتب عليه ازدياد موجة الضغط  
والاستياء بين كافة طوائف الشعب ، الأمر الذي أدى الى إضعاف  
مركز الوزارة ، فقدم النقراشي استقالته في ١٥ فبراير ١٩٤٦ ،  
بعد أن عجزت وزارته عن تحقيق الأمن العام والسيطرة على  
الأوضاع الداخلية المتدهورة داخل البلاد . وهنا أدركت السراي  
خطورة الطابع الجديد للحركة الوطنية ، فعهدت الى اسماعيل  
صدقي تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في ١٧ فبراير ١٩٤٦ (٩) .

رأى اسماعيل صدقي أن منع المظاهرات إطلاقاً ومواجهتها  
بالقوة كان من الأسباب التي أدت الى زلزلة مركز وزارة النقراشي ،  
ومن ثم فقد سمح بقيامها مع الاحتياط لحفظ الأمن والنظام ،  
والعمل على صيانة ممتلكات الأجانب ، وإطلاق سراح بعض الطلاب

---

(٨) الوفد المصري ، ١٣ فبراير ١٩٤٦ . كذلك طارق البشري ، المرجع  
السابق ، ص ٩١ .

(٩) الوفد المصري ، العدد ٢٣٦٩ ، ١٧ فبراير ١٩٤٦ . وقد هاجم  
عزيز فهمي اسماعيل صدقي واصفا إياه « بجلاد الشعب ومزيف ارادة الأمة  
بنسبة ٦٧٪ من مجموع الناخبين عام ١٩٣١ » .

المعتقلين ، بل لقد هُناهم على مشاعيرهم الوطنية وتعهدهم بالذود عن مصالح البلاد (١٠) .

على ان جهود صدقي لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلى ذهبت ادراج الرياح ، لما كان يمتلكه من رصيد وماضى فى مواجهة الحركة الوطنية ، مستخدما فى ذلك اسلوب البطش والارهاب ، والغاء دستور ١٩٢٣ ، مما ادى الى زيادة موجة التذمر والاستياء من جانب الحركة الوطنية ، فبدأ الاتصال بين الطلبة والعمال لتنسيق العمل الوطنى فى مواجهة الأوضاع الجديدة ، وأسفر هذا التلاحم عن تأليف اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال ، التى اصدرت قرارا بجعل يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ « يوم الجلاء » وفيه يتم اضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه للاعراب على التمسك بالجلاء التام وتحقيق وحدة وادى النيل (١١) .

تحركت المظاهرة كما تحدد لها فى بيان اللجنة العليا للطلبة والعمال وطافت بشوارع القاهرة ، وعمت الجموع روح الوحدة الوطنية ، بعيدا عن الانتماءات الحزبية ، اعادت الى الازهان ذكرى مظاهرات ١٩١٩ ، ١٩٣٥ . وهنا شعرت السلطات البريطانية بمدى خطورة الموقف ، وان ثمة قيادة جديدة للحركة الوطنية ، لديها القدرة على مخاطبة الجماهير مباشرة ، فرات ان الأمر يتطلب نزولها ميدان المعركة لفصم عرى الوحدة الوطنية ، التى تهدد الاحتلال البريطانى ومصالحه الحيوية فى المنطقة ، لذا فقد قامت بالتصدي لجموع المتظاهرين باطلاق النيران عليهم بميدان الاسماعيلية ( التحرير حاليا ) ، مما ادى الى استشهاد ٢٣- وجرح واصابة ١٢١ من المصريين .

---

(١٠) مارسيل كلومب : تطور مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ص ١٧٢ .  
(١١) F.O. 371/53289, 21 Feb. 1946.

وعلى الرغم من تدخل القوات البريطانية ، واعتراض المظاهرات السلمية بإطلاق الرصاص عليها ، مما أسفر عن استشهاد واصابة عدد كثير من المصريين . نقول على الرغم من مسئولية سلطات الاحتلال البريطانى عما وقع من احداث اليمسة فى هذا اليوم ، فان الحكومة البريطانية تقدمت فى مساء ذلك اليوم الذى شهد هذه المأساة بمذكرة احتجاج رسمية الى الحكومة المصرية عن طريق المستر بوكى Boker مساعد السفير البريطانى بالقاهرة وولتر سمات Samart السكرتير الشرقى للسفارة ، وفيها طالبوا ، بشىء من التهديد ، بمنع المظاهرات منعا تاما وضرورة المحافظة على الأمن العام ، وعلى ممتلكات الأجانب ، وفى نهاية المذكرة طالبوا الحكومة المصرية بمعاينة المسئولين عن تلك الحوادث ، ودفع التعويضات اللازمة عن الاضرار التى نجمت عن ذلك . ولم ينس الانجليز فى تبليغهم الرسمى هذا ان يهددوا بارجاء المفاوضات لتعديل المعاهدة اذا عجزت الحكومة عن تحقيق تلك المطالب . وأرسلت صورة من هذا الانذار الى الملك فاروق ، بعد ان تم تبليغه الى اسماعيل صدقى رئيس الوزراء (١٢) .

لن نتعرض للاحداث الداخلية التى شهدتها هذه الفترة بالتفصيل ، ونكتفى هنا بالإشارة الى الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية ، ممثلة فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، فى قيادة حركة الاضراب العام الذى عم كافة أنحاء البلاد ، كما كان لها دورها فى احباط مشروع صدقى - بيفن - وفى إبراز جوهر السياسة البريطانية الجديدة فى المنطقة ، والتى كانت تهدف الى

---

(12) F.O. 371/53284, 21 February 1946.

وجدير بالذكر ان اسماعيل صدقى بدلا من قيامه بارسال برقية احتجاج الى الحكومة البريطانية لتدخلها فى شئون مصر الداخلية ، ولحميلها مسئولية تلك الحوادث الاليمة ، قام باتخاذ اجراءات صارمة ضد الحركة الوطنية .

ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار ، وربطت تحقيق الأهداف الوطنية بالمضمون الاجتماعى للحركة الوطنية ، وتحملت من أجل ذلك متاعب جمّة ، كما تعرضت للاضطهاد السياسى من قبل حكومات الأقلية (١٣) .

وعلى الرغم من تلك القيادة الجديدة للحركة الوطنية ممثلة فى « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » ، فإنها عجزت بدورها عن الاستمرار فى قيادة الحركة الوطنية ، لاقتصار نشاطها بين صفوف الطلبة والعمال ، دون أن تتوجه الى الريف المصرى الذى لعب دورا هاما ومؤثرا فى أحداث الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، كما أنها لم تنظم صفوفها بين دوائر الجماهير ، بتكوين لجان فرعية لها فى المصانع وبين طلاب المدارس والجامعات . هذا بالإضافة الى الانقسامات التى سادت بين صفوف قيادتها ، لتعدد اتجاهاتهم وانتماءاتهم ، وعدم التنسيق والتوحيد فيما بينهما (١٤) . وفى الوقت الذى تكونت فيه اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لقيادة الحركة الوطنية ، بادر الاخوان المسلمون وبعض المنظمات الأخرى ، بالانسحاب من اللجنة ، وبإيعاز من حكومة صدقى ، قاموا بتشكيل « اللجنة القومية » وذلك لتحطيم اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، وفتح لها أبواب الدعاية والنشر المختلفة ، بينما حرم هذا على اللجنة الوطنية ، مما كان له أثره فى تفتيت جهود الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة الاستعمارية والحكومات الرجعية .

---

(١٣) دليلنا على الدور المؤثر الذى لعبته الطليعة الوفدية فى مسار الحركة الوطنية أن غالبية قيادة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانوا ينتمون اليها . انظر ، الوفد المصرى ، ١٩٢٦/٢/٢٤ . قرارات اللجنة التنفيذية العليا للطلبة .

(١٤) من أمثلة ذلك حركة الانشقاقات بين الجماعات الماركسية لاختلاف

رؤاها فيما يتعلق بالقضية الوطنية . انظر

Weekly Appreciation From Cairo, to F.O., F.O. 317, 29, August, 1947.

ويعد أن تناولنا الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية ، بالتعاون والتنسيق مع التيارات التقدمية الأخرى فى قيادته الحركة الوطنية ، ينبغى الإشارة الى نقطة هامة تتعلق بموقف الطليعة من بعض التنظيمات السياسية الأخرى .

فقد شهدت هذه الفترة ، موضوع دراستنا ، عديد من محاولات التقارب والائتلاف بين بعض فصائل الحركة الوطنية من ناحية وبين التيارات التقدمية فى حزب الوفد من ناحية أخرى . ولانت قيادته الوفد برغم غلبة العناصر اليمينية فيها ، تفسح المجال لهذا التقارب استفلا واستثمارا لكل الامكانيات المتاحة لضرب حكومات الأقلية التى كانت تهدف ، بدورها ، القضاء على الوفد ، وتأثرا بضغط التيارات التقدمية داخل الحزب .

ووفقا لما توافر لدينا من معلومات تتعلق بمثل هذا التقارب والائتلاف ، يمكننا القول أن ثمة تجربتين من جانب الجماعات الماركسية لاستقطاب بعض الطلبة الوفديين وشباب الطليعة ضد قيادات الوفد من الجناح اليمنى . بدا ذلك واضحا من خلال تلك المحاولة التى قامت بها جماعة « الفجر الجديد » بالعمل داخل صفوف حزب الوفد ، والتعاون مع الطليعة الوفدية فى إصدار صحيفتى صوت الأمة ورابطة الشباب ، بالإضافة الى المساهمة فى نشاط لجنة القاهرة للتأليف والنشر ، بهدف خلق تيار يسارى بين صفوف الحزب ، وخصوصا بعد اغلاق صحيفتهم عقب الحملة التى قام بها اسماعيل صدقى للاطاحة بالعناصر الوطنية والصحف المعارضة لسياسته فى ١١ يوليو ١٩٤٦ (١٥) .

أما التجربة الثانية ، فكانت تتمثل فى تلك المحاولة التى

---

(١٥) أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى اعقاب الحرب

العالية الثانية ، ص ٥٥ .

قامت بها « حدتو » بهدف أستقطاب بعض العناصر التقدمية في الحزب والعمل على سلخها من الوفد . وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال المقال الذي نشرته « الجماهير » لشهيدى عطية الشافعى - أحد أعضاء هذا التنظيم - والذي يدعو فيه صراحة الى ضرورة تأسيس حزب للطبقة العاملة والجماهير الكادحة ليمثل ارادتها ويعبر عن مصالحها (١٦) .

وعلى الرغم أن « الجماهير » كانت تطلق على « رابطة الشباب » « الزميلة المناضلة » . وحين قامت الحكومة بمصادرة أحد أعداد المجلة ، اشارت الجماهير بأن ذلك العمل يعد ضربة موجبة للحركة التحريرية ، ويمثل اضطهادا للصحافة الوطنية المعارضة في ظل النظام الحاضر . وأضافت أنه في الوقت الذي تتمتع فيه الصحف الحكومية الأجيبة بكامل حريتها في نشر الدعاية للحكومة وتبرير عبثها بقضية الوطن ، نراها من ناحية أخرى تتعسف مع الصحافة الحرة وتلقى بالكتاب الوطنيين في أعماق السجون (١٧) . نقول على الرغم من هذا وذاك فقد ووجه هذا المقال السابق الاشارة اليه بهجوم عنيف من جانب يسار حزب الوفد ، ممثلا في الطليعة ، ادراكا من جانبهم بأن الوفد بجماهيرته الواسعة ، وما يتمتع به من ثقل على الساحة السياسية وبين

---

(١٦) رفعت السعيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ،

ص ١٩٠ .

(١٧) الجماهير ، العدد السابع ، ١٩ مايو ١٩٤٧ . وكانت رابطة

الشباب قد صودرت في ١٤/٥/١٩٤٧ . انظر ، سموت الامة ، ١٦/٥/١٩٤٧ . حيث ارسنت لجنة الطلبة التنفيذية العليا برقية احتجاج لرئيس الوزراء ، امتنكرت فيها هذا الاجراء الاستبدادى ضد الصحافة الشريفة بينما يتركه الحبل على الغارب وتفتح خزانة المصروفات الحرية للصحف الحكومية التي تشوه الحقائق وتفسد قضية الوطن .

الجماهير ، نظرا لصلابته في الكفاح وصدق وطنيته ، وباعتباره وليد ثورة تغفلت في ضمير الشعب ، هو المؤهل تاريخيا لقيادة الصراع الوطنى والاجتماعى معا ، وان أى كفاح طبقى يجب أن ينصب من صفوف العناصر التقدمية فى الحزب الى داخل الوفد نفسه لتحويله وتطويره الى حزب يتبنى مصالح الطبقات الكادحة . فلم يكن من المعقول ، والحال كذلك ، أن تترك الطليعة حزب الوفد بجماهيريته الواسعة ، وباعتباره ممثل الأغلبية ، وتذهب الى حركات ضيقة تعيش فى عزلة عن الشعب وتفتقد الى القيادات الواعية بأبعاد المشكلة ، أى أن مجال العمل الوطنى والتغير الاجتماعى لابد أن يكون عن طريق الوفد . ثم ان الطليعة ولدت فى رحم الوفد - على حد قول عبد المحسن حموده - فلم يكن من الممكن أن تترك هذا الرحم وتذهب الى تلك التنظيمات الأخرى ، التى قد تعوق الطاقات الكامنة فى الطليعة ، لأن هذه الجماعات الماركسية التى سعت الى الارتباط تنظيميا بالطليعة ، كانت تعتمد على الحلقات والدروس دون أن تحاول التوغل فى أعماق الجماهير والعمل بينها (١٨) .

---

(١٨) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ . ومما هو جدير بالذكر انه لم ينف مبدأ العمل والتعاون مع هؤلاء من خلال اللقاءات والصحف واللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، دون أن يكون هناك ارتباط تنظيمى معهم . وكانت الطليعة تحترم جدية هؤلاء فى متابعتهم للقضايا الهامة والحيوية وخطهم الوطنى الديمقراطى . وقد أبدى عزيز فهمى ، على الرغم من اختلافه معهم فى بعض الآراء السياسية ، إعجابه بهؤلاء ، وبحملات « الجماهير » فى مكافحة الاستعمار وأهوانه فى مصر ، ودفاعها القوى عن الحريات العامة ، وكذا دفاعها عن العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الشعبية . الجماهير ، العدد ١٥ ، ١٤ يوليو ١٩٤٧ ، حديث لعزيز فهمى لندوب الجماهير .



## الفصل الثاني

---

### الطليعة والمسألة الاجتماعية والسياسية

- - أولا : المسألة الاجتماعية .
- - ثانيا : المسألة السياسية .



اهتمت الطليعة الوفدية بنضال الطبقة العاملة المصرية ضد الرأسمالية الأجنبية والمصرية ، التي كانت تهدف الى استنزاف موارد البلاد الاقتصادية ، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب جهد واستغلال هذه الطبقة الكادحة ، دون أن تلقى بالا لمطالبهم المتمثلة في تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة الى توفير الرعاية الصحية لهم ، أسوة بزملائهم الأجانب من العاملين داخل تلك المؤسسات الصناعية .

وكان للمعاناة الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها الطبقة العاملة المصرية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أثرها في زيادة موجة الاضطرابات والاضرابات من جانب العمال داخل المصانع .

ومن الملاحظ انه قد ارتبطت المطالب الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة المصرية بالمسألة الوطنية ، ونعني بها حركة التحرر الوطني من الاستعمار ، بدا هذا واضحا من خلال مطالعتنا للوثائق البريطانية ابان هذه الفترة ، والتي كانت تشير مرارا الى مدى الشعور بالعداء والكراهية من جانب هؤلاء للتواجد الانجليزي وسياسته الجديدة المتعلقة بالأحلاف العسكرية والدفاع المشترك (١) .

---

1. F.O. 371/63021, 29 August, 1947., F.O. 371/41319, Weekly Report, from 16 — 22 November, 1947.

فقر مناطق التجمع الصناعى، بالمحلة الكبرى وكذلك فى شبرا  
الخيمة ازدادت موجة الاضطرابات منذ بداية عام ١٩٤٦ . فقر  
يناير من هذا العام امتنع عن العمل خمسة وثلاثون الفا من العمال  
يضمون بالدرجة الاولى عمال النسيج فى مصانع الحرير والاقطان  
والاصواف . وانتشرت الاضرابات بالجملة حتى لزم الأمر احتلال  
بعض المصانع بالقوة العسكرية . وطالب العمال بالا تتجاوز  
ساعات العمل ٤١ ساعة اسبوعيا بدلا من ٥٤ ساعة وبعد أدنى  
للأجور قدره ٣٠ قرشا يوميا وبدفع الأجور عن أيام العطلات  
والأعياد . وبعد أن هذا الاضراب بعض الوقت استؤنف فى شهر  
مايو من العام نفسه وامتد الى الاسكندرية حيث توقف عمال  
شركة الغزل عن أعمالهم من ١٥ الى ١٩ يوليو واستمرت الحركة  
فى شهر سبتمبر ١٩٤٧ (٢) .

وعلى الرغم من التحذيرات والتهديدات المتكررة من جانب  
الحكومة ، وبإيعاز من سلطات الاحتلال البريطانى بمنع مثل هذه  
الاضرابات ، فقد استطاع عمال الغزل والنسيج بمدينة الاسكندرية  
القيام بمظاهرة ضخمة ضمت حوالى أربعة آلاف عامل فى  
١١ سبتمبر ١٩٤٧ ( ذكرى الاحتلال البريطانى ) ، واطلقت عليهم  
قوات الأمن والبوليس الرصاص لتفريقهم ، مما أدى الى حدوث  
العديد من الاصابات ، كما قتل أحد العمال . وفى نفس هذا  
اليوم الذى شهدت فيه الاسكندرية تلك المظاهرات والاضرابات  
العنيفة ، أضرب موظفو وعمال المطبعة الأميرية بالقاهرة عن  
العمل (٣) . واستمرت تلك الحوادث فى شهر يناير ١٩٤٨ ،

---

2 F.O. 37/63021, Weekly Report from Cairo to F.O., 16 August, 1947.

كذلك مارسيل كلومب : تطور مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٢٨٧ .

3. F.O. 371/63021, 13 September, 1947.

مما ترتب عليه تدخل البوليس وقوات الجيش ، نتيجة اتساع دائرة أعمال العنف بين العمال .

وانفجرت اضرابات أخرى ، كان من بينها اضراب عمال السكك الحديدية الذى أدى الى اعلان الأحكام العرفية . ثم اضراب عمال ومستخدمى شركات توزيع البنزين فى فبراير ١٩٤٨ ، وهو الاضراب الذى شل حركة المواصلات جزئيا واكتسبت الحركة الاجتماعية أرضا جديدة وأخذت تمتد شيئا فشيئا لتشمل مستخدمى وموظفى الدولة وأصبح الجميع يطالبون بتحسين أجورهم وأحوالهم الاجتماعية (٤) .

وقد أفسحت الطليعة الوفدة المجال للمطالب العادلة للطبقة العاملة المصرية ، وحرصت على إبراز مشاكل العاملين الخاصة بتحسين أجورهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وهاجمت الأسلوب الذى تنتهجه الشركات الأجنبية لاستغلال هذه الطبقة الكادحة الى اقصى حدود الاستغلال ، وضربت الأمثلة على ذلك بما كانت تقوم به شركة السكر والتى امتلكت ست مصانع كبيرة لانتاج السكر فى الحوامدية وأبى قرقاص والشيخ فضل ونجع حمادى وكوم أمبو وارمنت ، بالإضافة الى ما كانت تمتلكه من تفاتيش زراعية تبلغ مساحتها آلاف الأفدنة ، من استغلال للطبقة العاملة المصرية فى مصانع الانتاج هذه ، اضافة الى تسخير الفلاحين الذين يعملون فى تفاتيش الشركة (٥) . كذلك نددت الطليعة بأسلوب الفصل التعسفى الذى كانت تستخدمه الشركات بدعوى عدم توافر الأسواق لتصريف الانتاج المتزايد ، وانخفاض الطلب على السلع من جانب المستهلكين ، دون مراعاة أو احترام

---

(٤) مارسيل كلومب ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨

(٥) صوت الأمة ، العدد ١٧٢ ، ١٢ فبراير ١٩٤٧ .

للقوانين والتشريعات العمالية التي حرمت ذلك . وطالبت أصحاب هذه الشركات بالالتزام بقوانين العمل ، وتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاء ، فضلا عن التأمين ضد البطالة ، اضافة الى توفير الرعاية الطبية والاجتماعية للعاملين ، اسوة بزملائهم الأجانب من العاملين بهذه الشركات والمصانع (٦) . وهاجمت النظم المبتورة التي وضعتها بعض الشركات الكبرى لعمالها كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات المياه والكهرباء والترام بالاسكندرية وشركة الغزل بالاسكندرية ، التي كانت تصرف لعمالها مكافآت ضئيلة عن مدة خدمتهم أو تقوم بمنحهم معاشا صغيرا مقابل استقطاعات من أجورهم أو مرتباتهم . كما اتخذت الطليعة طابع الهجوم العنيف على الباشاوات الرأسماليين وسماسة العهد الذين أضروا بقضية البلاد السياسية والاقتصادية بتعاونهم مع الرأسمالية الأجنبية المستغلة لتحقيق أغراضهم ومصالحهم الاقتصادية الواسعة على حساب افقار جماهير الشعب الكادحة . ودعت المصريين الى الوقوف صفا واحدا للتخلص من الأعداء الثلاثة الجاثمة على صدر هذا الوطن ، ممثلة في الأوتوقراطية الحاكمة والرأسمالية المدمرة - كما أسماها البعض منهم - وعبيد الحكم ، حتى يتمكنوا من القضاء على ثلوث الفقر والمرض والجهل (٧) .

وحين تعرضت الطليعة لقانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمال ، الذي نظره مجلس النواب في ١٩ فبراير ١٩٤٧ ، ووافق

---

(٦) رابطة الشباب ، العدد ١٥٥ ، ١٩٤٧/٣/٢٧ . وقد أوضحت الصحيفة مدى تفشي الأمراض القاتلة بين العاملين بهذه الشركات بشكل مزعج ، وأوردت احصائية بعدد المصابين منهم بأمراض مختلفة لانعدام الرعاية الصحية لهم .

(٧) الوفد المصري ، العدد ٢٤٧٨ ، ١٩٤٦/٦/٣ . كذلك رابطة الشباب ، العدد ١٥٨ ، ١٩٤٧/٤/١٧ ، العدد ١٥٩ ، ١٩٤٧/٤/٢٤ .

علم، إقراره بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه . أشارت رابطة الشباب بأنه تشريع ضار بمصالح العمال ، وأضافت بأنه يخالف روح الدستور ، ولا يساعد على حل المشاكل العمالية ، كما أنه يضر بالصناعات الوطنية ، حيث يعطى لوزير الشؤون الاجتماعية الحق في تعيين أغلب أعضاء اللجان . وأوضحت بأن تدعيم الديمقراطية يتطلب إنشاء محاكم عمالية خاصة ، وليس لجانا معننة ، مشيرة بأن الفكرة من إنشاء هذه المحاكم الخاصة لتعرض عليها قضايا العمال ، باعتبارها قضايا اقتصادية واجتماعية ، وبالتالي فهي بحاجة الى تخصص ودراسة من هذا النوع ، فضلا عن توفير الإجراءات العديدة التي تتم في مراحل عرض القضايا على المحاكم العادية ، ولكونها سلطة قضائية تتمتع بالاستقلال التام بعدا عن المؤثرات المختلفة ، ولديها الضمانات لتكون حكمها سليما غير مغرض أو متحيز . وأوضحت بأنه يجب أن تكون هذه المحاكم على درجتين حتى يمكن استئناف الحكم قبل محكمة أعلى . واختتمت نقدها لهذا المشروع بقولها : « أنه لو تم بوضعه الحالى سيكون قانونا دكتاتوريا أحكم وضعه وصيغت لينفذ سيطرة أصحاب الأعمال على العمال وليعطيهن ثغرات ينصب منها عليهم غضبهم . واستغلالهم تحت سمع القانون وتطبيقه » (٨) .

وعلى الرغم من اهتمام الطليعة الوفدية بقضايا العمال والاتصال بهم في مواقع العمل والانتاج للكشف عما يعانونه من استغلال وقهر طبقى وانخفاض في مستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن تقديم بعض الحلول والمقترحات لمشاكلهم ، إلا أنه لم يلحظ لها اتجاه مماثل من الاهتمام بأحوال الفلاحين ، حيث يؤخذ عليها عدم تواجدها بين دوائر الفلاحين وفي أعماق

---

(٨) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠/٢/١٩٤٧ .

الريف المصرى ، والكشف عما كانت تتعرض له هذه الطبقة من استغلال واستنزاف من قبل كبار الملاك والراسماليين ، اضافة الى تدنى مستوى معيشتهم الاقتصادى والاجتماعى ، الى جانب تعرضهم للكثير من الأوبئة والأمراض والمجاعات التى كانت تفتك بعدد غفير من هؤلاء ، لعدم توافر الرعاية الصحية لهم . وأهم من هذا عدم التعرض صراحة لأبعاد الأزمة الاجتماعية ، ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية فى مصر ، كما فعلت بعض فصائل التنظيمات السياسية الأخرى ، وكذا جماعة النهضة القومية ، وكانت أقصى ما وصلت اليه الطليعة الوفدية لحل هذه المشكلة أو مواجهتها ، هو الموافقة الضمنية وباستحياء شديد على المشروع الذى قدمه العضو محمد خطاب الى مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٤٥ ، والذى كان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا بالنسبة للمستقبل أيضا (٩) .

ولعل ذلك التردد من جانب الطليعة لمواجهة هذه القضية الهامة ، راجع الى التركيب الاجتماعى لهذه الجماعة ، فمن الثابت تاريخيا أن قيادات الطليعة كانت من المثقفين وطلاب الجامعات ، أبناء الطبقة البورجوازية الوسطى ، والتى كان لبعضها مصالح زراعية واسعة فى الريف المصرى ، ومن ثم فقد ركزت نشاطها على مشكلات مجتمع المدينة ، دون أن تلقى بالا أو اهتمام كبير لمشاكل الريف ، وخصوصا فيما يتعلق بسوء توزيع الملكية الزراعية ، فضلا عن عدم توافر الكوادر وقصور الامكانيات المادية ، هذا بالإضافة الى تخوفها من الاصطدام بقيادات الوفد من الجناح اليميني ، لذا فقد تجنبت الطليعة الوفدية المساس بمصالح هذه الفئة من كبار الملاك الزراعيين ، حتى لا تصطدم

---

(٩) انظر مقالنا ، بعنوان محمد مندور وفكره الاجتماعى والسياسى :

بالمؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

بالخط السياسي للحزب ، وخصوصا بعد أن تعرضت لضربات متلاحقة ولموجة من الاعتقالات المستمرة والسجن من قبل حكومات الأقلية ، نتيجة لمواقفهم السياسية والاجتماعية ، دفعت بعضهم الى فقدان مستقبلهم الاجتماعى ، بعد ان تعرضوا للفصل من الجامعات ، كمصطفى موسى وأمين الكاشف وعبد المحسن حموده، دون أن تلقى مؤازرة أو مساندة من جانب قيادة الحزب ذات الاتجاه اليميني المحافظ ، التى حرصت على اعتبار هؤلاء من الخارجين على الخط السياسي للحزب (١٠) . وقد ظهر ذلك بوضوح حين تخلت قيادة الحزب عن هؤلاء فى بعض القضايا التى لفقت لهم ، كقضية الشيوعية فى يوليو ١٩٤٦ ، وحوادث القاء القنابل فى مايو ١٩٤٧ .

## ثانيا - المسألة السياسية :

كان من أهم الجهود التى بذلتها الطليعة الوفدية فى هذا المجال هو الدفاع عن الحياة النيابية ، ودعم الديمقراطية السليمة فى ظل احكام القانون والدستور والدعوة المستمرة الى التمسك بالحزبية . فقد صاغ محمد مندور مجموعة من الأسس والمبادئ، ودعا الشباب الى التمسك بها ، وتتلخص هذه المبادئ فى انه « على كل شاب أن يتعصب لدستور وطنه وما يكفله هذا الدستور للمواطن من حقوق ، كحق التمثيل النيابى وكفالة الحريات العامة . ويجب أن تؤمن إيماننا راسخا ومتينا بأن قضية وطنه لن تحل ما لم تتحقق ارادة الأمة فى اختيار ممثليها الحقيقيين ، وكل رأى مخالف لهذا الرأى انما هو نفاق تمليه

---

(١٠) مما هو جدير بالذكر أن الخط السياسى للطليعة الوفدية عقب حوادث الانتخابات السياسية عام ١٩٤٨ ، كان يغلب عليه طابع الاعتدال وعدم التعرّف فى المواقف ، بعد التجارب المريرة التى مرت بها الجماعة .

مصالح الحاكمين الذين يستبدون بأمورنا » . وقد استمر محمد مندور في دعوته للشباب الى التمسك بالحزبية ، مشيراً ومبها الى أن الحياة السياسية في بلاد دستورية لا يمكن إلا أن تقوم على الحياة الحزبية . وهاجم دعوة البعض الى التوميعة واللاحزبية (١١) .

وكانت هناك جبهة جديدة قد تكونت من مصر الفتاة والسعديين والدستوريين وجماعة الإخوان المسلمين والحزب الوطني وجبهة مصر بزعامه على ماهر والتي تكونت من مجموعة من المستعجلين عن الأحزاب السياسية . ودعت هذه الجبهة الى جمع الكلمة واتحاد الأهداف ونيل الخلافات السياسية والترفع عن النظام الحزبي والبعد عن التيارات السياسية المتطاحنة للوصول الى الحكم ، ودعت الى تحقيق « الوحدة الوطنية » ، ويردوا حيادهم هذا بأنه الوسيلة الوحيدة لانقاذ الوطن وخير ما يعمل في سبيله . وقد رد عبد المحسن حموده على مزاعم هؤلاء بالدعوة الى البعد عن الحزبية ، متسائلاً عما يقصد به من مفهوم « الاعتدال وعدم الحزبية » ، مؤكداً أن « الطليعة الوفدية ترى في الوفد دون الأحزاب الأخرى معاني الوطنية الصادقة والصلابة في الكفاح ، وتفخر بتعصبها لوفديتها وتطرفها في مبادئها ، التي تدعو الى طرد الانجليز والدفاع عن الحرية والديمقراطية

---

(١١) رابطة الشباب ، العدد ١٦٧ ، ١١ ديسمبر ١٩٤٧ . مقال بعنوان « طريق الخلاص » . وجدير بالملاحظة أن محمد مندور قد نشر في ديسمبر ١٩٥٢ كتيباً صغيراً بعنوان « الديمقراطية السياسية » أوضح فيه لقادة الثورة مدى تأييد وحماس جماهير الشعب لهم ، مذكراً أعضاء التنظيم « بأن المفهوم أن يؤدي طرد الملك من مصر عودة السيادة الى الأمة » . وطلّاب بتعدد الأحزاب باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية . انظر ، محمد مندور ، الديمقراطية السياسية ، كتاب المواطن ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

وحقوق جماهير الشعب المقهورة بمختلف طبقاته « (١٢) .

ومع اشتداد الهجوم من جانب حكومات الأقلية على الوفد ، بهدف الضغط عليه ومنعه من مزاولة نشاطه السياسى بين دوائر الجماهير من أجل القضية الوطنية ، دعا النحاس الشباب الى تنظيم صفوفهم لمواجهة الاخطار التى يتعرض لها الوفد . فنشطت الطليعة فى هذا العمل التنظيمى بدعم اللجان القاعدية للحزب والعمل على احكام بنائها واقترحت رابطة الشباب ان يكون لكل من لجان الوفد فى الاحياء اجتماعات دوية منتظمة لتصبح « كل لجنة وحدة قائمة بذاتها يمكن الاعتماد عليها عند الشدائد والمناسبات » وان « تحيا كل لجنة حياة منظمة تزيل البلبلة السياسية القائمة وتشارك فى حياة الشعب اليومية مشاركة تامة » . وقد قادت الطليعة الوفدية حركة واسعة لانشاء نواد سياسية وفدية فى المدن والاحياء الشعبية (١٣) .

ومما هو جدير بالذكر ان ثمة مشروعا كانت تتبناه الطليعة الوفدية ، لاعادة النشاط والحيوية داخل تنظيمات الشباب الوفدى ، على انه يتولى سراج الدين سكرتارية الوفد ، خلفا لعبد السلام فهمى جمعه تم القضاء على هذه الفكرة من منبتها ، نظرا لتخوف سراج الدين من ان نجاح مثل هذا المشروع ، سيترتب عليه تقلص التنظيمات التقليدية التى كانت تسيطر عليها

---

(١٢) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . وكان وجهه واضح - أحد قيادات تنظيم الطليعة - قد رد من قبل على اتهامات الشيخ حسن البنا لأعضاء التنظيم بالشيوعية فى مقال له بعنوان « لسنا دعاة موسكو ولكننا وقديون ديمقراطيون » . انظر ، رابطة الشباب ، العدد ١٦٢ . ١٥ مايو ١٩٤٧ .

(١٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

وتوجهها قيادات الحزب من الجناح اليميني ، أمام تغفل الطبيعة بينها ، مما جعله يقاوم مثل هذا المشروع ويعمل على وئده (١٤) .

ركزت الطبيعة الوفدية هجومها العنيف على السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تركز على الأحلاف والدفاع المشترك وعلى التطلعات الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ، لاحكام قبضتها على المنطقة ، عن طريق الاستغلال الاقتصادي المتمثل في السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية وآبار البترول في المنطقة ، واقامة القواعد العسكرية والأحلاف السياسية مع الحكومات الرجعية . وانتقدت السياسة التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية للحلول محل الاستعمار البريطاني في المنطقة بدعوى مقاومة انتشار الخطر الشيوعي . كذلك أفسحت الطبيعة الوفدية مجالا واسعا للحديث عن ظروف العالم العربي وحركات التحرير فيه وسياسة الاستعمار ازاءه وموقف القوى الرجعية في تلك البلاد من الديمقراطية والحياة النيابية . فأوضحت أن معظم بلاد المنطقة قد قامت فيها أنظمة نيابية من حيث الشكل ، وصاغت لنفسها دساتير اقتبستها من الدول الغربية اقتباسا صحيحا أو مشوها ولكن الفرق شاسع بين الصورة والفحوى ، وبين المظهر والجوهر . أو بعبارة أخرى بين هذه الأشكال النيابية والحياة الديمقراطية الحقيقية . كما طالبت الطبيعة بدعم كيان الجامعة العربية والبعد بها عن التيارات الاستعمارية ، وذلك بالالتزام بمبدأ الحياد التام بين الكتلتين ، وبضرورة تحقيق الوحدة العربية من الدول المستقلة استقلالا

---

(١٤) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٩ .

حقيقيا . كذلك ساندت الطليعة الوفدية حركات التحرر الوطنى  
التي اجتاحت دول العالم الثالث عقب انتهاء الحرب العالمية  
الثانية ، حيث أفردت رابطة الشباب ركنا دائما للحديث عن مدى  
الاستغلال والقهر والاستنزاف الاقتصادى الذى كانت تتعرض  
له تلك الشعوب من جانب القوى الاستعمارية المختلفة ، ونضالها  
ضد الاحتلال والقوى الرجعية ، من أجل التحرر والاستقلال  
الوطنى .



## الفصل الثالث

---

### الطليعة والدفاع عن الحريات

- - تشريعات الصحافة .
- - قانون المشبوهين السياسيين .
- - قانون مجلس الدولة .



## معركة تشريعات الصحافة :

عندما عهد الملك فاروق الى النحاس باشا بتأليف الوزارة في ١٣ يناير ١٩٥٠ ، بعد ان فاز الوفد بالأغلبية الساحقة في الانتخابات يتمكنه من الحصول على ٢٢٨ مقعدا من مجموع عدد مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا ، كان أول اصلاح استهلت به الحكومة اعمالها هو الغاء الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات ، ثم اتبعت ذلك بالغاء الأحكام العرفية التي كانت قد أعلنت عقب نشوب الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لهذا فقد ألغيت كافة القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية .

وكان النحاس قد أشار في خطاب العرش الذي القاه في افتتاح البرلمان في ١٦ يناير ١٩٥٠ ، بأن الحكومة قد قررت الغاء الأحكام العرفية وستتقدم بمشروع القانون الخاص بذلك ، وأضاف انها قد رفعت فعلا كل رقابة على الصحف والمطبوعات ، وبدأت في الافراج عن المعتقلين لكي تنقل البلاد من الحالة الاستثنائية القائمة الى حالتها الطبيعية ، التي قوامها الأمن والحرية والمساواة في ظل الدستور وأحكام القانون العام (١) .

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية العاشرة ، جلسة الاثنين

١٦ يناير ١٩٥٠ ، ص ٥ .

وما أن الفت الحكومة الأحكام العرفية في مايو ١٩٥٠ ، حتى انطلقت الصحافة الشعبية ونهضت الأحزاب والتنظيمات السياسية وبدأت الجماهير تنادى لتتجمع ، وطفئت المشاكل السياسية والاجتماعية - مشاكل مرحلة تاريخية كاملة - طفت على السطح وارتفعت الأصوات ضد الملك وبطانته والحاكمين ، تهاجم البوليس السياسي مصدر الارهاب ، وتطالب بالمساواة وبالقوت والحرية ، وتهاجم الملك والفساد والاسراف والفلاء وسوء توزيع الثروات بين أفراد المجتمع أرضا كانت أم رؤوس أموال (٢) . وكانت البلاد قد بدأت وقتئذ تضيق ذرعا بتصرفات الملك فاروق وفضائح أفراد الأسرة المالكة وخصوصا والدته التي ضربت بالتقاليد الملكية والاسلامية عرض الحائط ، وبدأت تعب من مذهب الحياة وهي في خريف حياتها ، وما كان من مباركتها لزواج شقيقته الصغرى ( الأميرة فتحية ) من رياض غالى ونزوحهم جميعا الى الخارج ، حيث أساءت تصرفاتهم الى سمعة البلاد .

وفي ظل هذا الجو من الحرية ، بدأت البلاد تتلمس طريق الصحافة تنفس منه ، وتعتمد عليه في الدفاع عن قضاياها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ثم استدارت الى الملك فاروق تندد بتصرفاته ومسلكه الخالص وتهاجم رجال السراي والأسرة المالكة هجوما عنيفا بالتصريح حيناً ، وبالتلميح حيناً آخر . وكان هجوم هذه الصحف الشعبية من الحدة والعنف بحيث أفقدت الملك صوابه . كما قام طلاب الجامعات والمدارس الثانوية بعدة مظاهرات عدائية ، هتفوا فيها هتافات عدائية ضد الملك وأسرتة ، كان من بينها « أين الغداء والكساء يا ملك النساء ؟ » (٣) .

---

(٢) طارق البشري ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٣) ابراهيم طلعت : أيام الوفد الأخيرة ، روزاليوسف ، ١٤ فبراير

لذا ، وتحت ضغط الملك ، بدأت حكومة الوفد تعمل على إصدار سلسلة من التشريعات تتمكن من خلالها تقييد حرية الأفراد والرأى العام ، مثل قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين الذى كان يطلق ايدى الادارة فى تعقب العناصر السياسية النشيطة ، وقانون يحظر نشر أخبار القصر فى الصحف الا بعد الموافقة المسبقة عليها من جهات الادارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة ، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش الا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة لتفادى ما حدث بالنسبة لقضية الأسلحة الفاسدة التى اثارت الرأى العام وعبئت الجماهير ضد المسؤولين عن هذه الجريمة . وكانت الصحافة والتنظيمات الشعبية تواجه كل هذه المحاولات من جانب الحكومة والمسؤولين بحملات شديدة وعنيفة من الهجوم وتعبىء الجماهير وتثير الرأى العام ضد العدوان على الحريات (٤) .

فعلى سبيل المثال ، نص قانون المشبوهين السياسيين الذى وضعه سراج الدين ، وحاول تمريره فى البرلمان ، متبعا فى ذلك شتى الوسائل والأساليب لحمل النواب على قبوله وإقراره دون معارضة بعد أن رفعه الى مجلس الوزراء توطئة لإصداره نص هذا القانون على أن يوضع تحت مراقبة البوليس فريقان : الفريق الأول وهم الذين سبق أن حكم عليهم مرتين فى قضايا خاصة بالمبادئ الهدامة . أما الفريق الثانى ، فهم الذين اشتهروا باعترافهم هذه المبادئ والعمل على الترويج لها ، اذا وجدت أسباب موضوعية تقنع القاضى بفرض الرقابة من قبل البوليس السياسى على مثل هؤلاء (٥) .

---

(٤) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٥) مما هو جدير بالملاحظة أن الحكومة كانت قد حاولت فى عهد وزارة

ابراهيم عبد الهادى أن تضع قانونا للجمعيات وآخر شبيه بقانون المشبوهين =

وقد قوبل هذا القانون بمعارضة جماعية عنيفة من كافة الصحف ، كما عارضته نقابة المحامين وأصدرت بيانا أثبتت فيه أن هذا القانون يتعارض مع روح الدستور ونصوص مبادئ ميثاق حقوق الانسان منذ أن أعلنتها الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، ثم مناداة هيئة الأمم المتحدة بالاعلان عنها في عام ١٩٤٨ . وفي مجلس النواب تكونت جبهة من المعارضة بزعامة عزيز فهمي ومحمد مندور ومصطفى موسى للوقوف صفا واحدا ضد هذا المشروع المقيد لحرية الأفراد والعمل على احباطه ، مما ترتب عليه قيام الحكومة ، وتحت ضغط الحركة الوطنية ممثلة في كافة التيارات ، بالموافقة على الغاء النص الخاص بالاشتهار (٦) .

وفي يوليو عام ١٩٥١ عادت الحكومة لممارسة الاعتداء على الحريات ، حيث أعدت ، ونتيجة للضغوط التي كانت تتعرض لها من جانب الملك والسراي ، مجموعة من التشريعات التي تقيد بها حرية الصحافة على نحو دائم ومنتظم ، على أنها لم تستطع - أي الحكومة - أن تتقدم بمثل هذه المشروعات الى البرلمان ، حيث لقيت معارضة من بعض أعضاء مجلس الوزراء ، ممن كانوا

---

= السياسيين ، فشار رجال الوفد ثورة عنيفة ، واعتبروا مثل هذه القوانين بمثابة المسار الأخير في نكس الأمة ، ومثابة مقصلة ترفع على رأس كل كاتب وكل صاحب رأى حر .

(٦) روزاليوسف ، العدد ١١٤٨ ، ٢٦ مايو ١٩٥٠ . وقد هاجم عزيز فهمي داخل البرلمان هذا المشروع الذي كان يرمى الى تخويل الجهات البوليسية سلطات واسعة لمراقبة الوطنيين هجوما عنيفا موضحا ما يتصف به هذا المشروع من رجعية تهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية . ووجه حديثه لقبادات الوفد ، قائلا لهم « ان الأمن ليس في حاجة الى الظلام ليحميه . ان مسئوليتنا الاولى هي توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية » . المصري ، ١٠/٦/١٩٥٢ . ذكرى الأربعين لوفاة عزيز فهمي .

لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية والحريات العامة ، كمحمد صلاح الدين و ابراهيم فرج ، الذين قالوا أثناء اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة هذه القضية الهامة « ان موافقة البرلمان على هذه التشريعات أمر مستحيل وان الوزارة يجب ألا تتحمل مسئوليتها في ذلك » . فاقترح بعض الوزراء أن تكلف أحد نواب الوفد بتقديمها باسمه الشخصي ، ووافق مجلس الوزراء على هذه الطريقة رغم معارضة البعض منهم ، لتخففهم من انكشاف خطوط المؤامرة لدى الرأي العام وأعضاء البرلمان . وقد وقع الاختيار على المحامي اسطفان ناسيلي النائب الوفدي لتقديمها الى البرلمان (٧) .

وبقدم ابراهيم طلعت في مذكراته التي نشرتها روزاليوسف علم اعداد قسما بين عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ تفسير آخر لهذه المناورة ، وهو أن فاروق استدعى مستشاره الصحفي ( كريم ثابت ) لمناقشته في هذا الأمر . واقترح الأخير على الملك أن يقوم باستدعاء النحاس باشا لمقابلته ، ثم يقدم اليه مشروع قانون تعديل قانون العقوبات تعديلا من شأنه فرض الرقابة على انباء القصر وتفسير بعض أحكام الدستور ، بحيث لا تتمكن الصحافة الشعبية غير المأجورة من المساس أو القذف في عرض الأفراد ، وكذا الخدش بسمعة العائلات ، أو تحريض واثارة الجماهير على بعض طبقات المجتمع الذين أثروا على حسابهم (٨) .

وقد أكد كريم ثابت للملك ان النحاس سوف يرحب بتقديم مثل هذا التعديل باسم الحكومة الى البرلمان الذي يؤيدها ،

---

(٧) وكانت المادة ١٥ من دستور ١٩٢٣ تنص على عدم جواز مصادرة الصحف أو تعطيلها اداريا ما لم يكن ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي . وهي عبارة لم يصدر بتحديد معناها تشريع معين .

(٨) ابراهيم طلعت : أيام الوفد الأخيرة ، روزاليوسف ، ١٤ فبراير

١٩٧٧ ، ص ٢٤ وما بعدها .

وان أعضاء مجلسي النواب والشيوخ سوف يوافقان فوراً وبدون معارضة على إصدار مثل هذا القانون بما للنحاس من سلطة أبوية عليهم . وقد ذكر إبراهيم طلعت ، في مذكراته هذه ، أن محمود سليمان غنام الذي كان يشغل منصب السكرتير العام المساعد لحزب الوفد آنذاك ، قد تمكن من الحصول على مسودة هذه القوانين - بطريقة ما - ثم قام بمقابلة اسطفان ياسيلي ، طالبا منه عرض هذه التشريعات على البرلمان ، بعد أن أوضح له ظروف وملابسات هذه المسألة ، مشيراً عليه بأن الهدف من تقديمه لهذا المشروع هو إثارة النواب والشيوخ الوفديون عليه ، ورفض تلك التشريعات والدعوة إلى معارضتها واسقاطها بعد أحداث ضجة وثورة ترهب الملك ورجال السراي ، فلا يعاودون التفكير - مرة أخرى - في محاولة العدوان على حرية الصحافة بصفة خاصة أو الحريات عامة .

كانت تلك الرواية التي قدمها إبراهيم طلعت في مذكراته ، والذي كان واحداً من أعضاء الطليعة الوفدية واحد أعضاء مجلس النواب الأخير ، والتي أكد فيها أيضاً أن محمود سليمان غنام قد استخدم اسطفان ياسيلي كمخبط قط لإثارة البرلمان ضد الملك وقوانينه الجائرة (٩) .

على أن تلك التبريرات التي ساقها إبراهيم طلعت في مذكراته ، وحاول بها أن يبعد عن قيادات الوفد من الجناح اليميني مسئولية التواطؤ مع الملك فيما يتعلق بتلك القضية لا ينفي هذه التهمة عن رجال الوفد ، ومحاولاتهم اقناع الشباب الوفدي

---

(٩) المصدر السابق . ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك الرواية قد أكدها فيما بعد اسطفان ياسيلي لصالح عيسى في لقاء شخصي بينهما عام ١٩٧٤ . انظر صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

التقدمى من أعضاء البرلمان تمرير مثل هذه القوانين التى تمثل قيدا على الصحافة وتحد من الحريات العامة .

ففى اثناء اجتماع الهيئة الوفدية لمناقشة هذه المسألة ، بدا واضحا موقف الحكومة المتخاذل واتجاهها نحو الموافقة الضمنية على هذه التشريعات لملااة الملك الملك وكسب وده وتأيده ، ثمنا لبقاء الوفد فى الحكم ، ودليلنا على ذلك الحديث الذى وجهه سليمان غنام لعزير فهمى اثناء هذا الاجتماع العاصف ، والذى اوضح فيه « ان هذه الاقتراحات على الرغم من انها سيئة الا انه يمكن صياغتها كتشريعات لا تجهض الحريات العامة او حرية الصحافة . وفى ذات الوقت تحول بين الطعن فى اعراض الناس والعائلات » .

وحين سأل عزير فهمى عن رأى النحاس فى هذه الاقتراحات اجابه - اى غنام - اجابة مبهمه ، على حد قول ابراهيم طلعت ، الذى شهد هذا الاجتماع العاصف (١٠) . ونزيد فى الأمر ايضا بيان موقف آخر لأحد وزراء الوفد آنذاك وهو عبد الفتاح حسن باشا وزير العدل ، ووزير الداخلية بالنيابة لعدم تواجد سراج الدين داخل البلاد خلال تلك الفترة . فقد وقف عبد الفتاح حسن بدافع عن هذه التشريعات باسم الحكومة أمام اللجنة التشريعية ، مشيرا عليها بعدم التأثير بتلك الضجة والثورة المفتعلة التى تثيرها بعض الصحف ، مؤكدا ان هذه القوانين المقترحة ليس فيها حد من حرية الصحافة ، بل هى على العكس، تحمى الصحافة الحرة من عبث الدخلاء عليها ، والذين لا هم لهم الا اشاعة الأكاذيب وتشويه سمعة الشرفاء والخوض فى اعراضهم (١١) .

---

(١٠) ابراهيم طلعت ، المصدر السابق .

(١١) مضابط مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٢٩ . وكان عبد الفتاح حسن يشير فى ذلك الى الحملة التى شنها أحمد أبو الفتح على الحكومة وانتقد سياستها بوجه عام وموقفها من الطبقات الفقيرة والقوانين المقيدة للحريات . انظر المصرى ، العدد ٤٩٠٨ ، ١٩٥١/٧/٢٨ .

أودع النائب اسطفان باسيلي سكرتارية المجلس مشروعات القوانين الثلاثة ، والتي وضعها أحد رجال القانون ، بهدف ادخال تعديلات و اضافات على قانون العقوبات بصورة تعطى مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف اداريا ، طالبا من المجلس نظرها واقرارها على وجه السرعة .

ويقضى المشروع الأول بأنه في حالة ارتكاب جريمة القذف في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أو السب أو الإهانة طعنا في عرض الأفراد أو خدشا بسمعة العائلات بطريق النشر في إحدى الصحف ، مع استمرار الصحيفة في النشر أثناء التحقيق أو بعد إحالة الدعوى الى المحكمة ، أمرت المحكمة ، بناء على طلب النيابة، بتعطيل الصحيفة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس عشرة مرة ، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الصحيفة الى النشر .

أما الاقتراح الثاني ، فكان يقضى بتفسير بعض أحكام الدستور بحيث تعتبر الصحيفة خطرا على النظام الاجتماعي اذا ثبت أنها دأبت بكيفية مضطردة على نشر أخبار من شأنها إيقاع العداء بين طبقات المجتمع ، أو اغراء الأفراد الى القضاء على أحدها أو تشويه صورتها ، ويجوز في الحالات المذكورة لمجلس الوزراء إلغاء الصحيفة أو وقفها عن الاستمرار ( التعديلات المقترحة في المادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف ) .

ونص الاقتراح الثالث والآخر على ضرورة نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة (١٢) .

---

(١٢) مضابط مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٢٨ . اقتراح بقانون بتعديل المادة ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات .

وما ان قدم اسطفان باسيلي هذه التشريعات لتقييد حرية الصحافة ، حتى ثار الراى العام ضد هذه المشروعات ثورة عارمة . وانبعثت أعنف صور المقاومة لها من التيار التقدمى داخل الهيئة الوفدية وشباب الطليعة بزعامة عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح ، اللذين حملا لواء المعارضة واشتدوا فى تقديمهم للحكومة ، كما انتقلت المعارضة بدورها الى اجتماعات الهيئة الوفدية والبرلمانية . وشنت الصحافة حملة ضارية عنيفة ضد مقدم هذه الاقتراحات وضد الذين أوحوا بتقديمها ، واتهمته بالعمالة والعمل لحساب السراى والملك . وسرى الهمس بين النواب والشيوخ بأن اسطفان باسيلي ليس الا مخلب قط لبعض زعماء الوفد الذين يريدون ممالة الملك ثمنا لبقاءهم فى الحكم (١٢) .

وقامت المصرى بزعامة أحمد أبو الفتح بحملة واسعة فى صحيفتها لاجهاض تلك التشريعات ، وعبئت الجماهير ضد الحكومة ومسلكها السلبي ، ودعت الراى العام الى الوقوف صفا واحدا ضد هذه القوانين الجائرة ، وناشدت النواب بالوقوف فى وجه هذه التشريعات التى تفرض قيودا جديدة تحد من الحريات العامة التى كفلها الدستور الذى كافح الوفد ورجاله سنوات طويلة ، تحمل خلالها الكثير من المتاعب ، لتوطيد أركانه وتدعيم نصوصه ، ورجت أعضاء المجلس ان يحرصوا على حضور جلسة المناقشة ، حتى يعرف الشعب ان الذين كانوا جنودا للدفاع عن الدستور لن يكونوا أداة لتحطيمه . وأشارت فى دعوتها لمناهضة المشروع بأن الصحافة ستسجل اليوم لكل نائب موقفه وهى لن تغفر لنائب أن يقف فى وجهها . وذكرت النواب بأن هذه التشريعات التى يراد فرضها الآن تقوم على أساس

---

(١٢) ابراهيم طلعت : أيام الوفد الأخيرة ، روزاليوسف ، ١٤ فبراير

مشروعات كان قد أعدها اسماعيل صدقي من قبل فلا يليق بنواب الشعب اليوم ان يقرؤا تشريعات أراد فرضها على الشعب يوما ما أعداء الشعب (١٤) .

وانتهز أحمد أبو الفتح هذه الفرصة التي واثته للقيام بحملة عنيفة على الحكومة وانتقاد سياستها الداخلية التي وسعت الهوة بين الفنى الفاحش والفقر المدقع ، مشيرا الى الفوارق الطبقيّة داخل المجتمع . وقد استعرض في حملته هذه سلسلة القوانين التي تحد من حرية الأفراد ، مشيرا في تهكم شديد على الحكومة « بأنه كيف يمكن ان يقال ان الصحافة تحتاج الى قيد جديد والصحافة في مصر تعاني من القوانين ما يعرض الصحفيين للحبس والاعتقال ، والصحف للمصادرة والفلق بينما الصحفيون والصحف في جميع الدول المتحضرة لا تجد من القوانين الا ما يكفل لها حرية مطلقة وحماية ممن تسول له نفسه ان يقف في سبيل حريتها » . وتساءل في حيرة وامتعاض عن الحرية التي تتمتع بها الصحافة في مصر والتي يراد تقييدها وتكبيّلها بتلك القوانين الجائرة . ثم رد على هذا التساؤل بقوله : « الا تكفى قوانين المطبوعات وقانون العقوبات وقانون انباء القصر وقانون اضراب الطلبة وقانون اضراب العمال وقانون اضراب الموظفين وقواعد حظر انباء الجيش ونيابة الصحافة وبوليس الصحافة السياسي . »

---

(١٤) المصري ، العدد ٤٩١٠ ، ١٩٥١/٧/٣٠ . وكان هناك اقتراح في مجلس نقابة المحامين بفصل النائب اسطفان باسيلي من النقابة لانه تقدم الى المجلس بتشريع لخنق حرية الصحافة ، كما اتهمه بعض أعضاء النقابة بالاساءة الى كرامة المحامين بقبوله تقديم هذا التشريع الذي يتنافى مع كل معاني الحرية والديمقراطية ، كذلك اتفق الصحفيون في مجلس النواب على عدم الاشارة الى اسمه على الاطلاق في جميع الصحف . روزاليوسف ، العدد ١٢٠٧ ، ١٩٥١/٧/٣١ .

الا يكفى هذا الحمل الثقيل من القوانين التى تجثم على قلب الصحافة فتكاد تزهب روحها « (١٥) .

ثم استدار موجهاً حديثه الى الحكومة والمسئولين ، مشيراً « بأن القوانين ما شرعت الا للصالح العام فأين الصالح العام فى فرض مثل هذه القوانين التعسفية ، والبرلمانات ما وجدت الا لتكون سياجا يحمى الحرية ويصونها فأين هى الحماية من تلك القوانين المجردة للحرية » . وقد تساءل أبو الفتح عن الأسباب التى أدت الى انتشار الشيوعية واعتناق بعض الأفراد من هذا المجتمع لمبادئها ، وهل فكرت الحكومات المتعاقبة فى بواعثها ودراساتها ، وتلمس أسبابها فى محاولة جادة لعلاجها ، أم اكتفت تلك الحكومات بفتح السجون والمعتقلات لمعتنقى هذه المبادئ وتوجيه الاعتمادات المالية اللازمة لمقاومتها . ووجه حديثه تلميحاً الى كبار الملاك والراسماليين الذين أثروا على حساب فقر الشعب ومرضه وبؤسه ، مشيراً الى الظروف السيئة البالفة القسوة والصعوبة التى يعانى منها الفلاحون ، نتيجة للسياسات الخاطئة من قبل الحكومات المتعاقبة ، بالرغم انهم يمثلون السواد الأعظم من هذا الشعب ، الذى يبحث جاهداً عن الخبز فلا يجده ، والكساء فلا يجده ، بالإضافة الى اصابتهم بعدد من الامراض ، فتكت بعدد كبير منهم ، لعدم توافر الأدوية اللازمة والظروف الصحية الملائمة ، بعد ان لفظتهم المستشفيات الحكومية ، لعدم توافر الأماكن والوسائل الكفيلة باستقبالهم وعلاجهم . ثم تساءل - مرة أخرى - عن البرامج والخطط المدروسة التى اخذت بها كل الدول فيما عدا مصر ، والاشتراكية الحققة التى اعتنقتها كل الدول الا مصر ، ومشروعات التأمين الكبيرة التى قامت كل دول العالم بتنفيذها عدا مصر . واختتم هجومه على الحكومة

وسياستها محذرا اياها « بأن الحياة الصعبة القاسية التي فرضت على هذا الشعب الذي تحمل الكثير من التضحيات ، دون أن يلقي بالا من جانب المسؤولين ، تكمن في ظلها الشيوعية ، وفي ظل الفقر والمرض والجوع والعري واليأس والخوف تترعرع مبادئها . وفي الإهمال والتقصير تغذية للمبادئ التي اطلقت عليها الحكومة هدامة » (١٦) .

وقد انعقدت الهيئة البرلمانية للوفد في جمعية عمومية بالنادي السعدي ، وحضرها جميع الوزراء ، فيما عدا سراج الدين لتواجهه خارج البلاد ، وتزعم عزيز فهمي واحمد ابو الفتح ومحمد مندور وابراهيم طلعت ورفيق الطرزي ومصطفى موسى وعبد اللطيف المردنلي وحافظ شيحا ، وهم من الطليعة الوفدية ، جبهة المعارضة لهذه التشريعات . وقد لقي هؤلاء النواب تشجيعا وتأييدا لموقفهم هذا من قبل بعض الوزراء ، الذين كانوا لا يزالون على عهدهم بالتقاليد الوفدية ، مما ترتب عليه حدوث اضطراب وقلق شديد عند الملك فاروق ، الذي علم بذلك الى حد ان أحد رجاله في الوزارة صرح للصحف بتصريحات مشهورة جاء فيها « ان هذه التشريعات يجب أن تطبق في مصر مهما كان الأمر اذ لا يمكن ان تحكم وزارة بيضاء شعبا أحمر » (١٧) .

---

(١٦) المصري ، العدد ٤٩٠٨ ، ١٩٥١/٧/٢٨ . مقال لاحمد ابو الفتح بعنوان « دولة القوانين » .

(١٧) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٠٧ . وكان من بين مؤيدي جبهة الرفض محمد صلاح الدين وزير الخارجية آنذاك ، الذي أكد بأنه يعارض كل مشروع مقيد للحرية ، وأنه سيذهب في المعارضة الى أقصى الحدود التي ترسمها مسئوليته كوزير ، سواء في هيئة الوزارة أو في الهيئة الوفدية أو في مجلس الشيوخ . بينما وجدنا على الجانب الآخر الدكتور حامد زكي باشا - أحد وزراء حكومة الوفد وقتئذ - يعلن تأييده صراحة لتلك التشريعات ، كوسيلة لمواجهة الصحف التي تعمل على قلب النظام الاجتماعي والفرقة بين الطبقات . انظر ، المصري ، العدد ٤٩١٤ ، ٣ أغسطس ١٩٥١ .

وفي هذا الاجتماع حدث نقاش حاد وعنيف بين محمود سليمان غنام والدكتور عزيز فهمي ، الذي اخذ زمام المبادرة ليقف على عاداته خطيبا ثائرا ، مشيرا على الأعضاء الذين حضروا الاجتماع بضرورة رفض هذه المتبروعات ، حتى لو وافق عليها النحاس باشا من ناحية الشكل ، بالرغم مما يحمله لنا جميعا من عاطفة الأبوة والزعامه وما تكنه له من اخلاص وحب وتقدير . وقد نبهه عزيز فهمي المجتمعين بأن اقرارهم لمثل هذه التشريعات المقترحة معناه ان يسجل التاريخ لبرلمان الشعب القائم أنه تولى بنفسه محقق الدستور والاعتداء على كل ما كفله من حريات (١٨) . ثم انتقل الى الحديث في موضوع التشريعات المقترحة ، موضحا ان التشريعات الثلاثة ليس أخطرها - كما يتبادر الى الذهن - التشريع الخاص بوقاية النظام الاجتماعي ، مشيرا بأن تقديم هذا التشريع بالذات على التشريعين الآخرين لا يمكن ان يوصف الا بأنه مناورة سياسية تهدف الى صرف النظر عن خطورة هذين التشريعين المتعلقين بالمادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات ، ثم استمر في حديثه قائلا : ان مقدم هذه التشريعات تعمد ان يجعل تشريعه الخاص بحماية النظام الاجتماعي شديد القسوة الى أبعد الحدود ذرا للرماد في العيون ، وذلك بهدف ان يكون محور النقاش الدائر بين الأعضاء منصبا كله حول هذا التشريع ، مما يترتب عليه الرفض التام من جانب الأعضاء لهذا الاقتراح ، بينما يتم على الجانب الآخر الموافقة على ما بقي من تلك التشريعات المقترحة . وبهذا يتحقق الهدف منها وهو القضاء على حرية الرأي .

وعند هذه النقطة الهامة التي أوضحها عزيز فهمي ، دارت مناقشة طويلة بين الأعضاء ، وبدأ النواب مصطفى موسى

---

(١٨) ابراهيم طلعت ، المصدر السابق ، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ، ص ٢٤

وما بعدها .

وحافظ شيخا ورفيق الطرزي وعلى عبد العظيم يشرحون كل بدوره مدى الخطورة الكامنة وراء هذه التشريعات المذكورة . ثم عاد عزيز فهمي لتناول الموضوع مرة ثانية ، موضحا للأعضاء بأن التعديل المقترح على المادة ١٩٩ ، يتيح للحكومة الحق ، لو أرادت ذلك ، في القيام بإلغاء كافة الصحف خلال أسبوع واحد ، دون أن تلقى معارضة في ذلك . وأضاف ان هناك ثلاث نقاط على جانب كبير من الخطورة في التعديل المقترح على هذه المادة . وبعد أن تناول هذه النقاط بالشرح والتحليل ، ناشد النواب والشيوخ ان يخطوا خطوة مضادة فيؤيدوا التشريعات التي تقدم بها لالغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لفك القيود والاغلال التي تطبق على الصحافة وتحط من شأنها ومن كرامة البلاد (١٩) . وقد أيد في ذلك رفيق الطرزي ، الذي طلب ، بدوره ، من زملائه أعضاء مجلس النواب ان يتضافروا جميعا في رفع تلك القيود والاغلال عن الصحافة .

أما أحمد أبو الفتوح ، فقد أيد موقف عزيز فهمي ، مشيرا

---

(١٩) مما هو جدير بالذكر ان عزيز فهمي قد توفي في مايو ١٩٥٢ ، بعد أن ألقى زهرة شبابه في سبيل الدفاع عن الحريات واستقلال الوطن ومناصرة الطبقات الفقيرة . وكانت وفاته اثر اصابته بهشاشة سيارة وهو في طريقه من القاهرة الى الغشن لحضور إحدى جلساته للدفاع عن الحريات . وهناك غموض يكتنف وفاته أفصح عن ذلك اللواء محمد نجيب «قرب قيام الثورة مباشرة . ويبدو ان الحرس الحديدي الذي كان تابعا للملك فاروق كان وراء حادث وفاة عزيز فهمي . وكان رفيق الطرزي أحد أعضاء الطليعة ونائب منفلوط في برلمان الوفد الأخير قد تعرض هو الآخر لمحاولة لاغتياله من جانب رجال هذا الحرس نتيجة لمواقفه الوطنية ضد الملك وحكومات الاقلية ، ومساهمته الواضحة أثناء اعلان الكفاح المسلح في منطقة القناة حيث كان مع أحمد أبو الفتوح ضمن مجلس قيادة كتائب التحرير التي تكونت برئاسة عزيز المصري قرب إلغاء المعاهدة .

على الذين حضروا هذا الاجتماع العاصف بأنه يتكلم بصفته نائبا وفديا ثم بصفته صحفيا وفديا وهو لهذا يرجو أن تفهم وتعى الحكومة جيدا أنه من العار أن تنسب مثل هذه التشريعات المقترحة اليها ، واضاف أنه وان كان الذى قدم هذه التشريعات هو احد النواب الوفديين وليس الحكومة الا ان سنها والموافقة عليها فى عهد حكومة الوفد يكون عارا على الوفد وعارا على صفحة الجهاد النظيفة التى حمل الوفد رايتها منذ فجر الحركة الوطنية (٢٠) . وانفض الاجتماع العاصف هذا على أن يرغم المجتمعون اسطفان باسيلى على سحب تشريعاته او يقررون فصله من الهيئة الوفدية . عندئذ تراجع باسيلى امام هذه الضغوط من جانب التيار التقدمى داخل الحزب وقرر سحب مشروعه المشار اليه .

وكان عزيز فهمى وابراهيم شكرى قد تقدما الى مجلس النواب فى جلسة ١٩٥١/٧/٣٠ بمدة اقتراحات تتعلق ببعض مواد قانون العقوبات وهى المواد ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ . وطلب مقدهاها احوالها على وجه السرعة الى لجنة الشئون التشريعية التى شكلت بالمجلس لمناقشة وبحث المشروعات بقوانين التى تقدم بها النائب اسطفان باسيلى . وقد رأى مقدها هذه الاقتراحات انها تتضمن تعديلات لمشروعات القوانين المقدمة من باسيلى . مما يترتب عليه اتاحة الفرصة للنظر الى كليهما معا .

ويقضى المشروع الذى تقدم به عزيز فهمى بإلغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات . وقد أوضح فى مذكرته الايضاحية الأسباب التى توجب ذلك ، مشيرا الى أن « هاتين المادتين لا شبيهة لهما فى أى تشريع من التشريعات الجنائية وكليهما دخیل على قانون العقوبات » .

أما الاقتراح الثانى فكان ينصب على إلغاء المادة ٢٠٠ من

---

(٢٠) المصرى ، العدد ٤١١٢ ، أول أغسطس ١٩٥١ .

قانون العقوبات ، باعتبارها - كما أوضحت المذكرة الإيضاحية -  
« لا تتفق مع المبدأ الأساسي الذي بنى عليه التائيم في قانون  
العقوبات وهو مبدأ مسئولية الفرد عن جريمته وبالتالي تخالف  
مبدأ قانونيا مقررا وهو مبدأ شخصية العقوبة » (٢١) .

وامعانا في احراج الحكومة ، بعد ان سحب ياسيلي اقتراحاته  
المقيدة لحرية الصحافة ، اشار عزيز فهمى اثناء اجتماع لجنة  
الشئون التشريعية لمناقشة هذه الاقتراحات التي تقدم بها ،  
الى انه قد اشيع - ان صدقا او كذبا - ان الحكومة وافقت موافقة  
ضمنية على بعض ما جاء في مشروعات القوانين التي سحبها  
ياسيلي ، و اضاف بأن هذه الاشاعة قد تركت في نفوس بعض  
النواب وفي الراى العام اثرا غير طبعى لذلك يكون من المستحسن  
ان يدلى احد الوزراء بتصريح يثبت في محضر الجلسة يطمئن  
اللجنة التشريعية والنواب جميعا الى ان الحكومة لا تزمع اصدار  
مثل هذه التشريعات المقيدة للحريات ، على وجه الخصوص ،  
اثناء العطلة البرلمانية في صورة مراسيم بقوانين طبقا للمادة ٤١  
من الدستور . مما اثار عبد الفتاح حسن ، الذى رد عليه بالقول :  
« ان هذه الحكومة ليست اقل حرصا من اغلغى غلاة المتحمسين  
لحرية الصحافة وتقديس رسالتها ، واكد ان الحكومة لن تقوم  
باستعمال المادة ٤١ من الدستور فيما يتعلق بهذه القضية  
على وجه الخصوص » (٢٢) .

---

(٢١) مضابط انعقاد مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٣٠ .  
اقتراح بقانون مقدم من النائب عزيز فهمى بالغاء المادتين ١٦٢ ، ١٦١ من  
قانون العقوبات ومطالبة صاحبه باحالة على وجه السرعة الى لجنة الشئون  
التشريعية . المضبطة ( ٣٧ ) ، ( ٣٨ ) ص ١٢ ، ( ٣ ) .

(٢٢) المصرى ، العدد ٤٩١٤ ، ٣ أغسطس ١٩٥١ ، كذلك انظر ،  
عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٦ - ٤١  
وقد اشار عبد الفتاح حسن الذى كان يتولى وزارة الداخلية بالنيابة =

وقد أشارت روزاليوسف في هذا الصدد الى أن معركة  
تشريعات الصحافة التي استمرت أسبوعا ثم انتهت بانتصار  
الجناح التقدمي داخل حزب الوفد يجب ألا تكون الأخيرة ، وأنه  
ينبغي على هذا الجناح أن يثور لكل حادث رشوة أو سرقة  
أو استغلال وأن يفضح كل مساومة أو مؤامرة أو معاهدة ملوثة .  
وأضافت بأن معركة الصحافة لم تكن تمثل للشعب المصري أكثر  
من ظاهرة عابرة للمعركة الكبرى ضد الذين لا يتنفسون الا بخنق  
الآخرين . وهي بالنسبة للوفد أيضا يجب أن تكون كذلك .  
وأشادت بمواقف عزيز فهمي وأحمد أبو الفتوح الوطنية والتي  
كان من ثمارها القضاء على هذه المؤامرة (٢٢) .

كان لنجاح هذا التيار التقدمي داخل الحزب ، ممثلا في  
الطليعة الوفدية ، أثره في أجهزة مثل هذه التشريعات التي كانت  
تمثل قيادا حديديا على الصحافة والأفراد ، وقد أدرك الرأي  
العام أنه استطاع كسب هذه الجولة فازداد ضغطه على الحكومة ،  
مطالباً بالمزيد من الحرية للصحافة والاجتماعات ، ظهر ذلك  
بوضوح في تلك المشروعات التي تقدم بها كلا من عزيز فهمي  
وابراهيم شكرى الى مجلس النواب ، بهدف إلغاء القوانين القائمة  
المقيدة لكافة الحريات . وكان لهذا أثره أيضا في موافقة البرلمان  
على قانون يقضي بعدم جواز حبس الصحفيين احتياطيا في جرائم  
النشر ، بعد اجبار الملك على التصديق عليه في ٢٣ سبتمبر

---

= خلال هذه الفترة في مذكراته تلك الى وجود أكثر من وزير قد اقتنع بصواب  
إصدار تشريعات الصحافة التي تقدم بها باسيلي بالصورة التي بدت عليها فلما  
قوبلت بتلك الموجة من السخط رأت الحكومة أن تعلن تخليها عن مؤازرة استصدار  
تشريعات من التشريعات الثلاثة .

(٢٢) روزاليوسف ، العدد ١٢٠٨ ، ٦ أغسطس ١٩٥١ .

عام ١٩٥١ (٢٤) .

أما بالنسبة لرجال الوفد من الجناح اليميني ، الذين لم يتمكنوا من فرض هذا القيد الضار بالحرية ، ثمنا لبقاءهم في الحكم ، فقد كان موقفهم - على حد قول محمد زكي عبد القادر - يدعو الى مزيد من العجب والدهشة ، فقد كان الوفد أبدا يعيب على الحكومات غير الشعبية اقدامها على تقييد الحريات وعدوانها على الصحافة فكيف به لا يكتفى بالتقييد العرفي ، ولكن يحاول صياغته في قوانين دائمة التطبيق (٢٥) .

---

(٢٤) وهو الاقتراح الذي تقدم به عزيز فهمي لتعديل المادة ١٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بجرائم النشر .

(٢٥) محمد زكي عبد القادر : محنة المستور ، ص ١٩٨ . وما هو حدير بالملاحظة أن حكومة الوفد لم تكتف بتلك الانتقادات التي وجهت اليها ، بل قدمت في ديسمبر ١٩٥١ الى البرلمان مشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله ، حيث أباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الاشراف الاداري على المجلس ، وفي ذات الوقت يسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الغرض . انظر الملحق رقم ( ١١ ) . حيث تشير الى موقف عزيز فهمي من هذا القانون .

## الفصل الرابع

---

### الطليعة وبرلمان ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ )

- المشكلة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي .
- القضية الوطنية .
- الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية .



في يوليو ١٩٤٩ جيء بحسين سرى رئيسا للوزراء في وزارة ائتلافية اشترك فيها كل من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين بأربعة وزراء والحزب الوطني بوزيرين ، كما اشترك فيها أربعة من المستقلين . وكان معروفا منذ البداية أن هذه الوزارة قد تشكلت بهدف محدد وهو الاشراف على اجراء انتخابات مجلس النواب مع تهيئة الأوضاع السياسية الداخلية لهذه المعركة الانتخابية ، تمهيدا لتأليف وزارة جديدة تعبر عن الراى الشعبى وهو ما تضمنه الأمر الملكى لحسين سرى بتأليف الوزارة وجواب الأخير على هذا الأمر (١) . فكانت وزارة حسين سرى ، بطبيعتها وزارة انتقالية تقوم باجراء الانتخابات ، وتمهد لحكم آخر .

وقد أجريت الانتخابات في ٣ يناير ١٩٥٠ ، وكانت نتيجتها حصول الوفد على ٢٨٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا . وحصل السعديون على ٢٨ مقعدا والأحرار الدستوريون على ٢٦ مقعدا ، وكان معظم هذه المقاعد في المناطق التى يتمتع فيها أعضاء هذين الحزبين بعصبية عائلية أو مالية

---

(١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٠٠ .

قوية . وحصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد ، والحزب الاشتراكى ( مصر الفتاة ) على مقعد واحد . كما نجح المستقلون فى الحصول على ٣٠ مقعدا . وقد اعتبر الوفد هذه النتيجة تمثل فوزا ساحقا (٢) .

وكان من بين الذين نجحوا فى هذه الانتخابات التى أجريت فى يناير ١٩٥٠ ، ممثلين لحزب الوفد ، عدد من أعضاء الطليعة الوفدية ، نذكر منهم ، وفقا لمواقفهم التقدمية ، واعلااتهم الصريح بتبعيتهم وانتمائهم فكريا لهذا التنظيم ، كل من محمد مندور وعزيز فهمى ومصطفى موسى واحمد ابو الفتح وابراهيم طلعت ورفيق الطرزى ومحمد حسنين وعبد اللطيف المردنلى ومحمد حنفى الشريف ورياض شمس ومحمد بلال . والآخر موضع شك فى انتمائه للطليعة من جانب عبد المحسن حموده أحد أعضاء التنظيم ، الذى وصفه بأنه لم يكن يمثل يوما ما الاتجاه التقدمى ، غير اننا اعتمدنا فى تصنيفنا له مع هذا التيار مواقفه الوطنية داخل البرلمان (٣) .

ووفقا لما ذكرته عزة وهبى ، استنادا على بعض المصادر المعاصرة ، بخصوص البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية داخل

---

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ٢٩١ . كذلك طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) كانت رزوايوسف قد وضعت مع جبهة المعارضة الوفدية داخل البرلمان ، بينما نفى عبد المحسن حموده ذلك ، مشيرا الى أن هناك صلات بينهما نظرا لانتمائه لنفس قريته « مطويس » .

مجلس النواب الأخير ، يتضح تقاص نفوذ كبار الملاك الزراعيين ، امام الوضع الخاص للمهنيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة بعد كبار الملاك الزراعيين داخل المجلس ، وهو امر كان له دلالة ، كما عكس الثقل الخاص للمهنيين ، وبصفة خاصة المحامين داخل المجلس (٤) .

ولما كانت الطليعة الوفدية - كما أسلفنا القول - قد تعرضت لضربات متلاحقة من جانب حكومات الأقلية ، وخصوصا في عهد اسماعيل صدقي ، نظرا لمواقفها التقدمية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، دون ان تلقى التأييد أو المؤازرة من جانب قيادات الوفد ذات الاتجاه اليميني المحافظ ، والذي تمكن خلال هذه الفترة من احتواء هذه العناصر داخل الحزب ، لذا فقد تجنب هذا التيار التقدمي المساس بمصالح كبار الملاك الزراعيين ، لعدم الاصطدام بالخط السياسي لتوجهات الحزب بخصوص هذه المسألة ، ولكيلا يتهم أفراد هذا التيار - كما حدث في يوليو ١٩٤٦ - بالشيوعية والدعوة لقلب نظام الحكم (٥) . ومن ثم فلم نر دعوة صريحة من جانب هؤلاء داخل المجلس للمطالبة بتحديد الملكية الزراعية ، كما فعل آنذاك العضو الاشتراكي ابراهيم شكرى ، الذى قدم الى المجلس اقتراحا خاصا بهذه المشكلة ، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا ، كما فعل من قبل محمد خطاب .

على كل حال فقد تباورت مواقف الطليعة الوفدية داخل مجلس النواب في العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كتطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية ،

---

(٤) عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر ، ص ٨٥ - ٨٧ .

(٥) انظر مقالنا بعنوان « محمد مندور وفكره الاجتماعى والسياسى » ،

مجلة المؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١١٩ - ١٥٢ .

والأخذ بمبدأ التصاعد ، أو الدعوة الى توزيع الأراضي المستصلحة وتأجيرها لصغار الملاك والمعدمين أو بيعها لهم بشروط ميسرة ، إضافة الى الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة . وهو ما سوف نعرض له في ضوء مناقشات الأعضاء داخل المجلس .

### أولا - المشكلة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي :

في افتتاح الدورة البرلمانية العاشرة ، القى النحاس باشا على الأعضاء خطاب العرش الذى تضمن برنامج الحكومة الخاص بتدعيم الاقتصاد الوطنى وتنمية الثروة القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الانتاج . وقد أشار فى هذا الخطاب أيضا الى اهتمام الحكومة بتصنيع البلاد ، باعتباره - على حد قوله - من العوامل الهامة والرئيسية فى رفع مستوى معيشة جماهير هذا الشعب (١) .

على أن النحاس لم يبين فى خطاب العرش السابق الإشارة الى السبل التى ستتبعها الحكومة لتوفير الاعتمادات اللازمة لمثل هذه المشروعات الضخمة ، التى تضمنها خطاب العرش ، كزيادة الضرائب المباشرة على أصحاب الأراضي الزراعية والتى لم تكن تمثل سوى ٣٤٪ من مجموع الإيرادات العامة للدولة آنذاك ، بينما كانت ترصد ملايين الجنيهات من الميزانية على مشروعات تخدم فى الأساس مصالح أصحاب هذه الأراضي والتى كان يملك ١/٤٪ من ملاكها نحو ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان منها أى ما يعادل حوالى ٣٧٪ من المساحة الكلية للأراضي المنزرعة خلال تلك الفترة . كذلك لم يوضح خطاب العرش هذا الاجراءات التى ستتخذها الحكومة لمعالجة مشكلة الغلاء ومواجهة ارتفاع نفقات المعيشة والتى كان يعاني منها العديد من الفئات .

---

(١) مضابط انعقاد مجلس النواب ، محضر جلسة ١٦ يناير ١٩٥٠ .

وكانت مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة من المشاكل التي عجزت الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مجيء وزارة الوفد الأخيرة الى الحكم عن ايجاد الوسائل والحلول الملائمة لها .

وعلى الرغم من الوعود التي بذلتها الحكومة لضبط المصروفات الحكومية وعدم فرض ضرائب جديدة ، فقد ارتفعت الاعتمادات فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ حوالى ٢٥ مليون جنيه عن العام السابق ، وفى العام التالى بلغت الزيادة فى أعباء الميزانية ٥٤ مليون جنيه ، تم تغطيتها برفع الرسوم الجمركية وتعديل فئات الدمغة ورسم الايلولة على التركات وتعديل ضرائب الثروة المنقولة وضريبة الأطنان مع تغطية ١٨٥ مليون جنيه من المال الاحتياطي . وقد ترتب على هذه السياسة ارهاق الطبقات الفقيرة وذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال (٧) .

لذا ، فقد كان من الطبيعى ، أن تحظى مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة ، بالإضافة الى الوسائل التي اتبعتها الحكومة ، وأدت بدورها الى ارهاق الطبقات الفقيرة ، باهتمام أعضاء مجلس النواب ، فى محاولة لعلاج احتدام هذه الأزمة الاجتماعية ، ووضع الحلول الملائمة لها .

ففى جلسة ( ١٩٥٠/٣/٧ ) ، استعرض ابراهيم طلعت مسألة الغلاء واسبابها ودعا المجلس والحكومة الى الوقوف صفا واحدا لعلاج المشكلة علاجا حاسما . وقد أوضح ان اسباب تفاقم هذه الأزمة راجع الى انخفاض سعر الجنيه المصرى بنسبة ٣٠٪ نتيجة لخفض الجنيه الاسترلى ، مشيرا الى انخفاض سعره قبل ذلك اثناء الحرب العالمية الأولى بنفس النسبة ، أى

---

(٧) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

انها أصبحت ٦٠٪ ، مما ترتب عليه حدوث ذلك التضخم المالى الكبير الذى تعانى منه البلاد ، وأدى الى تفاقم مشكلة الفلاء وارتفاع الأسعار . وطالب ابراهيم طلعت الحكومة بمعالجة قضية التضخم النقدى ، التى أرجعها الى ذلك القرار القديم الذى صدر فى عام ١٩١٦ من وزير المالية اسما ، ولكنه فى الحقيقة صدر عن المستشار الانجليزى لوزارة المالية فى ذلك الوقت ، والذى قضى بأن يصدر البنك الأهلى العملة دون أن يكون هناك رصيد من الذهب . واستمر هذا القرار معمولاً به حتى وقتنا هذا ، ورأى أن هذا هو السبب الرئيسى لمشكلة التضخم التى نعانيها الآن ، لأن النقد المتداول فى السوق نقدا لا تتوافر فيه الثقة الكافية التى تكسبه الاحترام فى الأسواق المحلية أو الخارجية .

وعلاجا لهذه المشكلة ، اقترح ابراهيم طلعت إلغاء هذا القرار السابق الاشارة اليه ، وعدم السماح للبنك الأهلى بإصدار أوراق نقد بضمان سندات على الخزانة البريطانية ، بأى شكل من الأشكال ، فاذا تحقق ذلك ، تبدأ الحكومة فى الحصول على قرض وطنى بمبلغ مائة مليون جنيه - على سبيل المثال - لاستغلاله فى القيام بتنفيذ بعض مشروعات التنمية الضخمة ، مما يؤدى الى امتصاص - تبعا لذلك - فائض النقد المتداول ، وبالتالي يحد من التضخم الذى تشكو منه البلاد (٨) .

أما محمد مندور الذى كان واعيا تماما بمشكلة التبعية الاقتصادية ، فقد طالب الحكومة باتخاذ الاجراءات المالية الكفيلة بدعم عملتنا ، والتحرر من الارتباط بعملة الاسترلينى ، مع الاستمرار فى مطالبة انجلترا بسداد ما عليها من ديون تجاوزت الثلاثمائة مليون جنيه ، حتى يمكن النهوض بمشروعات التصنيع

---

(٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة التاسعة - ، ١٩٥٠/٢/٧ ،

وبالاقتصاد الوطنى ككل . وقد أشار محمد مندور الى مسألة اخرى لها علاقة وثيقة بمشكلة الفلاء ، وهى قوة الشراء لكافة طبقات وفئات المجتمع ، حيث يتمتع البعض من هؤلاء بقوة شراء غير محدودة ، مما يترتب عليه المساهمة من جانبهم فى زيادة حدة الفلاء وارتفاع الأسعار ارتفاعاً جنونياً . لذلك يجب العمل على امتصاص الأموال الزائدة عند هؤلاء حتى تضعف لديهم قوة الشراء ، بعيد من الوسائل والاجراءات التى تقوم بها الحكومات ، عن طريق الضرائب أو القروض ، أو بسياسة السوق المفتوحة Open Market ، والتى تتلخص فى بيع الحكومة لبعض الأسهم والسندات لمثل هؤلاء . ودعا محمد مندور الحكومة الى اتخاذ اجراءات جريئة لاصلاح نظام الضرائب القائم بحيث يقيم ويفصل بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويحقق العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات والفئات .

وفيما يتعلق بمسئولية الحكومة فى الحد من ارتفاع الأسعار ، تساءل مندور بقوله : « هل من الممكن محاربة الفلاء والرسوم الجمركية فى مصر - أى الضرائب غير المباشرة التى يدفعها ذوو الدخل المحدود - تمثل ثلث ايراد الميزانية ، حيث بلغت أكثر من ٧١ مليوناً من الجنيهات » . وأجاب على ذلك التساؤل بدعوة الحكومة الى خفض الرسوم الجمركية ، على أن تحل محلها الضرائب المباشرة ، باعتبارها الضرائب الديمقراطية العادلة ، مع وضعها وفقاً لنظام تصاعدي لا يظلم أحداً بل يستوى فيه وقع الاحساس بعبء الضريبة ، مؤكداً على أهمية ذلك لمقاومة الفلاء . ولخص الاجراءات التى يجب أن تتبعها الحكومة - بما أسماه الاسعافات المؤقتة ذات الأثر المحدود - فى النقاط التالية :

١ - تحديد أجور الأراضى الزراعية لعلاقته الوثيقة بأزمة

الفلاء .

٢ - تحديد إيجارات المنازل الجديدة ، فبعد أن خفت أزمة البناء وانشئت عمارات لا حد لها لم يعد هناك خطر من وقف حركة البناء ، لتلغى ارتفاع إيجارها .

٣ - إباحة الاستيراد على أوسع مدى ممكن مع عدم التضليل باسم حماية الصناعة المحلية ، لكى لا تمتص دماء المستهلكين من أفراد الشعب العاجز عن الحصول على القوت الضرورى .

٤ - تخفيض الرسوم الجمركية وخصوصا ما كان منها على الضروريات .

٥ - تخفيض عن الخدمات العامة التى تؤديها الدولة للأفراد مثل أجرة التليفون والسكك الحديدية ، حتى يضرب المثل للشركات والأفراد العاديين ، مع تعويض ذلك بالضريبة المباشرة والضرائب النوعية على الأطباء والمحامين وغيرهم ، والذي لا يدفع يكون مجرما فى حق الوطن ، على أن يكون الدفع على أساس الإيراد الحقيقى ، تماما كما يحدث فى جميع دول العالم ، مما يترتب عليه تعويض العجز الذى يحدث فى الميزانية من تخفيض الرسوم الجمركية .

ونظرا للارتباط الوثيق بين تدهور وفساد الادارة الحكومية من ناحية ومشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى ، لذا فقد اقترح محمد مندور أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة منها ومن بعض النواب والسيوخ لبحث الخلل فى الاداة الحكومية ووسائل علاجها للضرب على ايدى المرتشين والمختلسين ، وقد ضرب مندور مثلا على ذلك بديوان المحاسبة وما يقوم به بين وقت وآخر بالكشف عن اختلاسات مشينة وخطيرة ، منها بأنه عندما يصل الأمر الى هذا الحد يجب أن ندق ناقوس الخطر ، موضحا أن الاداة الحكومية ستظل عاجزة عن القيام بدورها ما لم تستأصل

أسباب الفوضى وتظهر من الفساد المنتشر فيها انتشارا سرطانيا .  
وقد اكد على أهمية تكوين مثل هذه اللجنة لتبحث عن الأسباب  
وتعالجها ، وفقا لما يترأى لها « بالقسوة او باللين او بإنصاف  
الموظفين ماليا او بحالتهم الى مجالس التأديب او تشديد العقوبات  
عليهم لتكون رادعة » . وبذلك تستطيع الحكومة وهي تقوم  
بدراسة سياستها ان تعتمد على موظفين مخلصين شرفاء ، يتمتعون  
بمقدرة وكفاءة في أداء المهام المسندة اليهم ، حينئذ تتمكن الحكومة  
من تنفيذ سياستها وبرامجها الاصلاحية وتصل الى نتائج  
ايجابية والا فلا فائدة من رسم السياسات ان لم يؤيدها ويصاحبها  
التنفيذ (٩) .

وفي مايو ١٩٥٠ ، عادت قضية الغلاء وارتفاع الأسعار  
لتطل برأسها من جديد ، ففي الجلسة الخامسة والعشرون ، طالب  
النائب الاشتراكي ابراهيم شكرى بضرورة جعل الضريبة على  
الأرض الزراعية تصاعدية بحيث تحدد وفقا لمساحة الأرض  
الزراعية التي يمتلكها الأفراد ، مؤكدا ان ذلك يمثل افضل  
الوسائل لعلاج الأزمة ، حتى تتمكن من وضع القواعد والأسس  
الصحيحة لتوزيع الملكية الزراعية في مصر ، لأن « محاولة فرض  
ضرائب حقيقية على من يجب ان تفرض عليهم هي العلاج الوحيد  
للمشكلة التي ندور حولها » وانتقد مسلك الحكومات المتعاقبة  
التي تنصل من القيام بالاصلاحات الداخلية والمشروعات المختلفة،  
التي طالب بها من قبل الأعضاء والرأى العام ، بحجة عدم توافر  
الموارد المالية اللازمة لمثل هذه المشروعات ، بالرغم من توافرها ،  
ولكنها لا تحصل من الأفراد بطريقة عادلة . وأشار على الحكومة  
بانها لو ارادت حقا السير في مشروعاتها الاصلاحية ، فيجب عليها  
ان تسلك الأساليب الاشتراكية الحقيقية ، وذلك بالاكثار من

---

(٩) المصدر السابق ، نفس الجلسة المشار اليها .

الضرائب المباشرة ٥. والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التي يتحملها العامل والفقير على قدم المساواة مع الغنى الكبير (١٠) ، وقد أيدته في هذا النائب محمد مندور وأضاف بأن إبراهيم شكرى تحدث عن عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، اذ تبلغ الأخيرة ١.٣ ملايين من الجنيهات بينما لا تتجاوز الأولى أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات . والنسب الأساسي في هذا الاختلال الواضح راجع الى أن الضرائب المباشرة تلقى الاعراض التام والمقاومة الشديدة من جانب أصحاب المصانع والمتاجر وملاك الأراضي الزراعية والعقارات المختلفة ، بينما من السهولة بمكان فرض الضرائب غير المباشرة على أفراد الشعب المستهلكين ، من خلال تلك العوائد التي تحصلها الدولة كالرسوم الجمركية أو مقابل بعض الخدمات العامة التي تؤديها الدولة للأفراد ، ولهذا تلجأ إليها الحكومة كلما احتاجت الى تنمية وزيادة مواردها المالية . ثم عاد ليطالب الحكومة مرة أخرى بتناول نظام الضرائب بالبحث والاصلاح ، ودعاً الى أن تقيم التوازن العادل بين هذين النوعين من الضرائب ، لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية العادلة والرفق بهذا الشعب .

ولضمان تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي ، طالب محمد مندور الحكومة بالقيام بتنفيذ مشروعات اصلاحية ضخمة ، يمكن تغطية نفقاتها بالضرائب ، مع عدم اللجوء الى الاستعانة بالقروض الا عند الضرورة القصوى ، وعندما تكون المشروعات انتاجية (١١) .

---

(١٠) عزرة ومبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر ، ص ٢٤٠ ،

٢٤١ .

(١١) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون ،

٢٣ مايو ١٩٥٠ ، ص ٦٧ وما بعدها .

و حين استعرض الدكتور رياض شمس - طليعة وفدية - موضوع الغلاء وطرق معالجته ، بعد ان ففرت الاسعار في البلاد قفزات سريعة ، لم يجد لها مثيلا - على حد قوله - في أي بلد آخر . طالب بفلسفة جديدة في السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص فرض الضرائب ، فرأى ان تقوم الدولة بتحصيل ضرائب مضاعفة من القادرين على الحصول « على الدجاج والشواء والثمار الفاخرة ، ويدفعون في اقة الكريز ثلاثين قرشا ، بينما لا يستطيع غيرهم أن يأكل الخيار !! نريد من يشتري اقة الكريز بثلاثين قرشا أن يدفع لوزارة المالية ثلاثين قرشا اخرى » .

وضرب بعض الأمثلة على ذلك بما يحدث في بريطانيا ، حيث تقوم الحكومة بفرض ضريبة على الكماليات الفاخرة التي تباع في انجلترا دون أن يجد في ميزانية الحكومة المصرية مثل تلك الضريبة التي يطلقون عليها Purchase Tax . وقد طالب رياض شمس وزير المالية أن يقوم بفرض ضريبة جديدة في مصر كهذه الضريبة المفروضة في انجلترا ، لكي تمد الدولة بالموارد المالية والتي بها ، وبغيرها من المصادر الأخرى ، يتمكن « أحد عشر مليوناً من المصريين من شرب الماء النقي ، حتى لا يتعرضوا للإصابة بالأمراض القاتلة كالبهاريسيا والانكلستوما » . ثم وجه انتقاده الى الاعتمادات المالية الهزيلة الموجهة لمكافحة الغلاء وهي ستة ملايين من الجنيهات ، تنفق كلها في سبيل رغيف الخبز وحده ، مع أن الذي يدفع مليماً زائداً في ثمن الرغيف لا يشعر به . وطالب بوضع عشرين مليوناً من الجنيهات تحت تصرف الوزير المسئول لمكافحة ومواجهة هذه المشكلة ، وبأن ترتفع ضرائب الكماليات في الميزانية من مليونين الى عشرين مليوناً من الجنيهات (١٢) .

وقد اختتم ابراهيم طلعت المناقشة حول هذا الموضوع

---

(١٢) المصدر السابق ، نفس الجلسة ، ص ٧٤ وما بعدها .

بتأييده لفرض ضرائب تصاعدية ، ودعا وزير المالية الى مضاعفة ايراد الميزانية الى اربعمائة مليون من الجنيهات بهلا من مائتين ، وهو المطلب الذى اشار اليه من قبل الدكتور رياض شمس (١٢) .

ولتحقيق هذا الهدف ، اقترح ابراهيم طلعت أن تعمل الوزارة جاهدة على التوسع الأفقى فى مجال الزراعة ، عن طريق العناية والاهتمام بتعمير اراضى الواحات الداخلة ، والخارجة ، لاستزراع مساحة واسعة من الأراضى البور ، وفقا لنظام الرى الجوفى ، وربط هذه الواحات بالوجه القبلى بمواصلات سهلة لزيادة الانتاج الزراعى . ودعا الى موافقة وزير المالية وكذا وزير الحربية والبحرية على الاستعانة بالجيش المصرى فى أوقات السلم لاستصلاح هذه الأراضى . وحين انتقده أحد النواب « بأن هذا العمل يتنافى مع كرامة الجيش التى يجب أن نحافظ عليها » رد عليه ابراهيم طلعت ، بأن تكليف الجيش بهذه المهمة لا يتنافى مع كرامته ، ضاربا المثل بالولايات المتحدة الأمريكية التى سبقتنا فى هذا المجال ، بالرغم مما تمتلكه من قوة وثروة (١٤) .

ولما كان يسار الوفد ، ممثلا فى الطليعة ، واعيا تماما لقضية التبعية ، وحقيقة الاستعمار الاقتصاى للبلاد ، فقد انتهز قيام

---

(١٣) كانت ميزانية هذا العام تبلغ مائتا مليون من الجنيهات .  
(١٤) المصدر السابق ، نفس الجلسة . ووفقا لما ذكره ابراهيم طلعت فى مذكراته ، أنه عقب قيام الثورة ، التقى جمال عبد الناصر به ، طالبا منه وضع مشروع لتحديد الملكية الزراعية ، على أن يحظى بموافقة الوفد ، ولم يكن سراج الدين يعلم ان ابراهيم طلعت قد شارك فى وضع هذا القانون ، وأنه اول من طرحه على الراى العام بنشره فى صحيفة المصرى فى عدده الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ . انظر روزاليوسف ، العدد ٢٥١٧ ، ٦ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٢٤ وما بعدها . مذكرات ابراهيم طلعت بعنوان أيام الوفد الأخيرة .

حكومة الوفد باعلان الكفاح المسلح عقب الغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ ، ليتقدم باقتراح بقانون من النائب مصطفى موسى لالغاء امتياز شركة سكة حديد الدلتا المصرية ، واستيلاء وزارة المواصلات على كافة أموالها ومتعلقاتها الأخرى عقارية ومنقولة ، وكانت اللجنة قد اشارت في تقريرها الى ان هذا الاقتراح مقبول شكلا وقررت احواله الى لجنة الشئون التشريعية بالمجلس . وقد اشارت المذكرة التفسيرية الملحقة بالاقتراح الى الاستغلال الاقتصادي الذي تعرضت له مصر من قبل الراسماليين الأجانب الذين استخدموا كافة السبل والوسائل لامتنصاص دماء الشعب واستنزاف ثروات البلاد الصناعية والمعدنية والتجارية . ونوهت الى جهد الدولة في العمل على تمصير الشركات الأجنبية عن طريق التشريع الذي حتم احتفاظ المصريين بنسبة ٥١٪ من رأسمال الشركة المساهمة ، بالإضافة الى اشتراكهم في مجالس الإدارة بنسبة معينة ، الى جانب استخدام عدد محدد من العمال والموظفين المصريين بحيث يمنحون نسبة تلائم عددهم في الأجور . وأضافت المذكرة ، انه على الرغم من كل هذا وذاك فقد ظل من الصعب فنيا وماليا مراقبة بعض هذه الشركات ، نظرا لاحتفاظها بجنسيتها الأجنبية وبيادارتها وأصول حساباتها خارج البلاد . وطالبت المذكرة بالتخلص من هذه العوائق التي خلقها الاستعمار ، عن طريق الغاء الامتيازات الأجنبية التي قامت في الأساس على استغلال المرافق العامة كشركة مياه القاهرة وشركة ترام القاهرة وشركة سكك حديد الدلتا ، لما يحوط بمثل هذه الشركات شبهة النشاط الاستعماري (١٥) .

---

(١٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الثالثة عشرة ، ١٨ فبراير ١٩٥٢ ، ص ٥٢ - ٥٤ . وقد نوهت المذكرة أيضا الى ان الاضرابات المتكررة لعمال الشركة منذ الغاء معاهدة ١٩٣٦ ترجع الى استنزاف أصحابها .

## الطليعة والقضية الوطنية :

شغلت القضية الوطنية ، المتعلقة بجلاء القوات البريطانية عن البلاد وتحقيق وحدة وادى النيل الجانب الأكبر من برامج الأحزاب المصرية ، وحدد الاشتغال بها مقدرة وتأثير الحركة الوطنية ، بل وكل السياسة المصريين على مختلف مشاربهم واتجاهاتهم ، وكانت المعيار الرئيسى لمدى ما تمتعوا به من شعبية لدى الجماهير ، كما كانت من العوامل الهامة لسقوط معظمهم من مناصب الحكم والسلطة ومن مسرح الأحداث السياسية وضياعهم فى زوايا التاريخ (١٦) .

وحين نتناول موقف الوفد ، باعتبار طليعة الأحزاب التقليدية المصرية فى تبنى القضية الوطنية ومسألة الديمقراطية السياسية ، تجدر الإشارة الى حقيقة هامة لها ارتباط وثيق بظاهرة الاعتدال والتطرف فى تبنى المطالب الوطنية ، تجاه السياسة البريطانية ، لكل حزب من الأحزاب السياسية المصرية - باستثناء الحزب الوطنى - هذه الحقيقة ترتبط بوجود هذا الحزب أو ذاك فى السلطة أو خارجها بين صفوف المعارضة . فنجد الوفد ، وهو فى صفوف المعارضة يشتد هجومه على مسلك الحكومة القائمة من ناحية ، وعلى السياسة البريطانية من ناحية أخرى ، ويطالب بإجراء انتخابات حرة ديمقراطية ، تسفر عن وزارة قوية تسندها الأغلبية البرلمانية ، لضمان الوصول الى الحكم ، حتى يتمكن

---

= الشركة ومديرها للعمال المصريين ، مما ترتب عليه إصابة الجبهة الداخلية بالارتباك والفوضى . ومما هو جدير بالذكر أيضا أنه لم تكد تمر أيام قليلة على موافقة المجلس على إحالة اقتراح مصطفى موسى هذا الى اللجنة التشريعية حتى اجلت جلساته ثم حل المجلس نفسه فيما بعد .

(١٦) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ،

ص ١٦١ .

من الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة المصرية - البريطانية - والاستكمال المطالب القومية ، وإيجاد الحلول الملائمة للمسائل المعلقة بينهما ، يتضح هذا بجلاء من خلال مطالعتنا للصحف الوفدية خلال تلك الفترة ، والتي كانت تعتمد في الأساس على حملات التشهير والاثارة الصحفية ضد حكومات الأقلية القائمة آنذاك كما كان يحدث بالنسبة لكافة الأحزاب المصرية. وهي تقف بين صفوف المعارضة ، مما يوضح بجلاء أن هذه الأحزاب ، بما فيها الوفد ، لم تكن في الواقع أحزاب ثورية تقدمية بقدر ما كانت أحزاب سياسية جماهيرية تناور من أجل الوصول الى السلطة وتسمى اليها بمختلف السبل والوسائل (١٧) .

واستمرارا لهذه السياسة التي كانت ينتهجها الوفد ، فقد حفل عام ١٩٥٠ بسلسلة من المحادثات بين الجانبين المصري والبريطاني ، لم يتحقق من خلالها تقدم ملموس فيما يتعلق بالقضية الوطنية . وقد انعكس هذا الموقف في خطاب العرش الذي ألقاه النحاس في افتتاح دورة الانعقاد الثاني لمجلس النواب في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ حيث بدا واضحا ان الحكومة تستخدم سلاح التهديد بإلغاء المعاهدة بعد أن عجزت عن احراز أى تقدم ملموس

---

(١٧) دليلنا على ذلك - على سبيل المثال - تلك المذكرة التي قدمها

الوفد المصري إلى الحكومة البريطانية في أبريل ١٩٤٠ ، طالبا فيها تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الأجنبية من البلاد ، بالإضافة الى إلغاء الأحكام العرفية وتحقيق وحدة وادي النيل ، ثم تنحيه عن تلك المطالب وعدم انارته لتلك القضايا ، بعد أن وصل إلى الحكم في فبراير ١٩٤٢ . انظر مذكرة الوفد ، الأهرام ، ٢ أبريل ١٩٤٠ كذلك أعاد زعماء وقادة أحزاب المعارضة المصرية إلى الإذهان تلك المذكرة التي قدمها الوفد وهو في المعارضة ، حين طالب هؤلاء من قادة الحلفاء في نوفمبر ١٩٤٢ بنفس مطالب الوفد السابقة انظر P.O. 371/35541, Weekly Report from 25 November to 1 December 1943.

من خلال تلك المفاوضات التي دامت بين الوفدين فأعلنت « ان المعاهدة قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية وأنه لا مناص من تقرير الغائها ولا مفر من الوصول الى أحكام جديدة تركز على أسس جديدة تقرونها جميعا الا وهي الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى » (١٨) .

وفي مايو ١٩٥١ قدمت ثلاثة طلبات للمناقشة بخصوص تلك القضية كان اولها موجه من النائب محمد حنفى الشريف - طليعة وفدية - الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية عن المباحثات الدائرة بين مصر وانجلترا حول حق مصر فى الجلاء والوحدة ، وعن عدم تحقيق الحكومة وعدها الذى قطعتة على نفسها فى خطاب العرش بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وخصوصا بعد ما ثبت بالدليل القاطع « سوء نية الانجليز فيما يتعلق بموقفهما الخاص بالجلاء وفقا لشروط تتعارض مع استقلال البلاد ، وبعد ان شرعت انجلترا عن طريق الحاكم العام بالسودان فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى فصل السودان نهائيا عن مصر » . كذلك اشار البعض الى انتهاك بريطانيا لنصوص معاهدة ١٨٨٨ ( معاهدة القسطنطينية ) التى نصت على حرية المرور فى قناة السويس وعلى حيادها التام ومسئولية مصر فى الدفاع عنها باعتبارها ارضا مصرية . وقد ادان النائب الوفدى محمد بلال - طليعة - موقف بريطانيا

---

(١٨) مما هو جدير باللاحظة ان تهديد الحكومة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وفقا لما اشارت اليه خطبة النحاس فى البرلمان فى نوفمبر ١٩٥٠ ، لم يكن جادا وصريحا . فقد كشفت الوثائق البريطانية من حقيقة التناقض بين تصريح الحكومة وموقفها الغير معلن رسميا تجاه الحكومة البريطانية ، والذى تمثل فى اسراع عدد من الوزراء الى دار السفرة البريطانية عقب التصريح مباشرة ، ليؤكدوا للمسؤولين البريطانيين حرصهم على استمرار التعاون بين الحكومتين .

الرافض لاستخدام مصر لحقها في منع مرور الناقلات البترولية الى اسرائيل عن طريق القناة ، ووصف ذلك العمل بأن بريطانيا تستخدم اسرائيل كطابور خامس في منطقة الشرق الأوسط .

وعلى أية حال ، فان المطلب الوطني بإلغاء المعاهدة قد تحقق أخيرا في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، عندما أعلن النحاس باشا في بيان تاريخي أمام البرلمان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان ١٨٩٩ وإيداع المراسيم الخاصة بذلك في البرلمان . فجاء هذا البيان اعلانا وتأكيدا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية في الاستقلال طريق مفلق ، كما أنه أوضح بجلاء تام ان مطلب الإلغاء كان ملحا داخل المجلس كما كان ملحا خارجه . وأنه لم يكن قاصرا على ممثلي الوفد داخل المجلس ، بل من المنتمين لأحزاب أخرى ، وخصوصا الحزب الوطني (١٩) .

وعقب إلغاء المعاهدة وإعلان الكفاح المسلح قدم النائب الوفدي - طليعة - محمد رفيق الطرزي الى المجلس اقتراح بقانون خاص بحظر التعاون مع القوات البريطانية ، وبتشديد العقوبات في القانون الذي تقدمت به الحكومة والذي نص - فيما نص عليه - « على فرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على كل من عقد بنفسه أو عن طريق واسطة أو نفذ اتفاق مع قوات عسكرية أجنبية غير معترف بشرعية وجودها في البلاد » . طالب رفيق الطرزي بتشديد هذه العقوبات وأن يكون الإعدام عقوبة « لكل من أجرم في حق بلده ووطنه ، بتعاونه مع من هتكوا أعراضنا وذبحوا أولادنا وانتهكوا حرماننا » ،

---

(١٩) عزة وهبي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ . وكان التيار التقدمي داخل حزب الوفد ، ممثلا في الطليعة ، يرى أن العودة الى المفاوضات حلقة مفرغة ، لأنه ما دام الحديث عن المبدأ مرفوض فكل شيء مرفوض بعده ولا محل لوجوده على الإطلاق .

مشيرا في ذلك الى ان عقوبتي السجن او الحبس « عقوبتان تتضاءلان امام فظاعة الجرم الذي يرتكبه هؤلاء الخونة » (٢٠) .

وفيما يتعلق بعلاقة مصر بالتحالف الغربى فقد اثير بمناسبة الموقف الذى اتخذته مصر ازاء النزاع فى كوريا عام ١٩٥٠ ، ففى اغسطس من هذا العام وجه الدكتور محمد بلال سؤالي الى وزير الخارجية فى أعقاب قرار مصر بالامتناع عن التصويت فى مجلس الأمن بالنسبة للحرب الكورية ، وكيف فسر من قبل بعض الجهات ومن بينها مجلس العموم البريطانى على نحو يغير من طبيعته . وتسائل عما اذا كان قد طرأ ما يدعو الى اى تحول فى قرار الحكومة السابق .

اما المسألة التالية المتعلقة بموقف مصر من التحالف الغربى والتي تناولتها بعض مناقشات مجلس النواب فتتصل بموضوع الدفاع المشترك الذى كانت بريطانيا تطالب بتطبيقه مستندة الى حجة مؤداها ان مصر معرضة - بحكم موقعها الاستراتيجى وأهميتها - لهجوم شيوعى ، وانها لا تملك امكانية الدفاع عن نفسها مما يتطلب ضرورة اشتراكها فى محالفة دفاعية او فى نظام للدفاع المشترك مع بريطانيا بحيث يمكن صد اى هجوم تتعرض له البلاد .

وقد ادركت الحركة الوطنية المصرية حقيقة هذه المقترحات وخطورتها فأعلنت بوضوح تام رفضها الصريح لها ، كما ارتفعت عدة أصوات فى البرلمان تتخذ نفس الموقف ، ففى مناقشة تقرير لجنة الرد على خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ رفض كل من النائب السعدى محمد سامح موسى ، والنائبين الوفديين

---

(٢٠) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٥٢ . ومما هو جدير باللاحظة ان رفيق الطرزي قد جبرغ بكميات وفيرة من الذخيرة وبعض الأسلحة ، مساهمة منه فى حركة الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة .

ابراهيم طلعت وسيد حسين اغا ، والنائب الوطنى د. نور الدين طراف اصرار بريطانيا على رفض الجلاء عن مصر بحجة الدفاع عن موقعها الاستراتيجى الهام وخاصة بالنسبة لمنطقة القناة ، واعربوا عن ادراكهم لحقيقة هذه المقترحات وطالبوا بأن يترك الدفاع عن مصر لابنائها وحدهم . وشن مصطفى موسى - تلميحا - هجوما شديدا على محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ، والذي كان قد ادلى بتصريح حول الدفاع المشترك اثار سخطا وردود فعل عديدة لدى الأوساط الشعبية والسياسية ، لخروجه على اجماع الأمة فى رفض الدفاع المشترك كأساس للمفاوضات . وقد اشار مصطفى موسى الى أن آراءه تمثل مناقصة على حساب الأهداف الوطنية ، ووصف صوته بأنه صوت غير وطنى ، وأكد أن ارادة البلاد فوق أنها بارزة فى البرلمان فهى ظاهرة محددة فى المظاهرات الشعبية الراضية لهذا الاتجاه (٢١) .

وفى أوائل مايو ١٩٥١ ، تقدم ابراهيم طلعت باستجواب الى وزير الحربية والبحرية عن عدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد اللواء أحمد قواد صادق باشا القائد العام السابق لحملة فلسطين بسبب ادلائه بتصريحات متتالية الى الصحف يدعو فيها الى فكرة الدفاع المشترك عسكريا بين مصر وبريطانيا ، والى ضرورة اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الكورية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، ويهاجم فكرة حياد مصر . وقام المستجوب وهو يشرح رايه بعرض آراء اللواء صادق التى نشرتها جريدة الأساس وغيرها من الصحف الأخرى ، مشيرا الى التأثير السلبى الذى يمكن أن يتعكس من مثل هذه التصريحات على الروح

---

(٢١) مضبطة الجلسة الرابعة ، ١١ ، ١٢/٢/١٩٥٠ ، ص ٤٦ . كذلك

عزة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

المعنوية للجيش المصرى . وطالب ابراهيم طلعت بضرورة تجريده من رتبة والقباه ونياشينه ، نظرا لدعوته الى ارسال الجيش المصرى الى كوريا ليحارب مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الذى ترفض فيه البلاد كلها فكرة الدفاع المشترك وقد قام وزير الحربية والبحرية بعرض رأى الحكومة حول هذا الاستجواب ، فأشار الى أن لجوء هذا الضابط الى اصدار هذه التصريحات يعتبر خروج على التقاليد العسكرية ، وزج لنفسه فى غمار التيارات السياسية ، بالإضافة الى ما تضمنته هذه التصريحات من اذاعة لبعض اسرار الجيش المصرى ، وانتهى الوزير من الرد على هذا الاستجواب ، مشيرا الى أن الحكومة قد رأت فى النهاية احواله الى المعاش (٢٢) . وقد تقدم ابراهيم طلعت بعد ذلك بسؤال الى الحكومة حول موقفها من فكرة الدفاع المشترك وهل هو موضع مساومة مع الانجليز ، وعما اذا كانت الحكومة تعتزم سن القوانين التى من شأنها ايقاف « الطابور الخامس » عند حده ، وهو الطابور المكون من المصريين الذين يدعون لفكرة الدفاع المشترك والتعاون مع الانجليز (٢٣) .

### الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية :

وحين نتعرض لموقف هذا التيار داخل المجلس من الولايات

---

(٢٢) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون ، ١٩٥١/٥/١ ، ص ٢٦ . ووفقا لما ذكره جمال عبد الناصر لابراهيم طلعت أثناء لقائه معه فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، اتجهت الانظار من جانب الضباط الاحرار الى اللواء محمد نجيب لنزاهته ومواقفه الوطنية رئيسا للحركة ، بعد ان كانت النية متجهة الى اختيار اللواء أحمد قوَّاد صادق رئيسا لها ؛ غير انهم عدلوا عن هذا الاختيار بعد أن كشف ابراهيم طلعت مساوئ هذا الرجل ، روزاليوسف ، ٦ سبتمبر ١٩٧٦ . مذكرات ابراهيم طلعت .

(٢٣) عزة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

المتحدة الأمريكية باعتبارها قائدة التحالف الغربى ، نلاحظ مدى الادراك والوعى من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة والدور الذى كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطانى فى المنطقة ، وتأيدها لاقامة اسرائيل لكى تمثل شوكة فى قلب العالم العربى ، بالإضافة الى تطلعها للسيطرة والاستغلال الاقتصادى لمصادر الثروات الطبيعية فى المنطقة (٢٤) .

ففى مايو ١٩٥٠ تحدث الدكتور محمد بلال عن حقيقة لولايات المتحدة الأمريكية فوضعها فى مصاف الدول الاستعمارية ، وأشار الى انها قد تخلت دائما عن كل المواثيق التى وضعتها ، مثل مبادئ ولسن الأربعة عشر وميثاق الاطلنطى ، ثم ميثاق الأمم المتحدة ، موضحا دورها فى ضياع فلسطين سواء قبل أو بعد اندلاع الحرب العربية - الاسرائيلية ، مشيرا الى هدف المعسكر الأنجلو أمريكى من خلق دولة اسرائيل فى المنطقة لتكون بمثابة ركيزة له ، ثم عرض لموقف الولايات المتحدة من اللاجئين الفلسطينيين وكيف حرمتهم من مساعدتها سواء فى شكل اعانات أو قروض ، مبينا مدى ضخامة الدعاية الصهيونية فى الولايات المتحدة وتأثيرها على الراى العام هناك .

وفى شهر يونيو من العام التالى ( ١٩٥١ ) نظر مجلس النواب تقرير لجنة الشؤون الخارجية حول البرنامج الذى طرحه الرئيس الأمريكى ترومان بشأن التعاون الفنى بين مصر والولايات المتحدة طبقا للنقطة الرابعة من البرنامج . وقد رفض كل من محمد بلال

---

(٢٤) انظر المقال الذى نشر برابطة الشباب يحمل عنوان « الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكى » حيث يوضح السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة والتى كانت تتجه بخطى حثيثة نحو تأسيس الشركات الاستغلالية ، تدميمها القواعد الحربية ، وتقوى نفوذها من طريق افادة الفتن والحروب فى المنطقة . رابطة الشباب ، ١٧ أبريل ١٩٤٧ .

وابراهيم طلعت ومصطفى موسى هذه الاتفاقية . واستند محمد بلال في رفضه الى وجود حساب لم يصف بعد بين الدول العربية والولايات المتحدة حيث ساهمت هذه الأخيرة في اقامة اسرائيل لتكون شوكة في قلب العالم العربي ، مشيرا الى انها اذا كانت تريد مساعدة مصر حقا فان عليها ان تتدخل لمعاونتها في الحصول على الجلاء ، واعرب عن مخاوفه من أن يكون هذا المشروع وسيلة لفرض السيطرة الأمريكية على مصر . وقد وافق ابراهيم طلعت على كل الآراء السابقة لمحمد بلال ، وكذلك التي ادلى بها ابراهيم شكزى ( اشتراكي ) ونور الدين طراف ( وطني ) بخصوص رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة على المنطقة واخضاع مصر لنفوذها الاستغلالي واستنزاف مواردها .

وقد تحدث وزير الخارجية ببيان حول الموضوع أكد فيه حرص الحكومة على سيادة واستقلال مصر ، وعلى انها لا يمكن ان تفرط في أي منهما ، ثم علق على رأى المعارضين بانهم يقيسون أمور القرن العشرين بمقياس القرن الثامن عشر او التاسع عشر ، ودلل على ذلك بانهم حين تناولوا الاستعمار نسوا أن الأمور قد تغيرت حيث انتهى الاستعمار في كثير من الدول التي حصلت على استقلالها ، كما استقرت نظم جديدة في العلاقات الدولية تمثلت في ميثاق عصبة الأمم ثم ميثاق الأمم المتحدة ، وأكد أن هذه الاتفاقية انما تستند الى قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دور انعقاده التاسع بتاريخ ١٥ اغسطس عام ١٩٤٩ والذي يقضى بتبادل المعونة الفنية بين الدول الأعضاء بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوب البلاد التي لم تستكمل بعد نموها الاقتصادي . وأضاف أن الولايات المتحدة وهي تعقد مثل هذه الاتفاقيات انما تسعى لتحقيق عدد من الأهداف بعضها مقبول ويمكن الاستفادة منه مثل تخوفها من انتشار الشيوعية ، وأكد أن مصر لا تجد أي مبررات لعدم التعاون

مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الأمر مهما كانت وجوه الخلاف بين سياستيهما في النواحي الأخرى . وخلص من ذلك الى رفض الادعاء بأن المشروعات الأمريكية مجرد شباك تصطاد بها الولايات المتحدة غيرها من الدول .

وقد علق مصطفى موسى على بيان محمد صلاح الدين وزير الخارجية فاعترض على وصفه للمعارضين بأنهم يفكرون بعقلية القرن التاسع عشر في أمور القرن العشرين ، مشيرا الى أن القرن العشرين لم يأت بجديد بالنسبة للقضية الوطنية ، فالاحتلال مازال قائما ، ونعى على الوزير تمسكه ببعض الضمانات القانونية الواردة في الاتفاقية ضاربا المثال على ذلك بأن دستور الأمم المتحدة قد تضمن نصا صريحا على عدم أحقية أية دولة في أن تبقى جيوش احتلال في أرض أية دولة أخرى دون موافقتها ، وعلى الرغم من هذا فان ذلك النص لم تكن له أية قيمة حين عرضت مصر قضيتها أمام مجلس الأمن ، وأضاف مصطفى موسى بأن الهدف المشترك بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الشيوعية يجب أن يقترن بالادراك الواضح واعلام الأمريكيين بأن الاستعمار من أحد أسباب انتشار الشيوعية ، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة أن تعمل على جلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، وأكد أن ماضي الولايات المتحدة سواء في موقفها من اسرائيل أو تأييدها لبريطانيا يجعل الشعور بأن لها من النوايا ما لا يمكن الاطمئنان اليه شعورا منطقيا (٢٥) . فكان ذلك يمثل وعيا من جانب هذا التيار بحقيقة الولايات المتحدة والدور الذي بدأت تلعبه في المنطقة كوريث للاستعمار البريطاني .

---

(٢٥) عزة وهبي ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ - ١٧٢ .



## خاتمة

---

١١٣

( ٨ م - الطليعة الوفدية )



## خاتمة :

فيما بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، وجدت ثلاثة تيارات سياسية مختلفة داخل حزب الوفد . تمثل التيار الأول في الجناح اليميني المحافظ الذي كان يسيطر تماما على الحزب ولجنته القيادية ( الهيئة الوفدية العليا ) . والجناح الليبرالي الذي كان يشكل أقلية في اللجنة القيادية للحزب ويحاول التمسك بمثل الوفد العليا في الدفاع عن الحرية والديمقراطية والدستور ، ويمثل هؤلاء اصدق تمثيل محمد صلاح الدين وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن . وأخيرا التيار التقدمي الذي كان يتمتع بشعبية جماهيرية واسعة بين الأوساط الشعبية والذي عبر عن تواجده على الساحة السياسية من خلال الأفكار التي طرحتها جماعة الطليعة الوفدية فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية .

ووفقا لما توافر لدينا من معلومات تتعلق ببدايات ونهايات ظهور هذا التيار الأخير وتواجده داخل الحزب ، يمكننا القول ان الطليعة الوفدية قد غابت عن الساحة السياسية كتنظيم يتمتع - الى حد ما - بقدر من الاستقلال الذاتي عن الحزب ، عقب اللقاء القبض على أغلب قيادات التنظيم والزج بهم في أعماق السجون في مايو ١٩٤٧ ، ثم اغلاق صحيفتهم التي كانت تعبر عن

افكارهم ويقومون بالانفاق عليها وتمويلها ذاتيا ، في ديسمبر من نفس العام (١) . غير أن هذا لا ينفي تواجد بعض أفراد من قيادتها ومؤسسيها منذ هذه الفترة التي شهدت اختفاء الطليعة كتنظيم وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ودليلنا على ذلك مواقف عزيز فهمي وآخرين من أعضاء التنظيم في أجهزة تشريعات الصحافة في يوليو ١٩٥١ ، والتي كانت تمثل فيدا عن الحريات العامة . هذا بالإضافة الى الدور الذي لعبه هؤلاء في برلمان الوفد الأخير ، عن طريق تقديم بعض الاقتراحات والحلول للعديد من القضايا التي كانت تمس المجتمع المصري آنذاك ، كالدعوة الى تطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية ، أو توزيع الأراضي المستصلحة وتأجيرها لصفار الملاك والمعدمين ، وكذا الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة ، دون التعرض صراحة لصلب المشكلة الاجتماعية ، ونعني بها سوء توزيع الملكية الزراعية ، كما فعلت بعض الفصائل والتنظيمات السياسية الأخرى التي ظهرت على الساحة السياسية .

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعي للطليعة الوفدية عن قيادات الحزب من الجناح اليميني المحافظ ، إلا أنها لم تفكر في الانفصال أو الانشقاق عن الوفد ، وأرتضت لنفسها الارتباط بالتيار الأصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه ، على أمل أن تدفعه الى سلوك سياسة أكثر تقدمية ، غير أنها عجزت ، بدورها ، لعديد من العوامل ، لعل أهمها عدم نواجدها في اللجنة القيادية للحزب ، ولقصور الإمكانيات المادية ، على أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب من الجناح اليميني ، وأن تضع الأهداف

---

(١) جدير بالملاحظة أن رابطة الشباب قد عادت للظهور مرة أخرى في مايو ١٩٥٠ وهي تعبر عن أفكار الوفد ، دون أن يكون للطليعة دور في إصدارها . وكان يتولى رئاسة تحريرها يس سراج الدين .

التي سعت الى تحقيقها موضع التطبيق والتنفيذ العملى ، ومن ثم تجنب البلاد حدوث مثل هذه الثورة التي عصفت بالنظام السياسى برمته فى يوليو ١٩٥٢ .

على ان هذا لا يتفى الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية فى الحركة الوطنية التى شهدتها البلاد عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، كما انها استطاعت ان تقدم لحزبها مضمونا اجتماعيا للاستقلال الوطنى ، واساسا اجتماعيا للحركة الوطنية ، ومفهوما مؤداه ان الاستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية ولكن ينبغى ان يتضمن محتوى اجتماعيا وحقوقا اقتصادية للمواطنين ، حيث ربطت بين الاستقلال الوطنى وتحقيق العدالة الاجتماعية لمختلف فئات الجماهير . وقد لعب هذا التيار ايضا دورا هاما ومؤثرا فى طرح صورة تقديمية لحزب الوفد آنذاك ، وفي دفعه الى انتهاج بعض السياسات الاشتراكية كتقرير مجانية التعليم واقرار مشروع الضمان الاجتماعى للمواطنين ، هذا بالإضافة الى حمله على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وانفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وحين قامت الثورة ، بادر هذا التيار الى تأييدها ، ودعا أحمد أبو الفتح - صديق جمال عبد الناصر - الجماهير لتأييدها ومؤازرتها ، وحذر المتخلفين والخائفين والمترددون ، باعتبار ان حركة الجيش تهدف الى إعادة البلاد الى الحياة الديمقراطية فى ظل القانون واحكام الدستور (٢) . كما بادر ابراهيم طلعت

---

(٢) حدير بالذكر ان سكرتير محمد نجيب اسماعيل فريد ، وهو من الرميل الثانى لمساط الثورة والذي أصبح محافظا للدقهلية فيما بعد كان متزوجا من اخت مصطفى موسى أحد قيادات الطليعة الوفدية واحد أعضاء برلمان الوفد الاخير ، وهو الذى اقترح على عبد الفتاح حسن ان يتوجه - اى عبد الفتاح حسن - ومحمد صلاح الدين لزيارة قادة الحركة بثكنات مصطفى باشا وقد نشرت الصحف بيانا عن زيارة عبد الفتاح حسن وصلاح الدين للقيادة والتي تمت مساء ١٩٥٢/٧/٢٥ . انظر عبد الفتاح حسن ، ذكريات سياسية .

— صديق عبد الناصر ورفيقه في مصر الفتاة قبل انضمامه الى الوفد — الى كتابة سلسلة من المقالات بصحيفة المصرى ، اشار فيها على رجال الثورة باعادة بناء الدولة على أسس جديدة ، ورفع لواء الدستور . ودعاهم الى الابتعاد عن الافاقين والمنافقين ، الذين قد يلوحون بعدم جدوى الحياة النيابية في الظروف الراهنة ، والدعوة الى « دكتاتورية عادلة » ، حتى تطهر الأحزاب نفسها . ورأى ابراهيم طلعت ان يبدأ التطهير بتطهير الادارة الحكومية تطهيرا كاملا شاملا من انصار العهد الماضى داخليا وخارجيا (٢) . وأبدى تخوفه من اقامة مثل هذه الدكتاتورية العادلة وعدم وجود من يدافع عن الدستور من الاعتداء عليه (٤) .

اما محمد مندور ، العقل المفكر للطبعة الوفدية ، فقد نشر في ديسمبر ١٩٥٢ كتيباً صغيراً بعنوان « الديمقراطية السياسية » ، أوضح فيه لقادة الحركة مدى تأييد وحماس الشعب لهم ، مذكراً أعضاء التنظيم بأن المفهوم أن يؤدى طرد الملك من مصر عودة السيادة الى الأمة بعد أن زال مفتحصها وان يصبح رضا الأمة وثقتها الوسيلة الوحيدة لتولى الحكم فى البلاد وتوجيه مصيرها . وانتقد عدم تحقيق هذا الحلم حتى يومنا هذا ، مشيراً الى أن الدستور والقوانين هما وعاء سيادة الأمة (٥) . وقد طالب محمد مندور بضرورة تعدد الأحزاب ، باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية . ووجه هجومه على الذين يدعون لمحاربة هذا التعدد ، باعتبارها « دعوة رجعية تحارب الحرية ، وتمهد السبيل لأنواع الحكم الاستبدادى الذى يجب أن نجنب بلادنا ويلاتة ، لكى نظل أحرارا ، وحتى تزدهر ملكات شعبنا فى ظل

---

(٣) المصرى ، العدد ٥٢٨٦ ، ١٥/٨/١٩٥٢ .

(٤) المصرى ، العدد ٥٢٩٠ ، ٢٠/٨/١٩٥٢ . وكانت هذه السلسلة

بعنوان « فلسفة الانقلاب — كيف نبني الدولة » .

(٥) محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، ص ٨ .

الحرية المقدسة « (٦) . وأضاف بأن الدعوة الى نظام الحزب الواحد أو محاربة تعدد الأحزاب لا تقل خطورة عن الدعوة الى محاربة الحزبية والتحزب في ذاته وذلك لأن النظام الديمقراطي لا يقوم بطبيعته الا على تعدد الأحزاب ليكون رقيباً على البعض الآخر ، مشيراً الى أن منح الحقوق السياسية لكافة المواطنين وسيلة فعالة لرفع مستواهم المادى والثقافى بينما حرمانهم من تلك الحقوق يتركهم عبئاً ثقيلاً على الدولة ، مما يعوق تقدمها وتحقيق الانسجام والترابط بين طبقاتها الاجتماعية المختلفة ، بما يعنى من قلقلة لأسس الحياة العامة . وأكد على أن محاربة الحزبية ستنتهى الى اقضاء جميع الأكفاء - وهو ما حدث بالفعل - عن الاهتمام بمصير وطنهم ، وبذلك تصبح السياسة حكراً على التافهين أو العاجزين أو المرتزقة والأفاكين - وهو ما حدث بالفعل أيضاً - وفي هذا أكبر افساد للحياة العامة (٧) .

على أن هالة الدعوة من جانب الطليعة الوفدية لم تلق آذاناً صاغية لدى القائمين على الحركة ، وانتصرت الأصوات التى نادت بإلغاء الدستور ووضع دستور آخر يتفق مع الأوضاع الجديدة ، وتعطيل الحياة النيابية فترة من الزمن ينفرد خلالها قادة الثورة بالحكم المطلق لعمل الإصلاحات العاجلة التى لا تحتل الروتين الدستورى . بل القى القبض على بعض قادة واعضاء هذا التيار التقدمى فى يناير ١٩٥٣ ، كإبراهيم طلعت وعبد المحسن حموده واحمد عبد النجواد وهبه ، وزج بهم فى السجون ، ليكونوا رفقاء مع الذين افسدوا الحياة السياسية فى مصر قبل الثورة .

---

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٣١ .

(٧) نفس المصدر . وجدير بالملاحظة ان شعار قادة الثورة كان يقول صراحة « من تحزب فقد خان » اشارة من جانبهم الى رفض الحياة الحزبية والتعددية .



## ملاحق الدراسة

---



## ملحق ١

### ثلاث نكسات الى الوراء

للدكتور محمد مندور

لم يكذ ينتشر خبر تولى اسماعيل صدقى لرياسة الوزارة حتى تولدت فى الراى العام هزات عنيفة تنبىء كلها بان الأمة المصرية ترى فى تدليه ثلاث نكسات الى الوراء : نكسة انسانية ، ونكسة دستورية ، ونكسة اجتماعية . وواحدة من هذه خليفة بان تثير الراى العام ، فكيف اذا اجتمعت الثلاث فى وقت يغلب فيه مرسل الراى العام بالاتجاهات المضادة لما عرف به صدقى على طول الخط .

ولنوضح تلك النكسات لعنا بذلك نوفر على صدقى وعلى الأمة نضالا لا نظنه فى مصلحة أحد ، ولن يصيب منه البلاد غير تعطيل جديد فى قضاياها الخارجية والداخلية على السواء .

#### النكسة الانسانية :

لقد عرف المصريون فى صدقى غلظة وقسوة لا نظن انها قد فارقت بعد خيالهم ، أو تخلص منها احساسهم ، حتى لقد أصبح

عده المشهور مضرب الأمثال في ظلم الحاكم للمحكوم ، واستبداد الحكومة بالأمة ، ولقد أحييت عودته الى الحكم تلك الذكريات البفيضة في النفوس ، وزاد الطين بلة ان جاء توليه الحكم في أيام عصيبة تنتفض فيها الأمة عن بكرة أبيها غاضبة لحريتها المهدرة وحقوقها الوطنية التي تخبطت في علاجها الحكومة السابقة ( حكومة النقراشي ) أكبر التخبط .

والراى العام عندما يستيقظ لا يحسن تحديه ، ومن الحكمة ان يجاب الى مطالبه المشروعة ، وقد شكا الراى العام شكوى صريحة مرة من عسف البوليس أيام الحكومة السابقة ثم فوجيء بتولى صدقى فآمن بأن مجيء هذا الرجل يمثل نكسة انسانية لاشك فيها ، ومن هذا كان غضبه الذى نطقت به مظاهرات اليوم ، والذى نخشى أن يستفحل أمره حتى يتسع الخرق على الراقق .

### النكسة الدستورية :

منذ أن وضعت الحرب أوزارها والفت الأحكام العرفية . أخذت الدول المختلفة تعود الى شعوبها لتفصح تلك الشعوب عن ارادتها وتستطيع بذلك أن تختار من الرجال من يمثلون السياسة التي ترضيها ، والمستقبل الذى تسعى اليه ، بعد أن غيرت الحرب من قيم الحياة وأوضاعها ، وبعد أن أطلقت الحريات من عقالها وكان من الطبيعى ان تطالب مصر بمثل ما جرى في كافة بلاد العالم وبخاصة اذا ذكرنا أن لمصر قضية وطنية كبيرة تحتاج في علاجها الى سند قوى من الشعب واردة منعقدة وراء من ينطقون بلسانه .

ولقد طالبت مصر بهذا الفعل ولازالت تطالب به حتى بح صوتها ومن الحكمة الوطنية والكياسة السياسية أن تمكن الأمة من الإفصاح عن ارادتها ، لأنه من غير المعقول أن يسكت ملايين المصريين في القرن العشرين عن حقهم المشروع في تقرير مصيرهم

ومصير أبنائهم وأحفادهم من بعدهم . هذه حقائق لا شك فيها ، ولا مفر منها ، ولهذا عندما يقال لهؤلاء المصريين أن صدقى باشا سيتولى أموركم ، وهم يعرفون من الماضى القريب أن صدقى رجل ذو نزعة استبدادية لا يتورع عندما تشتد مقاومة الأمة لحكمه حتى عن تعطيل الدستور ، بل والغائه واستبداله بغيره ، يكونون معذورين كل العذر ، عندما يتوقعون من توليه نكسة دستورية تزيدهم غضبا .

### النكسة الاجتماعية :

فى العالم كله الآن اتجاه نحو انصاف طبقات الشعب المحرومة وتمكينها من الحياة الكريمة ، والفل من يد الرأسمالية الظالمة ، وذلك حتى فى بلاد كانجلترا ذاتها حيث أخذت الدولة تستولى على المؤسسات الكبرى كالبنوك والمناجم ، وشركات الاحتكار ، كما أخذت تصدر التشريعات التى تحمى العمال من جشع أصحاب الأعمال ، وتؤمنهم من البطالة والعجز والمرض واصابات العمل . نعم فى العالم أجمع ، حتى فى البلاد الرأسمالية كانجلترا تسير سياسة الدول نحو التقريب بين الثراء الفاحش والفقر المدقع وإزالة الفوارق التى لا تقوم على أساس من مواهب النفس أو الصبر على العمل والجِد فيه .

ومصر باعتراف الجميع من أشد بلاد الأرض حاجة الى تحقيق شىء من العدالة الاجتماعية بين سكانها ، وهى لهذا كانت تنتظر الا يلى أمورها رجل عرف بتطرفه الرجعى نتيجة لاتساع مصالحه الخاصة وهو رئيس لاتحاد الصناعات فى مصر ، المسيطر على حياتنا الصناعية كلها تقريبا ، وقد بلغ به الأمر أن حاول غير مرة فى البرلمان نفسه اتخاذ الشعور الوطنى وسيلة لارهاق المستهلكين من أفراد الشعب لمصلحة المنتجين من أصحاب الصناعات وذلك بمناداته بالحماية الجمركية ، كما اعترض غير

مرة على انصاف الموظفين وانصاف العمال ، وناهض كل مشروع شعبي يرمى الى علاج ادواء هذا الشعب المزمنة من فقر ومرض وجهل ، وكل ذلك خوفا من أن تطالب الدولة كبار الاثرياء بضرائب جديدة مع أن ما يدفعه هؤلاء الناس لا يبلغ ربع أو خمس ما يدفعه أمثالهم زمن السلم في أى بلد متحضر . ولهذا اعتبرت الأمة المصرية تولية صدقي للوزارة أيضا نكسة اجتماعية لاشك فيها .

ونصيحننا لصدقي هي ألا يزيد الأمور سوءا وأن يختصر الطريق فيجنب البلاد أياما طاحنة لا مبرر لها ، بل فيها أكبر الضرر على الوطن وقضاياه ، وأن يوفر على نفسه إضافة صفحة جديدة الى صفحاته الماضية التي لايزال المصريون يذكرونها اسوأ الذكرى (١) .

---

(١) الوفد المصرى ، العدد ٢٣٦٩ ، ١٧ فبراير ١٩٤٦ .

## ملحق ٢

### اتصال المثقفين بالعمال

للدكتور محمد مندور

لقد بدت بمصر هذه الأيام ظاهرة تعتبر نقطة تحول خطيرة في تاريخنا الحديث ، ويظهر هذا التحول من المقارنة بين الحركة الوطنية في سنة ١٩١٩ والحركة الوطنية الحالية ، ففي سنة ١٩١٩ ، كانت الأمة لا تتحرك الا اذا طلب اليها الزعماء الحركة ، وخطبوا في جموع الشعب وساروا في المظاهرات ، اما اليوم ، فقد نضج التفكير السياسى حتى واينا جموع الشباب من « طلبة وعمال » يقررون بأنفسهم خطوات الجهاد العملى وينفذونها وتستجيب الأمة لنداءاتهم .

وفي سنة ١٩١٩ ، كانت الحركة سياسية بحثة فليس لها الا هدف واحد ، هو الغاء الحماية وتحقيق الاستقلال ، اما اليوم ، فقد اصبح ان الحركة القائمة لا تعتبر تحقيق الاستقلال نفسه الغاية النهائية التى يقف عندها الجهاد ، وذلك لأن الفرد قد أصبح يدرك ادراكا واضحا انه لا خير فى الغاء الرق الخارجى اذا دام الرق الداخلى جائئا على صدره ، وأنه لا جدوى أن يصبح

الوطن عزيزا ، اذا ظل الفرد ذليلا ، بل ان التخلص من الاستعمار نفسه ليس الا وسيلة لرفع مستوى الحياة بين طبقات الشعب ، وذلك بمنع الأجنبي من ان يستغل مصادر الثروة في بلادنا .

وليس بكاف ان ندافع عن قوتنا وقوت ابنائنا ومواطنينا ضد الأجنبي بل لابد من ان ندافع عنه ايضا ضد المستغلين من المصريين والاثرياء الجشعين حتى تتحقق العدالة بين الناس ، وتتاح الفرص لكافة المواهب ، ويفسح المجال لكل نشاط انساني منتج .

والذي لاشك فيه هو ان الأمر لم يعد يحتمل تسويفا ، فجموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية القائمة واعاده النظر في الهوة السحيقة التي تفصل بين الفنى والبؤس في مصر ، وان الشعب لم يعد يقنع بالوعود الخاوية والاصلاحات الهزيلة التي تقرب من الاحسان ، وانه يتطلب اليوم سياسة جريئة لا لمحاربة الفقر والمرض والجهل فحسب ، فتلک واجبات الحكومة البديهيّة ، وانما لخلق ظروف للعمل تتفق وكرامة البشر ، ولا تحرمهم من ثمرة مجهودهم الكاملة ، كما تفتح أمام المواهب الطريق واسعا لا تقوم فيه حواجز مصطنعة. ولا عوائق ظالمة باغية .

واذا كانت هناك طبقة كبيرة من الأمة وهى طبقة الفلاحين لم تدرك بعد مدى ما هى فيه من بؤس ولا تحركت للخلاص منه ، فان ذلك آت عما قريب ، وذلك لأن هذا التفكير لم يعد قاصرا على العواصم بل امتد الى المراكز واخذ يتسرب الى القرى (١) .

---

(١) البعث ، ١٩٤٦/٢/١ .

## ملحق ٣

### مشكلة الفلاح

للدكتور محمد مندور

ان الحل الطبيعي لمشكلة الفقر في البلاد سيحتاج بلا ريب الى استغلال اتم لمصادر ثروتنا ، وتنمية لانتاجنا العام ، ولكنه ايضا متعلق اشد التعلق بمشكلة التوزيع ، ولهذا لا نستطيع الا ان نؤيد الاقتراح الذي تقدم به الشيخ المحترم محمد بك خطاب الى المجلس لوضع حد اعلى للملكية ، كما اننا مازلنا نطالب باتمام تشريعات العمال والفلاحين بوضع حد ادنى لأجورهم وتنظيم وسائل التأمينات الاجتماعية التى تقيهم شر التعطل والشيخوخة والمرض وذل الاحسان .

ثم اننا قلنا ونكرر انه لم تعد في بلاد العالم المتمددين أمم لا تأخذ اليوم في نظمها المالية بمبدأ التصاعد في الضريبة ، غير مصر ، وهذا المبدأ هو الذى سيمكن الحكومة من أن تنمى مواردها لتنهض بمرافق هذا الشعب المسكين .

وثمة ضريبة التركات ، وهى الضريبة الوحيدة التى تتناول رأس المال باعادة التوزيع فلماذا لا تقرر في نسب تصاعدية

كافية لاعادة توزيع الملكية في بلاد لا يستند فيها حق الملكية تاريخيا الى كسب الانسان وعرق جبينه .

هذه هي السبل لحل مشكلتنا الاجتماعية ، وأما الاحسان ، واطعام الانسان لأخيه وجبة طعام شفقة به ، فذلك شعور جارح لكل احساس انساني ، وهو خليق بأن يميت في النفوس أبناء هذا الشعب ما فيها من كرامة .

ان الانسان لا يعيش بالاحسان ، ولا ينبغي ان يعيش بالاحسان ، وانما الواجب أن نقرر له حقوقا ترتبها الدولة للأفراد ، وان يمكن من يستطيع العمل منهم من ذلك ، وأن يكون من عمل كل فرد ما يكفي ليقوته ويقوت اولاده ، على نحو جدير بكرامة الانسانية التي نشارك فيها جميعا (١) .

---

(١) البعث ، ١١/٤/١٩٤٥ . وكانت هذه المقالة ردا على الاقتراح الذي تقدم به مراد باشا وهبة الى مجلس النواب والخاص بدموة كبار الاثرياء من الملاك والرأسماليين الى التبرع لفتح مطاعم شعبية تقدم للفلاحين المعوزين وجبة من الطعام مجانا ، وقد أثار هذا الاقتراح مناقشات داخل المجلس استمرت أياما . أما المشروع الذي تقدم به محمد خطاب الى مجلس الشيوخ في يونيو ١٩٤٥ ، فكان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً للمستقبل ايضا .

## ملحق ٤

### الاستعمار الاقتصادى

للدكتور محمد مندور

لن نمل تكرار القول بأن الغاية النهائية من الاستعمار انما هى الاستغلال الاقتصادى وابتزاز ثروات مصر بل نهبها نهبا .

وانه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد اعلنت فى ظاهر اللفظ ما لم يكن بد من ان تعلنه من ان مصر لايمكن ان تتنازل عن اى جزء مما لها من ديون على انجلترا ، تلك الديون التى بلغت كما صرح وزير المالية نفسه مبلغ ٤٥٠ مليوناً من الجنيهات نقول انه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد صرحت هذا التصريح الذى كان من المستحيل ان تصرح بغيره فنيا وسياسيا - الا ان هناك لسوء الحظ الى جانب هذا التصريح عدة تصريحات وحقائق اخرى مزعجة لانها ستنتهى بأن يصل الانجليز الى ما يريدون من تخفيض تلك الديون بل ونهب بلادنا واحراق شعبنا المرهق بنار الفلاء والافقار .

واهم تلك الحقائق المرة هو ما صرح به وزير المالية فى بيانه عن الميزانية من قوله ان الحكومة المصرية قد قررت ان

يسمح للمستوردين في مصر من إنجلترا وغيرها من بلاد الكتلة  
الاسترلينية بربح قدره ٢٥٪ من ثمن الشراء ، بينما لا يسمح  
للمستوردين من أمريكا الا بربح قدره ٢٠٪ وسيكون معنى ذلك  
بداهة أن يفضل جميع المستوردين الاستيراد من إنجلترا ومن  
بلاد العملة الاسترلينية حتى ولو كانت البضائع المستوردة اقل  
ثمنًا واقل جودة ، لأن ما يحرص عليه المستورد هو ربحه  
الخاص . وسينبنى على ذلك أن تجد إنجلترا دائما وسيلة لأن تباع  
لنا ما تريد وبالثمن الذى تطلبه . وستجد دائما المستورد الذى  
يستجلب منها ما تريد توريده لمصر . ومن الغريب أن وزير المالية  
قد حاول تبرير هذا القرار بضرورة قصر ما تستورده مصر من  
أمريكا على الضروريات لعدم توازن ميزاننا التجارى معها وعدم  
وفرة الدولارات بين أيدينا . كما قال الوزير بأن هذا الاجراء  
سيكون من شأنه تخفيض نفقات الحياة في مصر . وكلتا الحجج  
مردودة .

فأما عن اختلال ميزاننا التجارى مع أمريكا وعدم توفر  
الدولارات فليست سبيل علاجه هذا الاجراء العجيب الذى  
اتخذته الحكومة والذى سيمكن الانجليز من نهبنا . وانما علاجه  
هو من جهة حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية ، أى ديون مصر  
على إنجلترا ، وحمل الانجليز على أن يدفعوا منها جانبا معقولا  
بالدولارات ومن الجهة الأخرى اطلاق القيود التى كان الانجليز  
قد وضعوها على تجارتنا الخارجية اثناء الحرب والتى لايزال  
الكثير منها معمولاً به الى الآن .

ومما تجدر ملاحظته ان صادراتنا الى الولايات المتحدة  
الأمريكية قد أخذت تزيد زيادة كبيرة . فقد جاء في تقرير  
على الشمشى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى ، ان صادراتنا  
الى تلك البلاد قد بلغت سنة ١٩٤٦ ر.٥٧٠.٠٠٠ جنيه مقابل

٢٠٠٠ر٩٣٢ جنيه في سنة ١٩٤٥ . واذن فميزاننا التجاري مع الولايات المتحدة أخذ في سبيل التوازن ولو أن تجارتنا الخارجية أطلقت قيودها لاسرع هذا الميزان في توازنه .

ومن الغريب أن نلاحظ أنه بينما زادت صادراتنا الى أمريكا هذه الزيادة الكبيرة لم تزد صادراتنا الى إنجلترا كما قال الشمسي أية زيادة . إذ ظلت واقفة عند ١١ مليوناً من الجنيهات وذلك بينما ارتب وارداننا منها في سنة ١٩٤٦ على ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٤٥ ، إذ بلغت ٢٤ر٩٥.٠٠٠ ر. جنيهات مقابل ١.٠ر٩٥٥.٠٠٠ ر. جنيهات في سنة ١٩٤٥ . ولا يمكن القول بأن زيادة استيرادنا من إنجلترا قد كانت فيه مصلحة لمصر لأن كل هذا المبلغ قد دفع ، ولم تقبل إنجلترا طبعاً أية مقاصة في الديون التي عليها لنا أي لم تستنزل من تلك الديون لأن الانجليز لم يقبلوا حتى اليوم هذا المبدأ . ثم ان ما استوردناه قد كان خاضعاً لقرار الحكومة السابق الخاص بأرباح المستوردين . ولا ريب أن كثيراً مما استوردناه قد كان أغلى ثمناً وأقل جودة مما كنا نستطيع استيراده من أمريكا . بل هناك ما هو ادعى الى الاستنكار والثورة، فقد ثبت ان كثيراً من البضائع أمريكية الأصل ، ولكنها مرت بإنجلترا ثم استوردناها منها بعد أن دفعنا ربحاً كبيراً للتجار الانجليز وأمعن من كل ذلك في استغلال البلاد ما علمناه من مصدر وثيق من ان الشلن الانجليزي يحسبه هؤلاء البغاة علينا ستة قروش وثمانية مليمات . مع ان سعره الرسمي خمسة قروش فقط . ومع ان سعره الحقيقي - أي في السوق السوداء - لا يساوي الا قرشين ونصف قرش وذلك لمتانة عملتنا وقوتها وسلامة ماليتنا وتوازن ميزانيتنا وكوننا دائنين لا مدينين بينما إنجلترا على تقيضنا في كل ذلك ، مما بضعف عملتها ويتدهور بها في السوق السوداء .

ونخلص من كل هذه الحقائق بالرد على الحجة الثانية التي زعمها وزير المالية عندما قال ان سياسة التفرقة بين نسبة ارباح من يستوردون من انجلترا ومن يستوردون من امريكا سيؤدي الى خفض نفقات الحياة في مصر . ذلك لان ما شرحناه سابقا ينطق بوضوح بان النتيجة ستكون عكس ذلك تماما .

عجيب اذن امر هؤلاء الانجليز وأعجب منه امر حكومتنا التي تمكنهم من استغلال بلادنا على هذا النحو المعيب وذلك بدلا من أن تحملهم على أن يدفعوا ما عليهم لنا من دين وأن يطلقوا ما كبلوا به تجارتنا الخارجية وعملتنا من قيود واثقال .

ان الأمر جد خطير وهو كما قلنا غير مرة لا يقل أهمية عن مشكلة استقلال البلاد ولكنه لما كان لسوء الحظ أمرا فنيا لا يلقي اليه الشعب بالا فانه يمر دون انتباه وملاحظة ، وفي هذا ما يحزن . لأنه يمس حياة هذا الشعب المسكين في الصميم ويزيده ضنكا على ضنك ومع ذلك فاننا نبصر قدر استطاعتنا وعلى الشعب ان يصحو لمقاتله (١) .

---

(١) صوت الأمة ، العدد ٢٠٩ ، ٢٨ مارس ١٩٤٧ .

## ملحق هـ

### تفاؤل

للدكتور عزيز فهمي

كتب على المصريين أن يعيشوا في هذا العهد السعيد كما يراد لهم لا كما يريدون . وقدر لهم أن ينصرفوا الى شئونهم الخاصة فمن أقحم نفسه منهم في غير ما يخصه من الشئون فعليه أن يصطنع الحلم وأن يأخذ نفسه بشيء كثير من الاناة وعليه أولا وأخيرا أن تعود الرضا والطاعة والاذعان .

وبين صاحب الدولة وبين اللورد خلاف يسير على بعض تفصيلات لن تحد من حريتنا في استنشاق الهواء اذا اراد احدنا ان يملأ رئتيه من الهواء . وبينهما خلاف شكلي حول مجلس الدفاع الذي كثر الحديث عنه في هذه الأيام وسواء اكان هذا المجلس استشاريا وكان اجتماعه رهنا بدعوة من الحكومتين كما يريد صاحب الدولة ام كان لهذا المجلس حق الاجتماع متى شاءت الظروف وكلما هو شاء فلن يحول احد الامر بن دون استنشاقنا للهواء وسنستطيع في الحالتين ان نغلو وان نروح طلقاء وسنصيب من الطعام حاجتنا منه اذا شعرنا بحاجتنا الى الطعام وأن

نعب من الماء كلما أصابنا العطش وشعرنا بحاجةنا الى الماء .

وبين المفاوضين المصريين والبريطانيين خلاف آخر حول نوع المحالفة . أتكون دفاعية عن مصر وجاراتها أم تكون دفاعية وهجومية في كل ميدان . فعند الأولين الا تشترك مصر مع انجلترا في حرب الا اذا هوجمت مصر او هوجم بلد متاخم لمصر . وعند الآخرين ان يكون اشتراكها في الدفاع والهجوم وفي الاستعداد لها كلما هددت الفريقين المتعاهدين عوامل حربية خارجية لا يشترط وجودها في مصر وما حولها .

وتفسير ذلك أن مصر ستصبح في الراى الأول قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط وانها ستتحول بعبارة اخرى الى قلعة بريطانية حصينة تدافع عنها الامبراطورية عن الشرق الأوسط كلما تعرض هذا الشرق لخطر من الاخطار . وما الذى يمنع من تحويلها الى قلعة بريطانية ؟ اليس مصر زعيمة الشرق ؟ بلى . . ! وفي تحويلها الى قلعة بريطانية تميز لها عن غيرها من بلاد الشرق واعتراف من الامبراطورية بزعامة مصر في هذه الناحية من الأرض . وتفسيره في الراى الأخير أن تبعية مصر لحليفها ستصبح كاملة شاملة وأن المصريين سيجندون للدفاع عن الامبراطورية كلما نشبت بينها وبين غيرها من بلاد العالم حرب وان المصريين وأبناءهم سيقاتلون في كل ناحية من الكرة الأرضية دفاعا عن العلم البريطانى لا دفاعا عن مصر ولا دفاعا عن جاراتها فحسب وفي ذلك دليل على ثقة الامبراطورية بمصر وفيه تكريم للجندى المصرى أى تكريم ! (١) .

---

(١) صوت الأمة ، العدد الثانى ، ٣٠ يولية سنة ١٩٤٦ .

## ملحق ٦

### جناية العهد الحاضر

للدكتور عزيز فهمي

لقد اجمع المصريون على مطلبين هما الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ولم يكن في برنامجهم تعديل معاهدة ولا استمرار مخالفة ، ولو كانت الأمة مصدر السلطات حقا لظفرت بما تريد ، ولكن العهد الحاضر انكر عليها حقها في المطلبين او في المطلب الأوحد ، واختار لها تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ ( مذكرة وزارة النقراشي ) تعديلا يتفق ومطامع غلاة المستعمرين ( مذكرة المفاوضين المصريين بتاريخ اول أغسطس ) ولو شاء العهد الحاضر لنقض معاهدة ١٩٣٦ ، ولو شاء لأبلغ الحكومة البريطانية تحرر مصر من قيودها لاستحالة تنفيذها استحالة قانونية بعد « تغير الظروف » او لاخلال الحليفة بالتزاماتها ، ومن بينها الجلاء عن العاصمتين وعن المدن المصرية في اقصاه نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

على ان السبب الأول وحده كاف لنقض المعاهدة ولتحرر مصر من كل التزام يتعارض مع حقوقها وواجباتها المنصوص عليها في ميثاق السلام ، ولا خلاف في ذلك فمن المسلم به في

القانون الدولي أن كل مخالفة - ولو كانت أبدية - وأن كل معاهدة تتضمن شرطا فاسخا إذا تغيرت الظروف . وقد زالت الظروف التي أوجبت عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وإذا انقضى السبب بطل السبب . وأحكام الميثاق لاغية لقيود المعاهدة لأنها تتعارض معها ، والمادة ١٠٣ منه تقول : « إذا تعارضت التزامات عضو من أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولي آخر يرتبط به فالعبرة بالتزاماته المترتبة على هذا الميثاق » .

ان التحالف العسكرى فى معاهدة ١٩٣٦ لم يفرض على مصر تقديم المعونة لحليفتها عند قيام الحرب الا « داخل حدودها » لأن قوة مصر غير معادلة لقوات حليفتها ولأن احتمال الحرب بالنسبة لمصر لا يقاس بحالات احتمالها بالنسبة لامبراطورية جشعة مترامية الأطراف . ولكن الامبراطورية العجوز تريد أن تجدد شبابها عن طريق عقد محالفات ثنائية مع مصر وجاراتها تفرض عليهن سفك الدم المصرى وسفك الدم العربى فى سبيل الامبراطورية ليرفرف علمها فى الشرق الأوسط ، ولنجدتها فى كل حرب تتعرض لها فى الشرق أو الغرب ، وقد استعرت شهرتها الى الاستعمار وضجت أملاكها الحرة ومستعمراتها من كل التضحيات التى فرضتها الحرب الأخيرة وهكذا نبتت فكرة التوسع الاستعمارى فى رأس مستر بيغن وفى الشرق الأوسط متسع للاستعمار ما دامت مصر زعيمة الشرق ، وما دام العهد الحاضر فى مصر حربصا على تقديم كل ترضية يريد لها جنابه أو تفرضها حكومة العمال . وهكذا قبل المفاوضون المصريون ما عدا واحد منهم ، أو عدا بعضهم ، شروط التسليم التى أمليت عليهم وأولها أن يحارب المصريون خارج الحدود المصرية وأن يسفك دمهم ليرفرف العلم البريطانى على البلاد المتاخمة لمصر .

وهكذا قبل المفاوضون المصريون - ما عدا واحدا منهم -  
نشاء مجلس الدفاع المشترك . وهكذا اتفق المفاوض لأول ومن  
يسيل لعبه من حضرات المفاوضين الى الحكم كالسعديين على  
ستمرار فتح باب المفاوضات . فلحساب من يستمر فتح باب  
المفاوضات على مصراعيه وعلى أى أساس يزعم المفاوض الأول  
ومن يتحرقون شوقا الى الحكم استئناف المفاوضات ؟ .

وكيف استباح المفاوض الأول لنفسه أن يصدر مع شريكه  
لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل بيانهم المانع المشترك ،  
والى متى تستمر مؤامرة الباب المفتوح ؟ . لقد تضمنت المذكرة  
المصرية التى تمسك بها المفاوضون جميعا قبولهم فرض الحماية  
وما هو شر من الحماية . والمقترحات البريطانية مطابقة فى أصلها  
للمذكرة المصرية فالجلاء مؤجل فى المشروعين والسودان قضية  
منفصلة . والمادة الثانية من المشروع المصرى تفرض تبادل  
المعونة فى حالة الحرب وفى حالة احتمال خطر الحرب . والمادة  
الثالثة تقضى بإنشاء مجلس الدفاع واختصاصاتهى واحدة فى  
المشروعين ومبدأ المشاركة فى المشروع المصرى يفرض على مصر  
قبول الحماية البريطانية وآثارها كما يفرض عليها أن تدافع عن  
الامبراطورية فى البر والبحر والجو وأن تساهم فى دفاعها  
« بالعتاد والرجال » . وإن تتخذ التدابير العسكرية اللازمة لمواجهة  
الموقف الدولى بوجه عام والتدابير اللازمة للدفاع فى الاقاليم  
المتاخمة بوجه خاص .

وعلى الجملة فالمشروع المصرى يجعل مصر « اقليما بريطانيا »  
يدبره مجلس الدفاع أو ضيعة بريطانيا يستغل المجلس عتاها  
ويستخدم رجالها للدفاع عن الامبراطورية لا فى الشرق الأوسط  
فحسب ، بل فى الشرق والغرب وفى كل ناحية من الأرض والمشروع  
المصرى يفرض على مصر التزامات اقصى بكثير من التزامات الأملاك

الحرّة التي تتكون منها المملكة المتحدة « الدومينيون » فهذه لا تساهم في حرب الامبراطورية الا في حدود طاقتها ولا يساق ابناءؤها الى الحرب الا بموافقتها ولكن المشروع المصري يجند المصريين لخدمة الاستعمار ويجعل مصر تابعة للامبراطورية فلحساب من يبقى باب المفاوضات مفتوحا ؟ ولحساب من يريدون استئناف المفاوضات ؟ (١) .

---

(١) صوت الأمة ، العدد ٣٢ ، ٢ سبتمبر ١٩٤٦ .

## ملحق ٧

### نحو الحرية

أحمد كمال عبد الرازق

(( المحامي وأحد أعضاء التنظيم ))

أجل نحوها دائما ، ونحن الآن في منتصف الطريق اليها ،  
وهذه قصة كل شعب وقضية كل أمة ، ولا بد من نضال رهيب  
يتذوق فيه الشعب مرارة الجوع والظلم والحرمان . ونحن  
أذ نكتب للناس ما تخطه أقلامنا نعلن أننا من أبناء هذه الطبقة  
الفقيرة الكادحة ، طبقات الفلاحين والطلبة والعمال ، وصغار  
الموظفين وأبناء الشوارع والدهماء ، نحن الشعب لنا كل  
الحقوق ولنا كل السلطات ، نحن الشعب الذي استعمره الانجليز  
ومزقوا قواه وحطموا حركاته نحو التحرير . نحن كل شيء ولكن  
بيدنا الفقر وفي أصواتنا النشيج والأنين فإذا أمسكنا أقلامنا  
تحركت ضمائرنا ثائرة غاضبة ، فمستعمر يرمينا ليقتلنا بالخداع  
والتضليل ، وأقليات تحكمت وحكمت بالحديد والنار والأرض  
والمنازل والسيارات والمصانع ليست ملكا لنا نحن العبيد !!  
وبعد هذا يقولون لأقلام الأحرار كفى عن النشيد والترنيل .

ولن تكف الأقلام أبدا لأنها حرة وفي طريقها نحو الحرية والملايين  
منا تعيش في الأكواخ وتشرب الحنظل وتأكل الطين وتعانق المرض  
وتعشق الموت .. وعصارات الفكر ملقاة وكتاب الشعب حيارى  
ومظلومون وأنغام حلوة حرمت علينا وأناشيد الحرية أصبحت من  
علائم الشغب والعويل .

وهذه الحياة منكرة فالأخلاق والضمائر كسلى في السوق  
وبينما تسود الدنيا وتلبس ثوب الحداد يشرق فجر جديد من  
أيام الحرية وتمر الأيام ثقيلة حافلة بالآلام والآمال آلام الشعب  
وآمال العبيد . وحتى السجون كتبوا عليها « إصلاح وتهذيب  
وتدريب » وأدخلوا فيها الأحرار والمصلحين . والانجليز المجرمون  
زعموا الجلاء وصدقهم بعض المفرضين . ولكن الشعب وعى  
حقائق الأمور وأزاح ستار الزود .

عتاة لهم أذنان وذبول فرقوا وسادوا ووضعوا الاغلال في  
أيدي العبيد ومهما كان الأمر فنحن الشعب والشعب خالد الى  
الأبد . وهؤلاء الذين يعملون للوطن ويتدربون على خشونة  
الحياة في أعماق السجون والمعتقلات هم رجال الغد وأبطال  
الحرية . ونحن ننشد للحرية فرادى مشردين وغدا نرتل أنغامها  
أجمعين ويدوى صوتنا للعالمين (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٥٨ ، ١٧ أبريل ١٩٤٧ .

## ملحق ٨

### نحو الحرية

أحمد كمال عبد الرازق

ونحن نكتب للناس عن الحرية في عهد اهدرت فيه كل الحريات واهدر دستورنا وعبث الظالمون بقضية الوادى وفق سياساتهم ومصالحهم .

فهذه الرأسمالية المدمرة لا المعمرة قد جاوزت كل حد وأعلنت عصيانها المطلق للشعب . فاذا ما أبصرنا جموع الفلاحين والعمال والطلبة وصفار الموظفين بأن حقوقهم مسلوبة ، وأنه من حق المواطن الصالح الشريف أن يرفض طوق الذل والعبودية اخذوا علينا وسنوا التشريعات الجائرة ليحطموا الوعى الجديد . ولكن فليثقوا تماما انه سيأتى اليوم الذى نرى الفلاح سيد الأرض ، والعامل حرا فى المصنع ، ونشهد الجامعات والمدارس تفتح أبوابها لكل فرد من أفراد الشعب ليتعلم دون مقابل وعندئذ نطمئن على الدستور الذى أعلن أن الشعب مصدر السلطات .

ففى الوقت الذى يتآمر الانجليز وأذنابهم على مستقبل الشعب المصرى بالتحايل على حريته وعلى حقه فى الحياة والبقاء

وفي الوقت الذي يسرق الانجليز فيه اموالنا ويريدون التهرب من الديون التي نهبوها من الشعب المصرى الفقير ، نرى لزاما علينا أن ننادى بقطع العلاقات فوراً مع هذه الدولة الفاجرة ، ويؤيدنا في ذلك كل مواطن صالح يؤمن بأن الاستقلال ليس منحة من الانجليز المستعمرين .

لذلك ننادى باصلاح المجتمع على اساس شعبى يرتكز على سياسات عامة شعارها المجموع قبل الفرد حتى لا نصلب بسياسة فردية عرجاء تملئها الرجعية وحب السلطان ونحن لا نتجاهل أبدا حريات الأفراد وحقوقهم لأنها جزء لا يتجزأ من نضالنا الشعبى الرهيب . ولكننا نقول انه من الأمان لمستقبل شعبنا ان نصيغ الخططة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصيغة شعبية قومية ، وبهذا وحده تحل المشاكل بعضها بعضا وتخلص الشعب المستعبد من الأطواق التي في عنقه .

يجب ان تقوم كل سياسة في هذا البلد على مبادئ رشيدة تؤمن بهذا الكائن المعنوى الخالد والذي هو جموع الشعب ويسميه خصومنا بالدهماء والرعاة وابناء الشوارع ونتخبط حين نغمض اعيننا ونلغى عقولنا فنندور حول انفسنا اذا لم نضع المعايير القويمة التي تضمن لنا رقيا ومجدا .

هذا الريف مظلّم وجائع وفقير . ومن أسس الاصلاح ان نبدأ بالريف والفلاح والعامل وبالطبقات الفقيرة لأنها هي التي تكون هذا الكائن المعنوى العظيم اى الشعب (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٥٩ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٧ .

## ملحق ٩

### كلمة الطليعة

عبد المحسن حموده

ظهر في أفق السياسة المصرية اتجاه جديد يدعى أصحابه أنه يترفع عن النظام الحزبي وعن التيارات الكامنة في حياتنا القومية فيقوم فرد بتأليف جماعة فوق الأحزاب متظاهرا بالاصلاح والتجديد ، وينشر آخر جريدة معلنا فيها انها ارقى من ان تنتمى الى حزب ، ويكون آخرون جبهة او اتحادا لا ترى تحييد سياسة او تفضيل حركة من الحركات بدعوى الحياد . وليس صفة الادعاء وحدها هي التي تثير العجب في امر هذه التشكيلات بل انه لما يدعو الى الدهشة حقا ان يتمسح هؤلاء جميعا بكلمات « الوحدة الوطنية » مبررين « حيادهم » المزعوم بأنه خير ما يعمل في سبيل الوطن فيعملون بذلك على ان تفقد تلك الألفاظ السامية مدلولاتها النبيلة . اذ ما هي « الوحدة » مثلا ؟ ليست هي التي يرنو اليها شعب معذب بأثس !! وحدة حقيقية بين صفوف الشعب نفسه . وحدة في افكاره وآرائه ، وحدة في تكوينه وتنظيمه ، وحدة في مبادئه وأهدافه ، ووحدة ايضا في قيادته الآمينة المستمدة من ضميره وأعماقه .

وما هي الوطنية ؟ ليست هي المعنى الذي يهدف الى اسعاد الشعب وانقاذه من هوة الدل والنكبة والشقاء . شيء آخر يعمدون به الى البلبلة والتشويه وهي الفاظ « الاعتدال » وما يرادفها فلقد اخذت تلك الألفاظ على لسان هؤلاء مندلولات كاذبة يقصد بها الرضاء والمديح في الوقت الذي يفسرون فيه الصمود السياسي بالحزبية والتعصب والتطرف . ولكن ما معنى الاعتدال وعدم الحزبية في نظر هؤلاء ؟ . اهو اعتدال في التمسك بالأهداف والمبادئ وعدم الخروج عليها !! اهو اعتدال في الصمود في ميدان الكفاح وتحمل تبعاته ! ؟ اهو اعتدال وحياد في الوطنية اهو اعتدال في انقاذ جمهرة الشعب البائس ؟ لئن كانت هذه تفسيراتهم إفاننا بعيدون عنها كل البعد . نحن الطلبة والشباب والعمال نرى في الوفد دون فلول الأحزاب الكسيحة الأخرى معاني الوطنية الصادقة والصلابة في الكفاح . فاذا قلنا اننا « طليعة الوفد » فنعنى بذلك الفخر بتعصبنا لوفديتنا وتطرفنا في مبادئها . نحن الطليعة الوفدية يشرفها قولهم اننا في مقدمة المنضوين تحت لواء الوفد . ان للوفد من الماضي والتراث الخالد ما يشرف كل مصري وطني فالوفد ليس وليد اليوم ولكنه وليد ثورات تغلغل في ضمير الشعب .

ان هذا الشعب الأبي الذي طالما استغله المستبدون أصبح أوعى من أن يقع بنغماتهم التي لا ترمى الا الى تضليلهم بأن الطليعة الوفدية تعلن تعصبها لمبادئ أخرى . اننا متعصون لطرد الانجليز من اراضينا متعصبون في دفاعنا عن الحرية

والديمقراطية الحققة . متعصبون لتأييد حقوق وطننا المغتصبة .  
متعصبون في دفاعنا عن العمال والفلاحين وجميع طوائف الشعب  
المقهورة . متعصبون لنشر العلم وفتح الجامعات والمدارس لأبناء  
الرعايا والدهماء . أجل متعصبون ، ولكن لوطننا وشعبنا . تلك  
خطتنا التي نعمل لها فهل من مزيد ؟ نحن الطليعة نترسم في هذه  
المبادئ تعاليم قائدنا « مصطفى النحاس » (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . ومما تجلوا  
الإشارة إليه أن « رابطة الشباب » قد احتجبت عن الصدور عقب اللقاء  
القبض على قيادات التنظيم في مايو ١٩٤٧ ، ثم عادت إلى الصدور مرة ثانية  
في نوفمبر من نفس العام ، بعد أن عانى القائمون على إصدارها مرارة السجن  
والتشريد .

## ملحق ١٠

### عزيز فهمى

شهيد الحرية وحقوق الانسان ( ١٩٠٩ - ١٩٥٢ )

ولد عزيز فهمى عام ١٩٠٩ بطنطا ، وهو الابن الوحيد لعبد السلام فهمى جمعه باشا ، احد كبار الملاك المصريين ورئيس مجلس النواب فى عهد حكومة الوفد الأخيرة ، وسكرتير عام الحزب لفترة قصيرة خلفا لصبرى باشا ابو علم الذى كان قد توفى فى ابريل ١٩٤٧ ، واحد المجاهدين فى الحركة الوطنية دفاعا عن الحرية والدستور منذ ثورة ١٩١٩ .

وقد تلقى عزيز فهمى علومه الابتدائية والثانوية بطنطا ، ثم انتقل الى القاهرة للحصول على البكالوريا ، وبعد ذلك التحق بالجامعة المصرية ، حيث جمع بين دراسة الحقوق فى كلية الحقوق ، ودراسة الأدب بالانتساب الى كلية الآداب ، تماما كما فعل صديقه ورفيقه فى الكفاح الدكتور محمد مندور ، فنال ليسانس الآداب عام ١٩٣٢ والحقوق عام ١٩٣٣ ، وكانت رسالته التى قدمها الى كلية الآداب فى المقارنة فى الشعر العربى بين

## العصرين الأموي والعباسي (١) .

ومنذ الفترة المبكرة من حياته المدرسية ، بدت عليه علامات الوطنية ، حين كان يصحبه والده في استقبالات سعد زغلول ، فكان كثيرا ما يهتف أمامه بالحرية . وعندما وصل الى المرحلة الجامعية نضج تفكيره في الدفاع عن الحريات العامة ، حين قاد حركة المعارضة الطلابية ضد سياسة الحكومة ، واعتدائها على استقلال الجامعة ، باخراج الدكتور طه حسين منها . كذلك تزعم حركة المعارضة في الجامعة وتأليب الشباب ضد حكومة صدقي حين قامت بالاعتداء على الحريات والغاء دستور ١٩٢٣ .

وفي عام ١٩٣٣ ، سافر عزيز فهمي الى باريس للحصول على الدكتوراه في القانون . وكان موضوع رسالته ( الامتيازات الأجنبية في مصر ومعاهدة مونثرو ) ، فكانت اول رسالة من مصرى عن هذه المعاهدة ، ثم التحق في الوقت ذاته بالسوربون للحصول على الدكتوراه في الآداب ، وبعد ذلك عاد الى مصر عام ١٩٤٢ ، بعد أن جمع بين دراسة القانون والآداب .

وعندما عاد الى مصر عين ، ولفترة قصيرة ، في منصب وكيل نيابة بالمحاكم المختلطة ، ثم ضاق صيدرا بالقيود الحكومية ، فاستقال من منصبه الذي كان يسيل عليه لعاب المئات من أبناء

---

(١) الراعي : شعراء الوطنية في مصر ، ص ٣٥٤ - ٣٥٧ . وما قاله الراعي في نعيه لعزيز فهمي ، « كانت وطنيته فوق حزبيته ، وعقيدته أساس شخصيته ، كان يرى في الحياة السياسية رسالة يؤدبها لا يبتغي منها لنفسه مفعما ولا نفعا ، ولا يقصد الا وجه الله والوطن » . وقد أشار اللواء محمد نجيب عقب قيام الثورة مباشرة بمواقف عزيز فهمي الوطنية ، واصفا إياه بأنه كان يتكلم في وقت صمت فيه الجميع ، وأنه كان يعبر عن رأى الشعب تعبيرا صادقا أميناً وأنه لم يكن ينتمى الى حزب بعينه وإنما كان يمثل الشعب بأكمله عندما تعهدى الملك السابق . المصرى ، العدد ٥٢٨٧ ، ١٧ أغسطس ١٩٥٢ .

الوجهة ، مفضلا العمل الحر حيث اشتغل بالمحاماة والصحافة فكانت أولى مقالاته الصحفية تفيض وطنية ، حيث حملت عنوان «اهدافنا» . ثم تتالت مقالاته الوطنية والتي لا يمكن احصاؤها لتعددتها وتنوعها فنجدها تارة ضد الاستعمار واخرى ضد الظفان والفساد وكبت الحريات ، مما عرضته الى الرقابة المستمرة من قبل البوليس السياسى ، بالإضافة الى الاعتقال والسجن مرارا بتهمة العيب فى الذات الملكية ، او التحريض على الاخلال بالنظام القائم على الاستبداد والقهر الطبقي وتآليب الطبقات . وكذا لهجمات الضارية ضد سلطات الاحتلال وساسته الجديدة التى كانت تهدف الى ربط البلاد باتفاقيات خاصة للدفاع المشترك والأحلاف العسكرية .

وكان من بين مواقف عزيز فهمى الوطنية دفاعا عن الحريات، مهاجمته للمرسوم الخاص بمكافحة الشيوعية فى عهد حكومة صدقي ، وهو المرسوم ( ١١٧ ) والذي تضمنت مواده - فيما تضمنت - نصا يفرض « العقاب على كل مصرى يقيم فى المملكة المصرية يشترك او ينضم - من غير ترخيص من الحكومة - الى جمعيات او هيئات او انظمة من اى نوع كانت ذات صفة دولية يكون مقرها فى الخارج » .

هاجم عزيز فهمى هذا المرسوم ، مشيرا الى انه لم يكن يقصد به مكافحة الشيوعية ، ولكنه الأسلوب الثالث من أساليب الاستعمار . فتحت ستار مكافحة الشيوعية يحاولون القضاء على كل معارضة وكبت كل صوت حر واخماد كل حركة وطنية . وأوضح الدليل العملى على ذلك ، بأن تطبيق هذا التشريع لم يقتصر على اليساريين وحدهم ، بل امتد الى كافة العناصر التقدمية الوطنية . وأضاف عزيز فهمى بأن الهدف الأساسى لهذا التشريع الشاذ والتشريعات الأخرى المماثلة هو عزل مصر

عن العالم الخارجى عزلة تامة ، وكبت صوتها فى الداخل ،  
ليتسنى حصرها آخر الأمر فى نطاق الامبراطورية البريطانية ،  
وادماجها فى عداد مستعمراتها ، واصفا اياه - اى هذا التشريع -  
بانه اعتداء صارخ على أبسط حقوق الانسان (١) .

**ولعزيز فهمى ثلاث مواقف برلمانية خالدة ورائعة ، دفاعا  
عن الحريات العامة وحرية الصحافة ، والاعتداء على الدستور ،  
والانتقاص من سلطات مجلس الدولة واستقلال القضاء .**

وقد تمثل الموقف الأول فى كشفه لخيط المؤامرة التى  
حيكت ودبرت ضد حرية الصحافة عن طريق تلك التشريعات  
التى قدمت للبرلمان فى يوليو ١٩٥١ باسم أحد النواب الوفديين  
( اسطفان باسيلى ) ، وبدا واضحا أن فى الميدان جبهتين ، جبهة  
صممت على « تمرير التشريعات واقرارها » وجبهة المعارضين من  
العناصر التقدمية بزعامة عزيز فهمى ، الذى وقف فى النادى  
السعدى ليقود حملة ضارية ضد هذه التشريعات ، مما أثار  
الجانب الأكبر من أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية ، وقام مقدم  
التشريعات نفسه يعلن براءته منها .

ولم يكتف عزيز فهمى بسحب باسيلى لمشروعه هذا المقيد  
لحرية الصحافة والحريات العامة ، بل تقدم الى المجلس باقتراحين  
لإلغاء المادتين ١٩٢ ، ١٩٩ من قانون العقوبات والخاصة بحظر  
النشر ، كما تقدم بمشروع قانون خاص بتعديل المادة ١٣٥ من  
قانون الاجراءات الجنائية ، وذلك لمنع الحبس الاحتياطى فى  
جرائم النشر ، وافق البرلمان عليه فى ١٣ أغسطس ١٩٥١ ،  
وصدق الملك فى ٢٣ سبتمبر من نفس العام .

وفى ديسمبر ١٩٥١ ، تقدمت الحكومة الوفدية أيضا الى

---

(١) الجواهر ، العدد ١٥ ، ١٤ يوليو ١٩٤٧ .

البرلمان بمشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله ، حيث أباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الاشراف الادارى على المجلس ، ويسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الغرض .

عندما حدث ذلك كله ، وقف عزيز فهمى ، وفى جلستين متتاليتين تحت قبة البرلمان كالصخرة العاتية ، يهاجم مشروع الحكومة بلا هوادة ، وراح يوضح للأعضاء الهدف من المشروع وهو الانتقاص من سلطات المجلس واختصاصاته . وكان الموضوع المطروح للمناقشة فقها أكثر منه موضوعا عاما ، ومع ذلك فقد ظل عزيز فهمى يتكلم فى إحدى الجلستين زهاء خمس ساعات متتالية ، حتى لقد أشفق عليه الكثيرون من أعضاء المجلس من شدة ما بذل من جهد وعناء ، رغم ضالة تكوينه الجسمانى .

وكان مما قاله عزيز فهمى مخاطبا أعضاء المجلس « نحن هنا قضية نحرس على صيانة قوانين الدولة ويجب أن تكون غيورين على تنفيذها لاننا نتولى باسم الشعب ونيابة عن الأمة الرقابة على السلطة التنفيذية والسهر على تنفيذ القوانين » .

ووجه انتقاده الى الحكومة ، متسائلا عن الأسباب والدوافع التى حثت بها الى تقديم هذا المشروع ، وهل كان وليد الغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان ، أم هل جد بعد حركة الكفاح المسلح ضد العدو فى المعركة التحريرية الكبرى ، وقد شمرت المعركة عن ساقها ، وغلت مراجلها ، ولم يبق أمام الحكومة والبرلمان سوى واجب واحد هو تجنيد كل الجهود للانتصار فى المعركة ، دون الانصراف عن غيرها .

وعاد ليوجه نقدا أشد الى الحكومة ومواقفها المتناقضة

بقوله : « كنت اظن ان الحكومة ستعرض على المجلس في جلسته هذه مشروع قانون يقضى باباحة حمل السلاح ، او مشروع قانون بفرض عقوبة صارمة على من يتعاون مع العدو ، تنفيذنا لتلك القرارات الوطنية الخالدة التي اتخذها مجلس الوزراء اخيرا ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، بل تقدمت الحكومة بدلا من ذلك بمشروعها هذا ، فكان اول مشروع قانون عام تتقدم به الى البرلمان بعد الفاء المعاهدة (١) !! واضاف بانه كان يرجو ان تتسامى جميعا - نوابا وحكومة - الى جلال هذا الموقف الخطير الذي نحن فيه لنكون جديرين بالنيابة عن الامة ، وبقيادة الدفة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد ، ولكن الحكومة ابت الا ان تجند جهودها التشريعية لتعديل قانون مجلس الدولة وان تشغلنا بهذا التعديل ، دون ان تبين لنا بواعث هذا التعديل » (٢) .

وفي اول مايو ١٩٥٢ ، انطفأت الشعلة المتوهجة ، وسكنت الحركة الدائبة ، وخمدت القوة الجبارة ، حيث تربص القدر بعزير فهمي . ففي صباح ذلك اليوم سافر عزيز فهمي الى القشن للمرافعة في احدى قضايا الوطنيه ، دفاعا عن الحريات ، وفي اثناء طريقه الى المحكمة ارتطمت السيارة التي كان يستقلها بجذع شجرة وانقلبت في التربة المجاورة وعندئذ لفظ عزيز فهمي

---

(١) مما هو جدير بالذكر ان عزيز فهمي كان من بين المجاهدين في معارك القناة التي دارت بين الفدائيين وقوات الاحتلال ، وقام خطيبا وواعظا في السويس لدرء الخلافات التي كادت ان تحدث بين عنصرى الامة ودعا الى الوحدة الوطنية ومقاومة العدو . وانشد بين المقاتلين قصيدته الوطنية القدسية لتحفيدهم على القتال وعدم التردد في مقاومة هؤلاء ، وكان مطلعها :

سلوا « دترك » هل ثبتوا بارضى وكيف اتخذوا النعام لهم ركابا

(٢) مضابط مجلس النواب ، محضر الجلسة الرابعة ١٩٥١/١٢/٢٧ ،

ص ٩ - ٣١ ، جلسة ١٩٥١/١٢/١٨ ، ص ٢٩ وما بعدها .

أنفاسه الأخيرة ، ليكون أول شهيد في ساحة المعركة دفاعا عن الحرية وحقوق الانسان المصرى (٣) .

---

(٣) عقب القاء القبض على سائق السيارة التي استقلها عزيز فهمى ، قام رئيس نيابة الجيزة بالتحقيق معه ، فذكر أن والده كان مفتشا لحسابات الخاصة الملكية ، وتوفى عام ١٩٤٦ ، وأنه يعرف عزيز فهمى تمام المعرفة . وقد تبين من التحقيق أنه قام بفتح باب السيارة ليتمكن من النجاة بنفسه مما تسبب عنه اندفاع المياه داخل السيارة الأمر الذى أدى الى وفاة عزيز فهمى . وهناك احتمال أن الحادث قد وقع بتدبير من جانب السرايى - من طريق الحرس الحديدى التابع للملك - والقوى المعارضة لعزيز فهمى لموقفه من تشريعات الصحافة وقانون المشبهين والانتقاص من سلطات مجلس الدولة . ومن الطريف والغريب والمريب معا ، أن يكون محامى خصمه فى القضية التى استشهد من أجلها هو اسطفان باسيلي مقدم مشروعات قوانين تشريعات الصحافة وقد سبق وقوع حادث عزيز فهمى حادث آخر من جانب الحرس الحديدى التابع للملك فاروق على رفيق الطرزى أحد أعضاء الطلبة الوفدية ، نتيجة لمواقفه الوطنية المناوئة للملك والسراي .

## ملحق ١١

### ابراهيم طلعت

( ١٩١٨ - ٢٠٠٠ )

بدأ حياته النضالية عضواً في حزب مصر الفتاة ، وبعد التحاقه بكلية الحقوق عين رئيساً للجنة جمعية مصر الفتاة بالاسكندرية ، وكان سليمان حافظ من أكبر المشجعين للجمعية مادياً وأدبياً ، باعتبارها هيئة سياسية متطرفة ضد الوفد .

وبذكر ابراهيم طلعت في مذكراته أنه عندما استقال من حزب مصر الفتاة سنة ١٩٤٧ وقدم طلباً للانضمام إلى الهيئة الوفدية ، زاره سليمان حافظ لكي يلومه ويوجه إليه احتجاجاً شديداً على تصرفه هذا ، مذكراً إياه بأنه كان في المعسكر المضاد له سنوات عديدة ، فكيف يحدث هذا التحول سريعاً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

وكان وهو طالباً بالكلية أحد الطلاب المشاغبين - على حد تعبير السنهوري وأحمد لطفى السيد - وقد فصل من الجامعة مراراً لتزعّمه بعض المظاهرات ضد حكومات الأقلية وسياستها ، وكذا حكومة الوفد . وحوكم ذات مرة أمام مجلس التأديب الذى كان ينعقد برئاسة أحمد لطفى السيد مدير الجامعة آنئذ . كذلك

كلفته حماسته واعجابه بهتله لمواجهة الانجليز ، أثناء عضويته بمصر الفتاة ، كلفه ذلك ثلاث سنوات من عمره قضاها في المعتقل ، وهو في مقتبل حياته العملية ، منذ عام ١٩٤٢ ، ثم رحل الى مستشفى حلوان لتدهور حالته الصحية .

وكان أروع ما قام به أثناء عضويته ببرلمان الوفد الأخير عام ١٩٥٠ ، ذلك الاستجواب الذي قدمه داخل المجلس للواء أحمد قوّاد صادق قائد حرب فلسطين لتراخيه في أداء واجباته مما سبب خسارة فادحة للجيش المصري أثناء المواجهة العسكرية . وقد طالب ابراهيم طلعت في استجوابه هذا بتجريدته من رتبته والقباه ونياشينه التي حصل عليها ، لأنه كان يدعو الى ارسال الجيش المصري الى كوريا للحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كانت جماهير الشعب المصري بمختلف اتجاهاتها ضد سياسة الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية .

وقد كان لموقفه هذا أبلغ الأثر في أن تفض قيادة الثورة نظرها عن اختيار أحمد قوّاد صادق كقائد للحركة ، واتجهت الانتظار - فيما بعد وكما افصح عن ذلك جمال عبد الناصر لابراهيم طلعت - الى اختيار اللواء محمد نجيب لنزاهته وسمعته الحسنة وعدم تلوثه بفساد ذلك العهد ، اضافة الى تعرضه للخطر ، حين قام بترشيح نفسه ضد حسين سري عامر في انتخابات مجلس ادارة نادي الضباط ، فكان ذلك يمثل تحديا من جانبه للملك فاروق ذاته .

وقد شارك ابراهيم طلعت ، الذي كان أحد رفقاء عبد الناصر بمصر الفتاة ، في وضع قانون تحديد الملكية الزراعية ، وكان أول من طرحه على الراي العام بنشره في صحيفة المصري في ١٢ أغسطس عام ١٩٥٢ ، ولم يعلم سراج الدين بذلك الا أثناء

**اللقاء الذي رتبته ابراهيم طلعت بينه وبين عبد الناصر وبعض  
اعضاء مجلس قيادة الثورة .**

ويبدو ان عبد الناصر قد استخدم ابراهيم طلعت ، ولفترة  
محددة ، ليكون بمثابة همزة الوصل بين قيادة الثورة وبين قيادة  
الوفد ، باعتباره اقرب اصدقاء النحاس لتمتعته بثقته . وبعد ان  
استنفذت القيادة اغراضها ، قامت بالقبض على ابراهيم طلعت  
في ١٦ يناير عام ١٩٥٣ ، حيث تم نقله الى سجن الأجانب .  
ثم أعيد اعتقاله مرة ثانية ، ومعه سليمان حافظ عام ١٩٥٦ .



## مصادر الدراسة

---



## مصادر الدراسة

أولا - وثائق عربية :

— مجموعة محاضر جلسات مجلس النواب  
( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ) .

ثانيا - وثائق اجنبية :

— وثائق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان  
Weekly Appreciation from Cairo to F.O.

وقد تمت الاستعانة بما يأتي :

- F.O. 371/45982. 20 — 26 Sept., 1945.
- F.O. 371/53289, 21, Feb. 1946.
- F.O. 371/53289. 21, Feb. 1946.
- F.O. 371/63021, 29 August, 1947.
- F.O. 371/63021, 13, Sept., 1947.
- F.O. 371/63021, 16, August, 1947.

ثالثا - مذكرات شخصية :

— ابراهيم طلعت :

أيام الوفد الأخيرة . مذكرات نشرت على حلقات  
بمجلة روزاليوسف فيما بين ١٩٧٦/٨/٢٣ ،  
١٩٧٧/٣/٧ .

— عبد الفتاح حسن :

ذكريات سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

#### رابعاً - لقاءات شخصية :

- لقاءات مع الدكتور مهندس عبد المحسن حموده أحد أعضاء التنظيم بتاريخ ١٤/٢ ، ٨/٣ ، ١٤/٣/١٩٨٩ .

#### خامساً - الدوريات :

- البعث : أسبوعية ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .
- الجماهير ، أسبوعية ، ١٩٤٧ .
- الوفد المصرى ، يومية ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .
- المصرى ، يومية ، ١٩٤٦ ، ١٩٥١ .
- الأهرام ، يومية ، أبريل ١٩٤٠ .
- رابطة الشباب ، أسبوعية ، ١٩٤٧ - ١٩٥٢ .
- روزاليوسف ، يومية ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
- صوت الأمة ، يومية ، ١٩٤٦ - ١٩٤٨ .

#### سادساً - المراجع :

- أحمد زكريا الشلق ، الدكتور :  
حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ،  
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

#### — أحمد صادق سعد :

- صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب  
العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

#### — رفعت السعيد ، الدكتور :

- تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ -  
١٩٥٠ ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
- الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ،  
القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٧ .

— رءوف عباس حامد ، الدكتور :  
جماعة النهضة القومية ، القاهرة ، دار  
فكر ، ١٩٨٥ .

— رول ماير ، ترجمة أحمد صادق سعد :  
الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ،  
القاهرة ، ١٩٨٧ .

— شهدى عطية الشافعى :  
تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ،  
القاهرة ، ط ٢ ١٩٨٣ .

— صلاح عيسى :  
محاكمة فؤاد سراج الدين ، القاهرة ،  
مديبولى ، ١٩٨٣ .

— عاصم أحمد الدسوقي ، الدكتور :  
مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— عبد الرحمن الرافعى :  
فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، القاهرة ،  
النهضة ، ١٩٥١ .

شهداء الوطنية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— عبد العظيم رمضان ، الدكتور :  
حزب الوفد بين اليمين واليسار ، الكاتب ،  
امتداد يونيو ، أغسطس ، أكتوبر ١٩٧٣ .

— عزة وهبى :  
تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر - دراسة  
تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ،

القاهرة ، مركز الدراسات السياسية  
بالأهرام ، ١٩٨٥ .

— على الدين هلال ، الدكتور :

السياسة والحكم في مصر . العهد البرلماني  
١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— طارق البشري :

الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،  
القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٣ .

— مارسيل كلومب ، ترجمة زهير الشايب :

تطور مصر ، القاهرة ، ط ٢ بدون تاريخ .

— محمد انيس ، الدكتور :

تطور المجتمع المصري من الاقطاع الى ثورة  
يوليو ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

— محمد زكي عبد القادر :

محنة الدستور ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٣ .

— محمد مندور ، الدكتور :

الديمقراطية السياسية ، القاهرة ، كتاب  
المواطن ، ١٩٥٢ .

— يونان لبيب رزق ، الدكتور :

تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز  
الدراسات السياسية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

## الفهرس

### صفحة

٥	تقديم
٧	المقدمة
١١	التمهيد : الأزمة الاجتماعية وتدهور الوفد
٣٧	الفصل الأول : الطليعة واللجنة الوطنية للطلبة والعمال
٥٣	الفصل الثاني : الطليعة والمسألة الاجتماعية والسياسية
٦٧	الفصل الثالث : الطليعة والدفاع عن الحريات
٨٧	الفصل الرابع : الطليعة وبرلمان ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ )
١١٣	خاتمة
١٢١	ملاحق الدراسة
١٥٩	مصادر الدراسة



## صدر في هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية  
د . يونان لبيب رزق
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية  
د . عبد المنعم المدسوقي الجميعة .
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين  
والمحافظين - دراسة في فكر الشيخ محمد عبده .  
د . ركريا سليمان بيومي
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر  
الحديث .  
د . محمد كمال يحيى
- ٥ - رؤية في تحديث الفكر المصري - « الشيخ حسن  
المرصفي وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب »  
د . أحمد زكريا الشلق .
- ٦ - صياغة التعليم المصري الحديث - « دور القوى  
السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ »  
د . سليمان نصيم
- ٧ - دور مصر في افريقيا في العصر الحديث  
د . شوقي عطا الله الجمل .

٨ - التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة  
١٩١٩ .

د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٩ - المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥

د . لطيفة محمد سالم .

١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر  
والسودان - « دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية  
١٨٢١ - ١٨٤٨ » .

د . نسيم مقار .

١١ - حول الفكرة العربية فى مصر - « دراسة فى تاريخ  
الفكر السياسى المصرى المعاصر » .

د . فؤاد المرسى خاطر .

١٢ - صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة  
تاريخية » .

د . يواقيم رزق مرقص .

١٣ - الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .

د . سامية حسن ابراهيم .

١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ .

د . أحمد دياب .

١٥ - حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين

أحمد عصام الدين .

١٦ - مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .

د . عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « دراسة فى فكر  
أحمد فتى زغلول » .

د . أحمد زكريا الشلق .

١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة فى فكر  
عبد الرحمن الراقى » .

د . حمادة محمود اسماعيل .

١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ -  
من ملفات الخارجية البريطانية .

د . لطيفة محمد سالم .

٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧، ١٩٤٨ .

د . عادل حسين غنيم .

٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - « جمعية  
الانتقام » .

د . زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢ - قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .

د . زكريا سليمان بيومى .

٢٣ - فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ -  
١٩١٤ .

د . حلمى أحمد شلبى .

٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .

د . شوقى الجمل .

٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

د . فاطمة علم الدين .

٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثائقية

د . على شلش .

٢٧ - السودان في البرلمان المصري - ١٩٢٤ - ١٩٣٦

د . يواقيم رزق مرقص .

٢٨ - عصر حكيان .

١ . د / أحمد عبد الرحيم مصطفى .

٢٩ - صغار ملاك الأراضي الزراعية في مديرية المنوفية .

١٨٩١ - ١٩١٣ .

د . حلمي أحمد شلبي

٣٠ - المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني

د . سعيدة محمد حسنى

٣١ - دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ - ١٩٢٢

ود . عاصم محروس عبد المطلب

**وبين يديك :**

- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢

د . اسماعيل محمد زين الدين



رقم الايداع ٧٨٧٣ - ١٩٩٠

---

الترقيم الدولى 7 — 2569 — 01 — 977 I.S.B.N.

---

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



تتناقش هذه الدراسة ( الطليعة الوفدية ) باعتبارها إحدى فصائل الحركة الوطنية المصرية الهامة ، التي قدر لها أن تلعب دورا بارزا في الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد فيما بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، حين قدمت مفهوما للاستقلال الوطني وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية .

كما ترصد الدراسة بالتحليل كيف وقف هذا التيار بالمرصاد لكل من قام - سواء من رجال حزب الوفد ذاته أو حكومات الأقلية - بمحاولة الاعتداء على الحريات العامة أو الدستور ، وأكدت ظاهرة كون « الوفد » جبهة وطنية تجمعت تحت مظلتها أجنحة العمل الشعبى ، وأن اليسار كان موجودا تحت العباءة الواسعة للحزب الشعبى الكبير ، حين كان هذا الجناح ذا طابع سياسى قاده أحمد ماهر والنقراشى قبل ١٩٣٦ ثم أخذ طابعه الاجتماعى بعد ذلك بقيادة عزيز فهمى ومحمد مندور